وعدنا.. فأوفينا..

الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

بلدنا بتتقدم بينا

المؤتمر العام التاسع.. نوفمبر ٢٠٠٧

وعدنا..

وعدنا بإصلاح دستوري لتعزيز الديمقراطية... وعدنا بتحديث تشريعي لمزيد من حقوق المواطنة... وعدنا بنمو اقتصادي وبفرص عمل جديدة لشبابنا... وعدنا بمستوي معيشة أعلي وخدمات أفضل للمواطن... وعدنا بتعزيز أمننا القومي ورعاية مصالحنا الوطنية ... وعدنا بكل ذلك .. ونواصل مسيرة الإصلاح والتحديث ...

- وعدنا بتعميق مسيرة الديمقراطية

- وعدنا بتعزيز حقوق المواطنة وتمكين المرأة

- وعدنا برفع معدلات النمو والاستثمار

- وعدنا بخلق فرص عمل جديدة

- وعدنا برفع الأجور

- وعدنا بحيز عمرانى جديد

- وعدنا برفع جودة الخدمات ودعم العدالة الاجتماعية

فأوفينا..

ومما تم انجازه ما يلي:

- تعديل ٣٤ مادة من الدستور فى إطار أكبر عملية للتحديث الدستوري.
- تعديلات دستورية تعطى للبرلمان لأول مرة سلطة تعديل الموازنة والموافقة على الحكومة وسحب الثقة منها مباشرة.
- تعديلات دستورية تعزز مفهوم المواطنة والمساواة بين جميع المصريين بدون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو الأصل.
- تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتمكين الأحزاب من التقدم بمرشحيها في انتخابات الرئاسة.
- تحول تاريخي فى اختصاصات مجلس الشورى وحصوله على اختصاصات تشريعية.

- تسهيل إجراءات التقاضي من خلال تعديل قوانين الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية.
- ٣٠ امرأة قاضية لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى.

- ٧,١ ٪ معدل النمو الحقيقي هذا العام.
- مضاعفة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى ١١,١ مليار دولار.
- ٤٦٪ زيادة فى قيمة الصادرات السلعية غير البترولية.
- إنشاء بورصة جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- ١,٤ مليون فرصة عمل جديدة فى القطاع غير الحكومي خلال العاميين الماضيين.
- ١٥٦٪ زيادة فى قيمة الاستثمارات الصناعية.

- ٤١٪ إلى ٤٥٪ زيادة فى متوسط الأجور الأساسية للموظفين من الدرجات الأعلى فى الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- ٥٠٪ زيادة فى الأجور الأساسية لكافة المعلمين.
- زيادة ما بين ١٠٠ - ٦٠٠٪ فى رواتب الأطباء فى الوحدات الصحية الريفية.

- ٣١٣٧ قرية تم الانتهاء من إعداد مخططاتها الاستراتيجية العامة، منها ١٨٠٠ تم الانتهاء من إعداد مخططاتها التفصيلية.

- كادر خاص للمعلمين للارتقاء بالعملية التعليمية.
- ٧٣٩ قافلة طبية عالجت ٢,٨ مليون مواطن.
- ٦ مليار جنيه زيادة فى دعم الخبز.
- ٢ مليار جنيه إضافية لمشروعات المياه والصرف الصحى.
- إنشاء وتجديد ٩٧٦ مدرسة خلال العاميين الماضيين.
- الانتهاء من تطوير اللائحة الطلابية لتفعيل الأنشطة الجامعية.

قائمة المحتويات

تقديم ٢

مواطن حر في بلد ديمقراطي...تعزيز مسيرة الديمقراطية ٣

شبابنا يعمل... توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل ١٠

حياتك أفضل... مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل.. ..... ٤٣

تأمين اليوم والغد...تحسين الدخول وضمانات للمعاشات للفئات الأولى بالرعاية ٦٩

معك في طموحك... مساندة الطبقة المتوسطة..... ٧٨

مصر قوية وآمنة...دور قيادى إقليمياً .. ومكانة متميزة دولياً..... ٩٠

تقديم

يأتي تبني الحكومة المصرية لما طرحه السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي في إطار العمل على تحقيق التنمية الشاملة: اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وذلك تحت شعار "القيادة .. والعبور للمستقبل". فقد عكس البرنامج الانتخابي – للسيد رئيس الجمهورية– بمحاوره المختلفة رؤية متكاملة للتوجهات المستقبلية لمصر، آخذةً في اعتبارها تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية الرائدة، والسعي نحو توفير فرص عمل متزايدة تتواكب والزيادة السكانية السنوية، وتخاطب هذه الرؤية كافة فئات المجتمع بشكل عام، وتولي رعاية واهتمام خاصين لمحدودي الدخل.

كما تؤكد تلك الرؤية على الحفاظ على مكانة مصر الدولية من خلال تعميق وتدعيم علاقاتها الإقليمية والدولية مع مختلف الدول والكيانات الدولية. لذا فقد جاءت محاور البرنامج الانتخابي على النحو التالي:

- مواطن حر في بلد ديمقراطي...تعزيز مسيرة الديمقراطية.
- شبابنا يعمل...٤,٥ مليون فرصة عمل.
- حياتك أفضل...مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل.
- تأمين اليوم والغد...تحسين الدخول وضمانات للمعاشات للفئات الأولى بالرعاية.
- معك في طموحك... مساندة الطبقة المتوسطة.
- مصر قوية وآمنة...دور قيادي إقليمياً ومكانة متميزة دولياً.

ومنذ الإعلان عن البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٠٥ تسعى الحكومة إلى تحقيق أهداف هذا البرنامج من خلال العمل على تنفيذ كافة المشروعات المتضمنة به. وبعد مرور عامين – على إطلاق هذا البرنامج – قامت الحكومة المصرية ببذل العديد من الجهود الناجحة على مستوى كافة مشروعات البرنامج الانتخابي، مواجهةً بذلك العديد من التحديات المالية والمؤسسية والثقافية.

وتأتي هذه الوثيقة لتعكس أهم هذه الجهود التي تحققت على مستوى محاور العمل المختلفة للبرنامج الانتخابي للسيِّد رئيس الجمهورية.

١ مواطن حُرّ في بلد ديمقراطي...

تعزيـز مسيـرة الديمقراطية

" مزيداً من التوازن بين السلطات..."

" تعزيز حقوق المواطن والحريات العامة..."

"تمكين المرأة..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- **تعديل ٣٤ مادة من الدستور في أكبر عملية لتحديث الدستور المصري.**
- **تعديلات دستورية تعطي للبرلمان – للمرة الأولى – سلطة تعديل الموازنة والموافقة على الحكومة، وكذلك سحب الثقة منها دون اللجوء إلى الاستفتاء.**
- **تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتمكين الأحزاب من التقدم بمرشحيها لانتخابات رئاسة الجمهورية.**
- **تعزيز استقلال القضاء من خلال تعديل قانون السلطة القضائية وإلغاء المدعي العام الاشتراكي ومحكمة القيم.**
- **إجراء التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس في جرائم النشر بما يعزز حرية التعبير.**
- **تعيين ٣٠ امرأة قاضية لأول مرة في تاريخ القضاء المصري.**
- **تعديل قانون الإجراءات الجنائية (الحبس الاحتياطي).**

تبنَّى الحزب وحكومته العديد من السياسات والتشريعات والإجراءات التى مثَّلت نقلة هامة فى مسيرة الإصلاح السياسى والديمقراطية ودعم حقوق المواطن فى السنوات القليلة الماضية، منها على سبيل المثال المبادرات الخاصة بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، وإلغاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية، وإلغاء العديد من الأوامر العسكرية، وإنشاء محكمة الأسرة، وتعديل قانون الجنسية والتوسع فى المناصب القضائية للمرأة.

كما تبنَّى الحزب وحكومته مجموعة من التعديلات التشريعية الهامة التى استهدفت دعم حقوق المواطنة وتعزيز مسيرة الديمقراطية، وتضمن ذلك:

- **قانون الإجراءات الجنائية (الحبس الاحتياطى)**

حقق هذا القانون المزيد من دعم ضمانات حقوق الإنسان بمراجعة قواعد الحبس الاحتياطى من حيث تنظيم سلطاته ومداه، واشتملت الضمانات الجديدة فى القانون اشتراط أن تصدر أوامر النيابة العامة بالحبس الاحتياطى من وكيل النيابة على الأقل، وعدم جواز الأمر بحبس المتهم احتياطياً إلا إذا كانت الواقعة المنسوبة إليه جناية أو جنحة معاقب عليها وجوبا بالحبس لمدة تزيد على سنة، وتحديد حالات ومعايير ممارسة سلطة الحبس الاحتياطى، واشترط تسبيب الأوامر الصادرة بالحبس الاحتياطى أو بتجديده، وإتاحة سبيل الطعن فى الأوامر الصادرة بالحبس الاحتياطى أو بمدّه.

- **تعديلات قانون السلطة القضائية**

استهدفت هذه التعديلات تعزيز استقلال القضاء من خلال استحداث مجموعة من الأحكام حققت زيادة سلطات مجلس القضاء الأعلى، وتقرير موازنة سنوية مستقلة للقضاء والنيابة العامة، وتحقيق ضمانات إضافية للتقاضى فى دعاوى القضاء، وقصر إشراف وزير العدل على المحاكم فى الجانب الإدارى فقط، وإحاطة إعداد مشروع الحركة القضائية بضمانات أوفر وإتاحة الفرصة للقضاة للاعتراض على هذا المشروع قبل استصداره.

• تعديلات قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب عن طريق النشر

حققت التعديلات المشار إليها عدداً من الأهداف أهمها: إلغاء عدد من الجرائم التى قد ترتكب عن طريق النشر، وإلغاء عقوبة الحبس فى عدد من هذه الجرائم، وضبط وتحديد الصياغات القانونية فى العديد من مواد القانون بما لا يترك مجالاً للاختلاف فى تفسير وتطبيق القانون.

إلى جانب ما سبق شهدت الفترة السابقة – منذ انعقاد المؤتمر السنوى الرابع للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٦ – العديد من المبادرات فى مجال تعزيز مسيرة الديمقراطية وحقوق المواطنة، وتتمثل أهم هذه المبادرات فيما يلى:

• إجراء أكبر وأهم عملية تعديل للدستور المصرى منذ إصداره عام ١٩٧١

تضمن ذلك تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور مثّلت نقلة نوعية للدستور، وجعلته أكثر توافقاً مع المتغيرات المعاصرة، وساهمت فى خلق العديد من الممارسات السياسية والديمقراطية الجديدة وقد حققت هذه التعديلات ما يلى:

- **تعزيز دور البرلمان**؛ من خلال منح سلطة للبرلمان للموافقة على الحكومة من خلال التصويت على برنامجها للمرة الأولى فى تاريخنا المعاصر، وسلطة للبرلمان فى أن يعدّل من بنود الإنفاق على الموازنة إعلاءً لصالح المواطنين، إلى جانب منح سلطات تشريعية لمجلس الشورى لأول مرة فى تاريخه.

- **تقوية دولة المواطنة**؛ بالتأكيد على ضمان حقوق متساوية لجميع المصريين، وحظر المتاجرة بالدين لتحقيق مطامع سياسية والتفرقة بين أبناء الوطن.

- **إتاحة فرصة أكبر للأحزاب لكى تتقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة**، بحيث أصبح لكل حزب له مقعد واحد فى البرلمان حق التقدم بمرشح فى انتخابات الرئاسة حتى عام ٢٠١٧، وبعد عام ٢٠١٧، سيصبح لكل حزب له ٣٪ من مقاعد البرلمان الحق فى أن يتقدم بمرشح فى انتخابات الرئاسة، وذلك بدلاً من النسبة السابقة وهى ٥٪.

- **زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان**؛ حيث تتيح التعديلات إمكانية تخصيص مقاعد للمرأة تضمن تمثيلها بشكل أكبر فى البرلمان.

- **إنهاء حالة الطوارئ**؛ حيث تتيح التعديلات إنهاء حالة الطوارئ، وإصدار قانون لمكافحة الإرهاب كبديل لتطبيق قانون الطوارئ، وكفالة حق المواطن فى العيش بأمان هو وأسرته، ومواجهة خطر الإرهاب، وكفالة حق المواطن فى التمتع بحقوقه وحرياته الواردة فى الدستور، وخضوع كافة الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإرهاب لرقابة القضاء.

- **ضمان حق كل مصرى فى التصويت فى الانتخابات**؛ من خلال زيادة عدد لجان الاقتراع لتمكين كل ناخب من التصويت، وضمان تعبير الانتخابات عن إرادة أكبر عدد من الناخبين، واستمرار إشراف أعضاء الهيئات القضائية على العملية الانتخابية من خلال إنشاء لجنة عليا للإشراف على الانتخابات أغلب أعضائها من الهيئات القضائية، وإنشاء لجان عامة فى كل دائرة انتخابية مكونة من أعضاء من الهيئات القضائية، وتتولى الإشراف على التصويت وفرز الأصوات.

- **زيادة مشاركة مجلس الوزراء لرئيس الجمهورية فى أعمال السلطة التنفيذية**؛ من خلال إعطاء مجلس الوزراء سلطات جديدة تتيح ضرورة موافقته وأخذ رأيه فى العديد من المسائل التى كانت تقتصر فقط على موافقة رئيس الجمهورية.
- **وضع ضوابط على سلطات رئيس الجمهورية**؛ خاصةً فيما يتعلق باستخدام رئيس الجمهورية للسلطات المخولة له فى المادة ٧٤ من الدستور عند مواجهة أخطار تهدد سلامة الوطن، ومن هذه الضوابط أن تكون الأخطار جسيمة وحالة، ومشاورة رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، وعدم حل مجلس الشعب لضمان مراقبة السلطة التشريعية لأداء السلطة التنفيذية.

- **تقوية دور المحليات**؛ تتيح التعديلات نقل المزيد من السلطات للمحليات وتقوية الدور الرقابى للمجالس الشعبية المحلية.

- **التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق العمال**؛ حيث أكدت التعديلات على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق العمال فى سياستها الاقتصادية.

كما شهدت نفس الفترة تبنّى الحزب وحكومته العديد من المبادرات التشريعية التى أقرها البرلمان وأهمها:

- **تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية**

ترتب على تعديل الدستور ضرورة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وذلك لتطوير نظام الإشراف على الانتخابات وضمان حق المواطن فى التصويت مع الزيادات المضطردة فى أعداد الناخبين وقد تضمّنت تعديلات القانون:

- إنشاء لجنة عليا للانتخابات تتمتع بالحياد والاستقلالية تضم فى عضويتها سبعة أعضاء من الهيئات القضائية من إجمالى أحد عشر عضواً للجنة، على أن يرأسها رئيس محكمة استئناف القاهرة.

- أعطى القانون لأعضاء اللجنة الحصانة والضمانات الضرورية كى تمارس اختصاصاتها بحياد واستقلال، وأن يكون للجنة اعتمادات مالية خاصة بها.

- أعطى القانون للجنة سلطات واسعة فى إطار العملية الانتخابية أهمها: تشكيل اللجان العامة للانتخابات ولجان الاقتراع والفرز، ووضع قواعد إعداد جداول الانتخابات ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها، ومتابعة ذلك، واقتراح قواعد تحديد الدوائر الانتخابية، وإبداء الرأى فى مشروعات القوانين الخاصة بالانتخابات، ووضع وتطبيق نظام للرموز الانتخابية للمرشحين فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى، ووضع قواعد وإجراءات مشاركة منظمات المجتمع المدنى المصرية فى متابعة عمليات الاقتراع والفرز، ووضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية.

- خوّل القانون رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا – مباشرة أو بناء على ما تتلقاه اللجنة من بلاغات أو شكاوى – شطب اسم المرشح إذا قام باستخدام دعاية انتخابية ذات طابع دينى أو تقوم على أسس من التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، أو أن يتلقى أموالاً من جهات أجنبية.

وهكذا تضمن مشروع القانون توفير إطار متكامل لتطوير نظام الإشراف على الانتخابات يحقق معايير الكفاءة والنزاهة، وهو إطار يشمل العملية الانتخابية وكافة الإجراءات المتعلقة بها ويوفر العديد من

الضمانات منذ لحظة القيد فى الجداول الانتخابية وحتى إعلان النتائج، ويكفل تكافؤ الفرص بين كافة المرشحين، بما يضمن نزاهة كافة مراحل الاقتراع والتصويت.

- **تعديلات قانون الإجراءات الجنائية**

استهدفت هذه التعديلات دعم العدالة الناجزة بتقليل عدد القضايا أمام المحاكم، مع إعادة توزيعها بين المحاكم المختلفة على نحو يتناسب وأعداد القضاة مع ضمان حقوق المتقاضين والحفاظ على حرياتهم، وذلك من خلال:

- تطوير نظامى التصالح والأوامر الجنائية، والتوسع فى تطبيقهما.
- تنظيم الطعن بالمعارضة فى بعض مواد الجنح.
- إعادة النظر فى الأحكام الغيابية الصادرة فى مواد الجنايات.

- **تعديلات قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض**

وقد حققت هذه التعديلات الأهداف الآتية:

- مجابهة تكدس قضايا الجنح أمام محكمة النقض، من خلال إناطة الفصل فى الطعون فى المحاكم الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة إلى بعض دوائر الجنايات بمحكمة استئناف القاهرة، مع النص لأول مرة على إسباغ قوة إلزام قانونى على المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض إعلاءً من شأن هذه المحكمة العليا.
- تعديل بعض إجراءات نظر الطعون بالنقض فى مواد الجنايات بما يكفل سرعة الفصل فى تلك الطعون.

- **تعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية والإثبات فى المواد المدنية والتجارية**

صدر تعديل القانونين بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧، والذى حقق ما يلى:

- إعادة توزيع العبء بين المحاكم الابتدائية والجزئية توزيعاً متعادلاً، تلافياً لإطالة أمد التقاضى، لاسيما فى المنازعات زهيدة القيمة.

- الحدُّ من تكدس المنازعات أمام محكمة النقض، وتقليل زمن الفصل فى الدعاوى، بوضع نصاب انتهائى للمحاكم الاستئنافية وهو ما يُعدُّ فى ذاته نصاباً ابتدائياً لمحكمة النقض.
- وحرصاً على سرعة تنفيذ الأحكام، تم إنشاء إدارة للتنفيذ تتولى مهمة الإنفاذ الفعال والسريع للأحكام القضائية.

٢ المحور الثانى
شبابنا يعمل...
توفير ٤,٥ مليون فرصـــة عمـــل

"سنعمل من أجل التصدى لمشكلة البطالة..."

" أكبر برنامج للتشغيل من خلال الاستثمار تشهده مصر..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- ٧٣٢ الف فرصة عمل فى القطاع غير الحكومى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
  مقابل ٦٤٣ الف فرصة عمل فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب الصناعى لحوالى ٢٥٠ الف متدرب خلال ٢٠٠٧.
- ٣٥٨ مصنعاً كبيراً (جديد – توسعات) حتى سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٢٦٤,٢ الف فدان مستصلحة على مدار العامين الماضيين.
- ١٦٠ فندقاً جديداً، و١٨٪ زيادة فى الطاقة الإيوائية خلال العامين الماضيين لتصل إلى ١٨٧,٥ الف غرفة.
- ١٢,٤ ٪ زيادة فى عدد الليالى السياحية خلال العامين الماضيين.
- ٥ مليار دولار زيادة فى قيمة الإستثمار الأجنبى المباشر عن العام الماضى ليصل إلى ١١,١ مليار دولار هذا العام.
- ٤٤٪ زيادة فى عدد الممولين للضريبة على الدخل عن العام الماضى ليصل إجمالى عددهم إلى ٣,٢ مليون ممول فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٧.
- تخفيض التعريفة الجمركية إلى النصف منذ سبتمبر ٢٠٠٤ لتصل إلي أقل من ٧٪.
- ١٥٦٪ زيادة فى قيمة الإستثمارات الصناعية عن العام السابق لتصل إلى ٤٣ مليار جنيه هذا العام.
- ٣٠٪ زيادة فى قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

تُمثل مشكلة البطالة تحدياً أمام التنمية بكافة أشكالها، ذلك لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية. ولذا تولى حكومة الحزب اهتماماً بالغاً باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتوفير المزيد من فرص العمل لجموع الشباب والخريجين، بما فى ذلك تحفيزهم على الابتكار وتنفيذ مختلف المشروعات، مع توفير الدعم– المادى والفنى – اللازم لتنمية هذه المشروعات وضمان نجاحها واستمراريتها.

وقد نتج عن العديد من برامج العمل والمشروعات – التى يتضمنها البرنامج الانتخابى – ارتفاع صافى فرص العمل التى تم توفيرها فى القطاع غير الحكومى لتصل إلى ٧٢٢ ألف فرصة عمل خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنةً بـ ٦٤٢ ألف فرصة عمل خلال العام المالى السابق، بزيادة قدرها ١٢,٥٪.

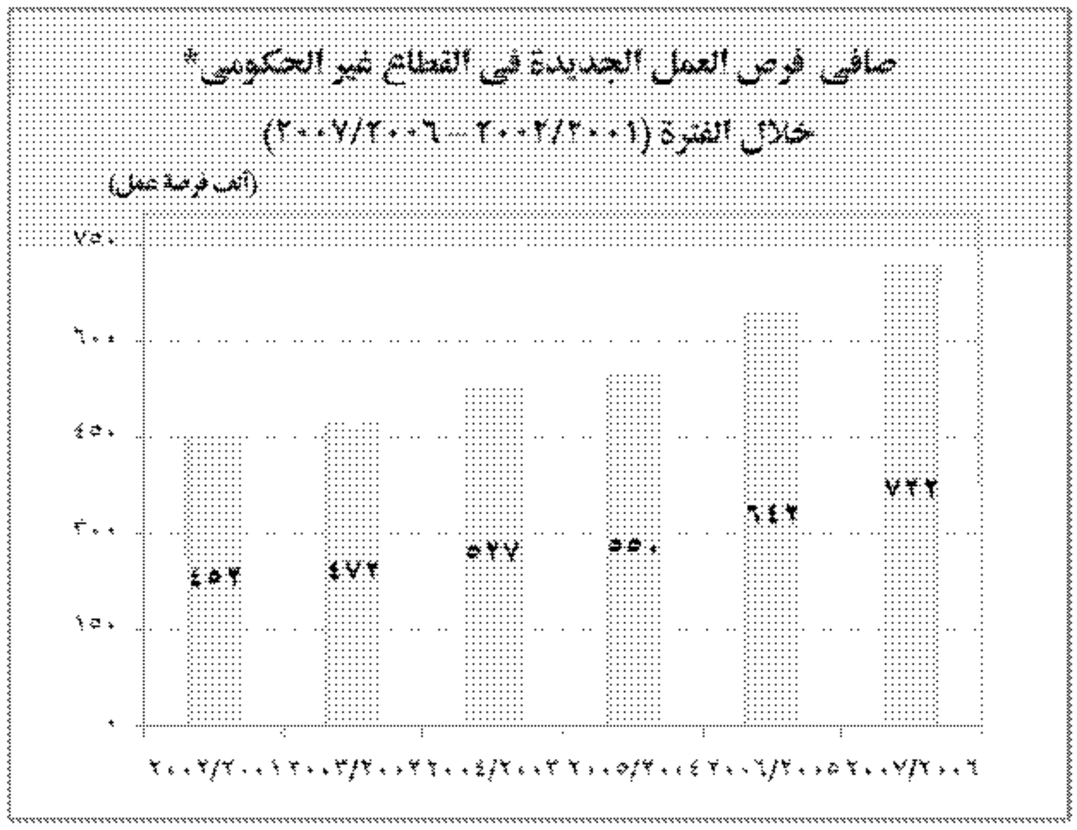

* يقابل صافى عدد المشتركين فى صناديق التأمين والمعاشات فى القطاع غير الحكومى.
المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص– وزارة المالية.

وتنقسم فرص العمل التى تمّ توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص إلى عمالة نمطية[1] – دائمة – وعمالة نوعية[2] – غير دائمة – وقد ارتفعت نسبة العمالة النمطية لتسجل ٥٦٦ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٤٣١ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، كما ارتفعت نسبتها من إجمالى فرص العمل التى تم توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص لتصل إلى ٧٨,٤٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦،

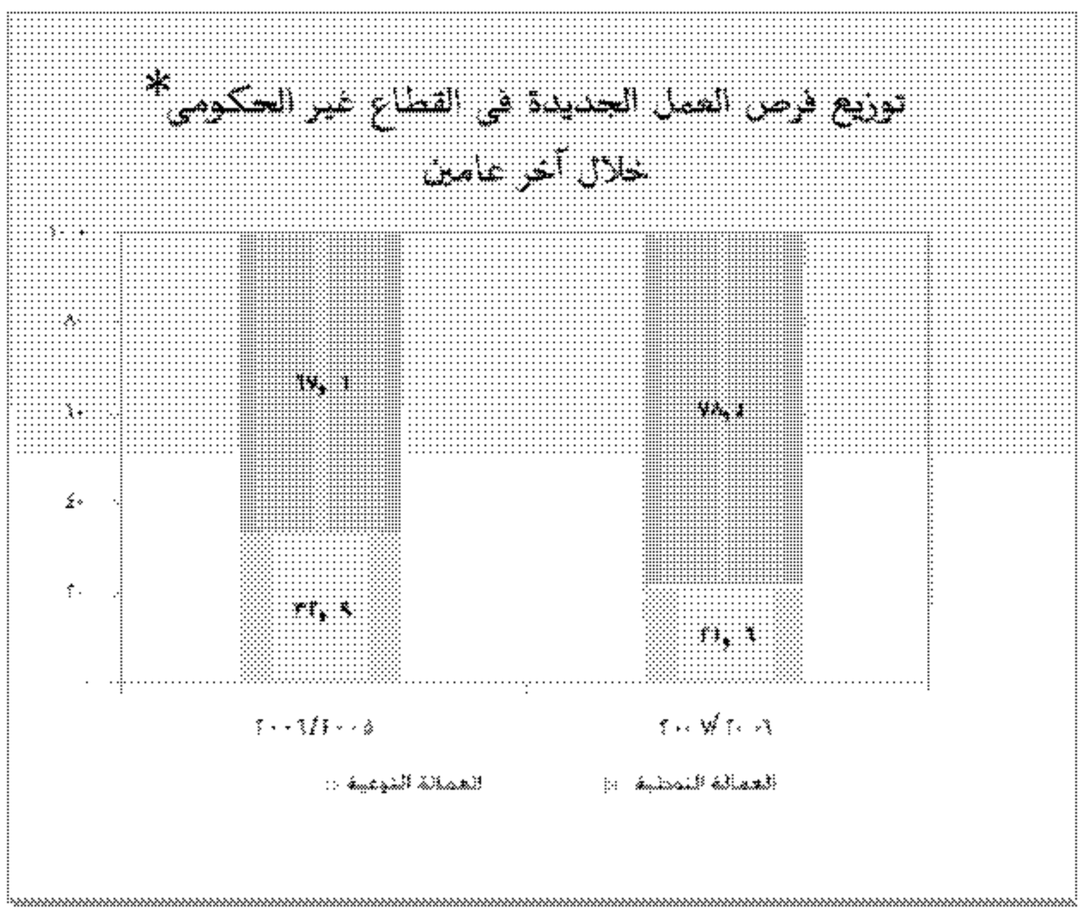

المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص– وزارة المالية.

[1] تمثل العمالة النمطية العمالة الثابتة التى تعمل لدى صاحب عمل واحد لفترة زمنية طويلة، ويتولى صاحب العمل سداد حصة التأمينات للعاملين من خلال استقطاعها من أجورهم.

[2] تعد العمالة النوعية نوعاً من العمالة المؤقتة التى تتنقل بين أصحاب عمل متعددين لفترات زمنية قصيرة نظراً لطبيعة أعمالهم، على أن يقوموا بسداد حصة التأمينات عن أنفسهم.

مقارنةً بـ ٦٧,١٪ خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

وفى المقابل انخفضت نسبة العمالة النوعية، غير الدائمة، لتسجل ١٥٦ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٢١١ ألف فرصة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وقد انخفضت نسبتها من إجمالى فرص العمل التى تمَّ توفيرها فى قطاع الأعمال العام والخاص لتصل إلى ٢١,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنةً بـ ٣٢,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ويعكس هذا الانخفاض توجهاً إيجابياً فى هيكل سوق العمل المصرى.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى لفرص العمل النمطية التى تمَّ توفيرها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، فقد تصدرها قطاع الصناعات التحويلية، بإجمالى ٢٠٤ ألف فرصة عمل، وهو ما يمثل ٣٦,١٪ من إجمالى فرص العمل التى تمَّ توفيرها للعمالة النمطية خلال العام، يليها قطاع التجارة وذلك بنسبة ٢٨,٣٪ من إجمالى فرص العمل النمطية.

التوزيع القطاعى لفرص العمل الجديدة للعمالة النمطية التى تمَّ توفيرها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

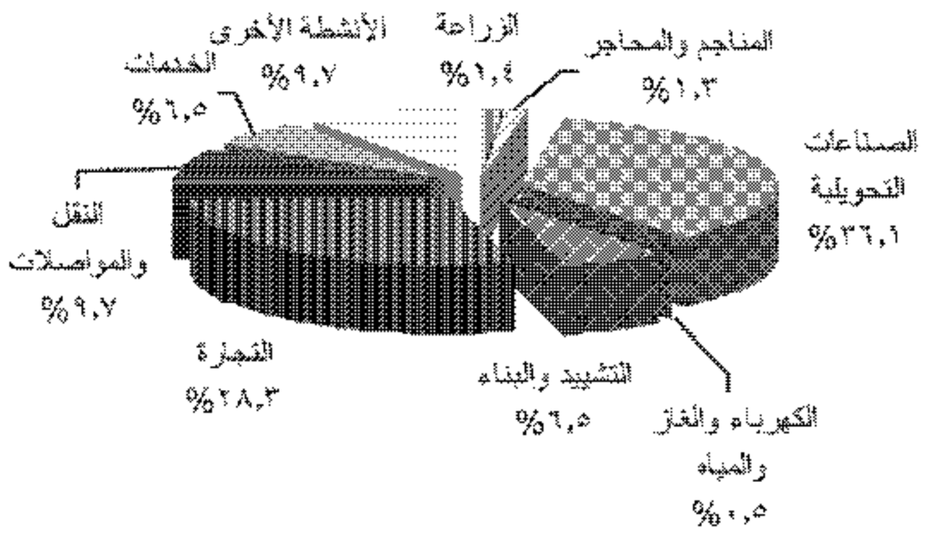

المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص– وزارة المالية.

فيما تصدر قطاع النقل البرى القطاعات من حيث فرص العمل التى تمَّ توفيرها من العمالة النوعية خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بإجمالى ١٢٤ ألف فرصة عمل، وهو ما يمثل ٧٩,٣٪ من إجمالى فرص العمل التى تمَّ توفيرها للعمالة النوعية خلال العام.

التوزيع القطاعى لفرص العمل الجديدة للعمالة النوعية التى تمَّ توفيرها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

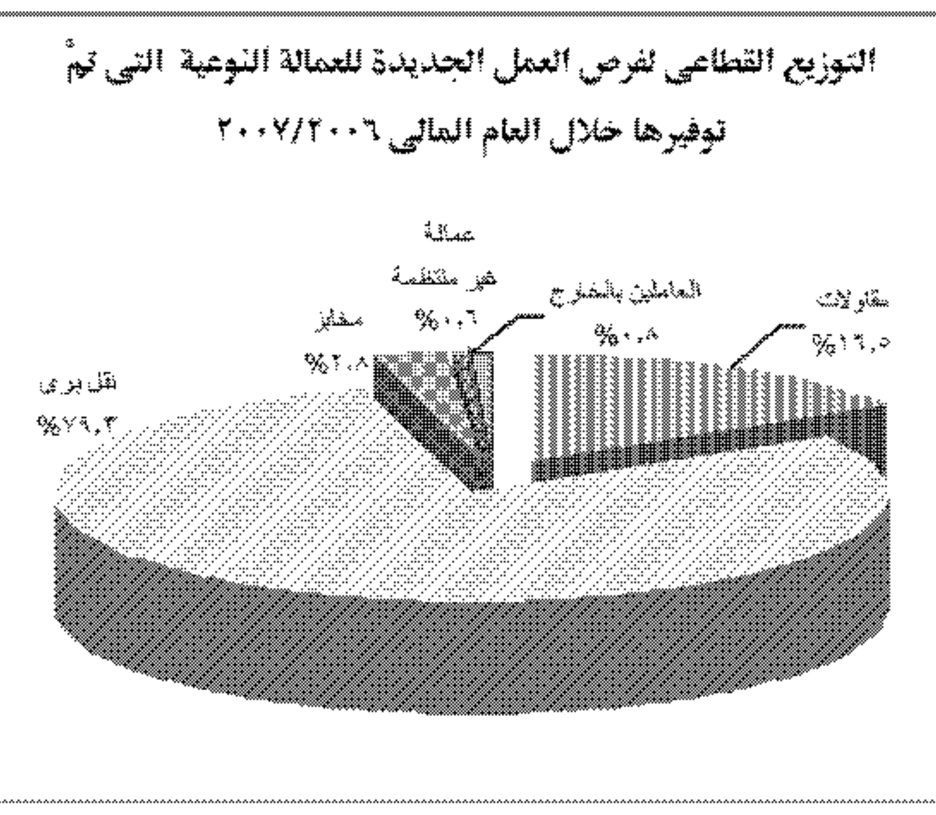

المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص– وزارة المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لصافى فرص العمل التى تمّ توفيرها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فى القطاع غير الحكومى (قطاع الأعمال العام والخاص)، فقد تصدرت المحافظات الحضرية المناطق الجغرافية من حيث صافى فرص العمل التى تمّ توفيرها خلال العام، بإجمالى بلغ ٢٩٥ ألف فرصة، وهو ما يمثل ٤٠,٩٪ من إجمالى فرص العمل التى تم توفيرها خلال العام، تليها محافظات الوجه البحرى بإجمالى ٢٢٨ ألف فرصة، وهو ما يمثل ٣١,٦٪ من إجمالى فرص العمل التى تم توفيرها خلال العام.

التوزيع الجغرافى لفرص العمل الجديدة التى تمّ توفيرها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

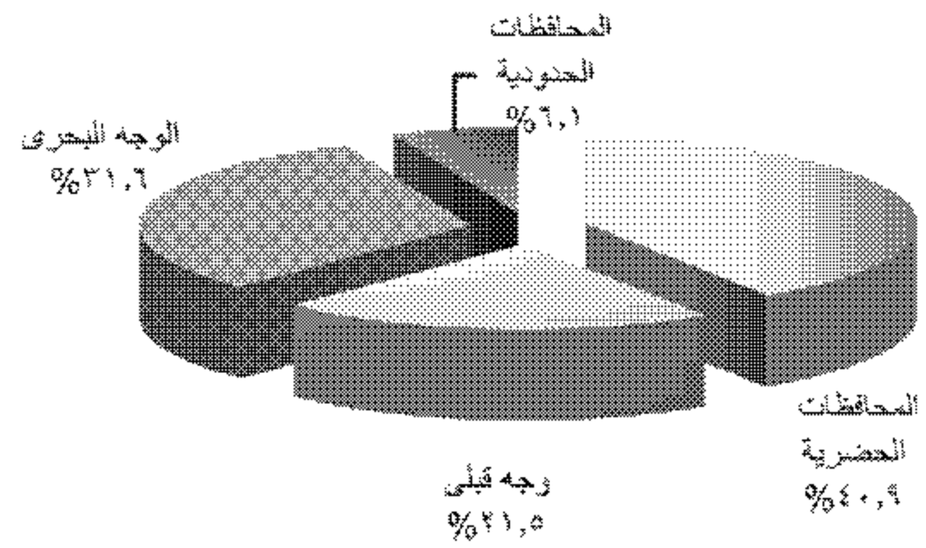

المصدر: صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص– وزارة المالية.

ويعرض الجزء التالى مختلف الجهود التى تمت فى إطار تنفيذ المشروعات الهادفة إلى توفير فرص العمل، من خلال برامج العمل التنفيذية التالية.

برنامج القرض الصغير

تعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بوابة هامة لتوفير فرص عمل للشباب، وذلك لكونها تتناسب وإمكانياتهم المالية المحدودة، ولذا اهتمت الحكومة بتهيئة المناخ الملائم لمثل هذه المشروعات، من خلال تقديم القروض الميسرة لهؤلاء الشباب، إلى جانب تقديم الدعم الفنى للمشروعات، وذلك من خلال العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. من أجل هذا تتبنى الحكومة عدة برامج لتوفير التمويل اللازم لتنمية هذه المشروعات، من بينها **"توفير ٦٠ ألف قرض سنوياً، وتقديم خدمات الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر"**، كأحد أهم مشروعات برنامج القرض الصغير والذى ساهم فى تحقيق الآتى:

- توفير ٢٤٧,٤ ألف قرض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر منذ بدء تنفيذ البرنامج وحتى يونيو ٢٠٠٧، وبقيمة بلغت ١٧٦١,٧ مليون جنيه. ويمثّل ذلك ٦٨,٧٪ من إجمالى القروض المخطط توفيرها خلال فترة البرنامج الانتخابى.

الصندوق الاجتماعى للتنمية: مؤشرات أداء مشروع "توفير ٦٠ ألف فرص"
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥– يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥– أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد المشروعات التى تم تمويلها (مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر) (ألف مشروع)	١٣٤,٤	١١٣	٢٤٧,٤
إجمالى قيمة القروض المقدّمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (مليون جنيه)	١٠٣٩	٧٢٢,٧	١٧٦١,٧
إجمالى قيمة الصرف (يشمل مشروعات التنمية البشرية والمجتمعية) (مليون جنيه)	١٢٤٩	٨٢٢,٢	٢٠٧١,٢

المصدر: الصندوق الاجتماعى للتنمية.

- تقديم قروض لمشروعات التنمية المجتمعية والبشرية بلغت قيمتها ٣١٠ مليون جنيه منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧. وتهدف تلك القروض إلى تطوير القدرات والمهارات من خلال تأهيل الشباب من الجنسين للحصول على قروض لإدارة مشروعات متناهية الصغر، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين لنمو المشروعات الصغيرة من خلال تطوير مشروعات قائمة أو البدء فى مشروعات جديدة.

كما تتبنّى الحكومة تمويل **"صندوق التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة"**، والذى يهدف إلى إتاحة قروض ميسرة للمواطنين، تبلغ قيمتها فى المتوسط حوالى ٢٥٠٠ جنيه، لإقامة مشروعات متناهية الصغر ذات طبيعة سلعية أو خدمية، مع إعطاء أهمية خاصة للشباب والمرأة، إلى جانب الفئات الأكثر احتياجاً بالقرى والمراكز والمدن فى جميع المحافظات، وقد جاءت أهم تطورات هذا المشروع فى تقديم ١٥,٦ ألف قرض للمشروعات متناهية الصغر ذات الطبيعة السلعية أو الخدمية منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، وهو ما يُمثّل ٣٠,١٪ من إجمالى القروض المستهدف تقديمها خلال فترة البرنامج الانتخابى.

وفى إطار **"دعم وتعزيز فاعليات برنامج الأسر المنتجة وتطوير مراكز التكوين المهنى"**، وقد تم البدء فى تنفيذ هذا المشروع خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى، وكانت أهم الجهود التى تمّت حتى يونيو ٢٠٠٧ كالتالى:

- إنشاء وتطوير ٢١ مركز إعداد أسر منتجة بالمديريات فى ١٨ محافظة.
- التسويق لمنتجات الأسر المنتجة من خلال المشاركة فى ٥٣ معرض محلى، كما تمّ متابعة وتوجيه ١٣ معرضاً بمديريات التضامن الاجتماعى.
- التخطيط والإشراف على ٧٦٨٥ مشروع للأسر المنتجة فى محافظات: بنى سويف، والسويس، والدقهلية، وأسوان، والإسماعيلية، والشرقية، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، والجيزة، والفيوم، وسوهاج، وقنا، والبحر الأحمر، والوادى الجديد، وشمال سيناء.
- تدريب ٥٥,٨ ألف متدرب من خلال ٣٤٢ مركز لإعداد الأسر المنتجة.

برنامج سوق الأعمال

يُمثل توفير بيئة عمل ملائمة عنصراً هاماً لنجاح عملية التنمية بمختلف أشكالها، ولذا تولى الحكومة اهتماماً بالغاً بتيسير إجراءات العمل فى السوق المصرى، من خلال تطوير مختلف المؤسسات الإدارية والتمويلية، إلى جانب تبنّى العديد من السياسات والإجراءات التى تهدف إلى تيسير بيئة الأعمال وتحفيز المستثمرين لإقامة المشروعات المختلفة.

وفى إطار تحسين بيئة القطاع المصرفى وتحفيز المستثمرين فقد عملت الحكومة على تحسين أوضاع المتعثرين، وذلك من خلال تنفيذ مشروع "تطوير الإجراءات الخاصة بمعالجة أوضاع المتعثرين بما يساعد على التشغيل السريع"، حيث جاءت أهم الجهود منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى

وحتى يونيو ٢٠٠٧ كالآتى:

- إنشاء وحدة متابعة الديون المتعثرة بالبنك المركزى المصرى، وإنشاء وحدة مماثلة بجميع البنوك العاملة فى مصر.
- إنشاء قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين على مستوى الجهاز المصرفى المصرى.
- إنشاء آلية للتوفيق والتحكيم بالبنك المركزى المصرى بين البنوك وعملائها المتعثرين.

كما تهدف الحكومة إلى النهوض بنظم المالية العامة والموازنة العامة من خلال "تطوير الهياكل التمويلية، وخلق أساليب تمويل جديدة"، حيث تمّ منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ إنشاء وحدة شراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد تمّ طرح إنشاء ٣٠٠ مدرسة حكومية للقطاع الخاص بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الإعداد لتنفيذ مشروع تطوير الرى بغرب الدلتا عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير مبلغ ٩,٢ مليار جنيه لتسوية مديونية بعض شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة.

وفيما يتعلق "بالإصلاحات الجمركية"، قامت الحكومة باستكمال هذه الإجراءات، من خلال اتباع المزيد من سياسات تحرير التجارة وإصلاح تشوهات التعريفة الجمركية، والاستمرار فى تطوير الإدارة الجمركية للتيسير على المتعاملين، والدفع بنشاط التجارة الخارجية، وتحسين الأداء الاقتصادى.

وفى هذا الصدد، تمّ تعديل ١١١٤ بند تعريفى منذ بدء البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، تراوحت فئاتها بين ٢–٤٠٪، وبذلك أصبح ٦٥٪ من هيكل التعريفة الجمركية الكلى يتراوح بين صفر– ٥٪، وأصبح ٩٠٪ من هيكل التعريفة الكلى يتراوح بين صفر– ١٠٪، وقد راعى هذا التعديل البعد الاجتماعى من خلال خفض فئات التعريفة المستحقة على السلع الأساسية.

وخلال الفترة نفسها، تمَّ البدء فى تطبيق نظام إدارة المخاطر، حيث تمَّ استخدام نظام الخط الأخضر للإفراج عن ٥٥٪ من الشحنات المفرج عنها فى مركز الإسكندرية الجمركى المطور،

على الرغم من أن النظام لا يزال فى مراحل التطبيق التجريبية، وكذلك تمَّ البدء فى تحصيل الرسوم الرسوم الجمركية بالطرق الإلكترونية، كما تمَّ البدء فى استخدام أجهزة الكشف بالأشعة.

الإصلاحات الضريبية خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

- إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بهدف تفعيل إجراءات تحصيل الضرائب.
- إصدار القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة، بهدف دفع اللنشاط الإقتصادي.
- أخذ الخطوات اللازمة لدمة مصلحتى الضرائب العامة والضرائب على المبيعات فى مصلحة تسمى " مصلحة الضرائب المصرية"

المصدر: وزارة المالية

و فيما يخص " الإصلاح الضريبى " فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بنحو ١١٪ عن العام الماضى لتصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على الدخل لتصل إلى ٦٥,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٥٤,٩ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، مرتفعة بنسبة ١٩,٥٪ خلال تلك الفترة.

و بعد مرور عامين على إقرار القانون الجديد للضريبة على الدخل فى يونيو ٢٠٠٥ ، بلغ عدد الممولين الجدد ٣,٢ مليون ممول جديد حتى يونيو ٢٠٠٧ ، بزيادة بلغت ٤٤٪ خلال العام الأخير .

كما ارتفعت أيضاً حصيلة ضريبة المبيعات لتصل إلى ٣١,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنةً بـ ٢٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهو ما يمثل ارتفاعاً نسبته ١٣,٢٪ خلال تلك الفترة. وكذلك فقد ارتفع عدد المموِّلين الجدد ليصل إلى ١١,٧ ألف ممول خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنةً بـ ١٠,١ ألف ممول خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

نتائج الإصلاح الضريبى حتى نهاية العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

البيان	الضريبة العامة على الدخل		ضريبة المبيعات	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
إجمالى الحصيلة الضريبية (مليار جنيه)	٥٤,٩	٦٥,٧	٢٧,٥	٣١,١

المصدر: وزارة المالية.

برنامج الألف مصنع– فكر جديد فى التنمية الصناعية

يمثل قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى، ذلك لما يوفره من مشروعات تسهم بشكل كبير فى عملية التنمية الشاملة، إلى جانب قدرته على توفير العديد من فرص العمل، الأمر الذى يؤثر إيجابياً على مواجهة التحديات المرتبطة بمشكلة البطالة.

تطوُّر معدَّل النمو الحقيقى للناتج المحلّى الإجمالى ونمو الناتج الصناعى
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣–٢٠٠٧/٢٠٠٦)

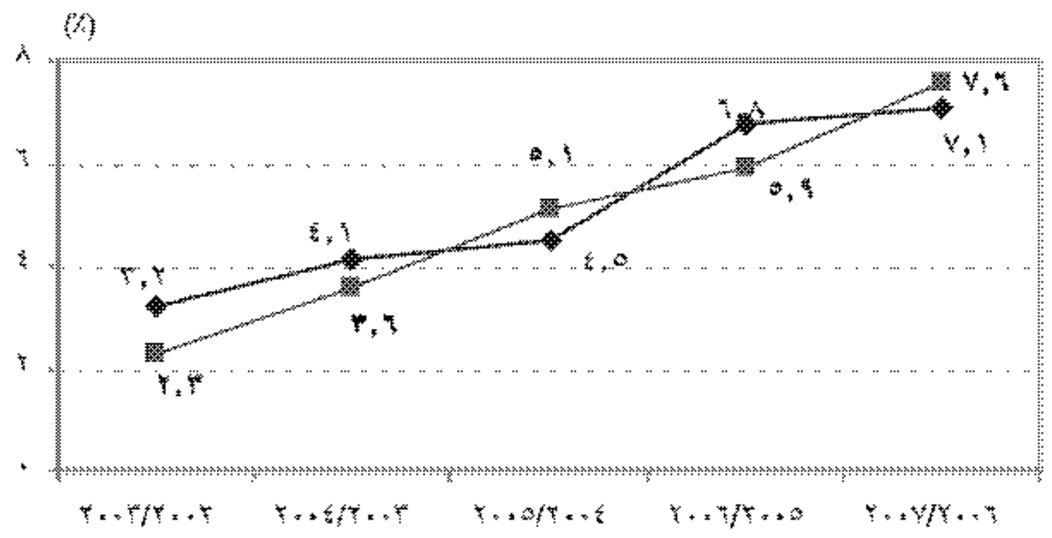

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

ولذا تتبنى الحكومة برنامجاً متخصصاً لتنمية قطاع الصناعة، يهدف بشكل أساسى إلى إحداث تطوير للمنظومة الصناعية المصرية، من خلال الارتقاء بمستويات كفاءة المنتجات المصرية، وتحفيز الاستثمارات الصناعية فى القطاع.

وقد شهد قطاع الصناعة المصرى خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى طفرة غير مسبوقة، حيث ارتفع معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج الصناعى لأول مرة ليصل إلى ٧,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وهو بذلك يتجاوز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى بلغ ٧,١٪ خلال نفس العام؛ لتصبح الصناعة بالفعل المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى.

تطوُّر قيمة الاستثمارات الصناعية
خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢– ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

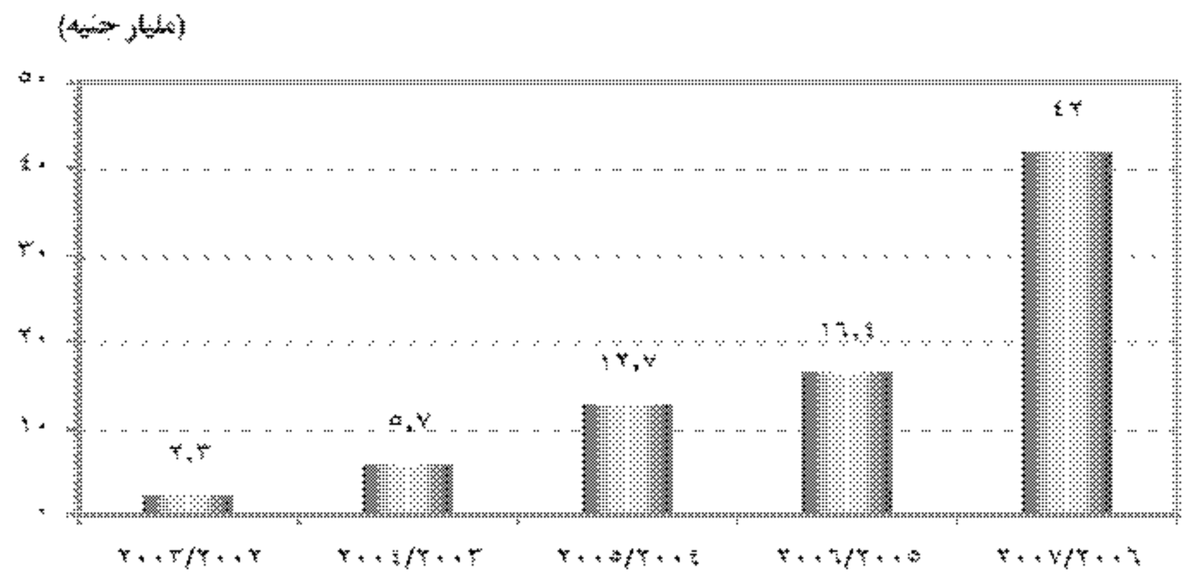

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

ويأتى هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة الملحوظة فى الاستثمارات الصناعية التى تضاعفت من ١٦,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل إلى ٤٢ مليار جنيه استثمارات صناعية جديدة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦؛ مستحوذة بذلك على أعلى نسبة من الاستثمارات الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛ حيث كان نصيب قطاع الصناعة ٢٦٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال العام.

تطور أداء الصادرات السلعية البترولية وغير البترولية
خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣– ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

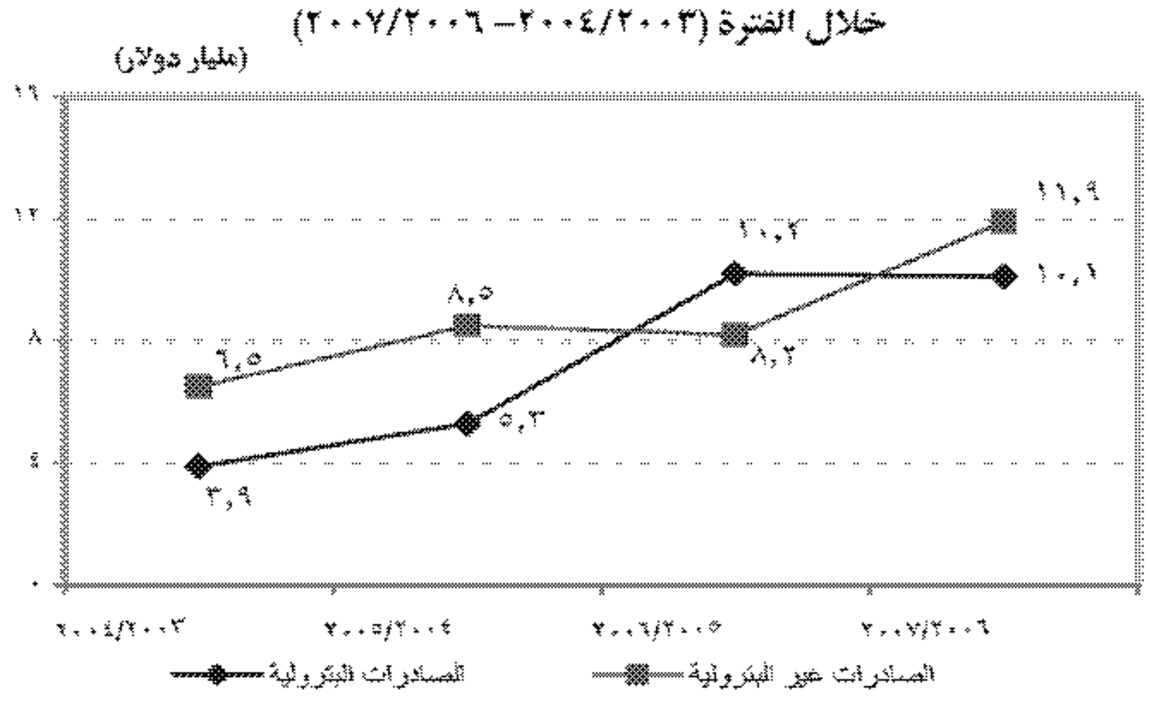

المصدر: البنك المركزى المصرى.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية من ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وهو ما يمثّل ارتفاعاً قدره

١٩,٦٪. كما ارتفعت الصادرات السلعية غير البترولية من ٨,٢ مليار دولار لتصل إلى ١١,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة، وتكون بذلك الصادرات قد ارتفعت بمعدل بلغ ٤٥٪، وهو يعد من أعلى المعدلات المحققة منذ سنوات.

وفى إطار فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة عدد الشركات المنضمة لبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز"، وكان نتيجة ذلك ارتفاع عدد الشركات المصدرة من خلال البروتوكول من ٥٤ شركة فى يونيو ٢٠٠٥ إلى ١٣٥ شركة فى يونيو ٢٠٠٦، وإلى ١٥١ شركة فى يونيو ٢٠٠٧، وهو ما انعكس على ارتفاع قيمة صادرات هذه الشركات من ٥٠٩,٦ مليون دولار إلى ٧٠٣,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة.

صادرات الشركات المنضمّة لبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة
خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥– ٢٠٠٧/٢٠٠٦

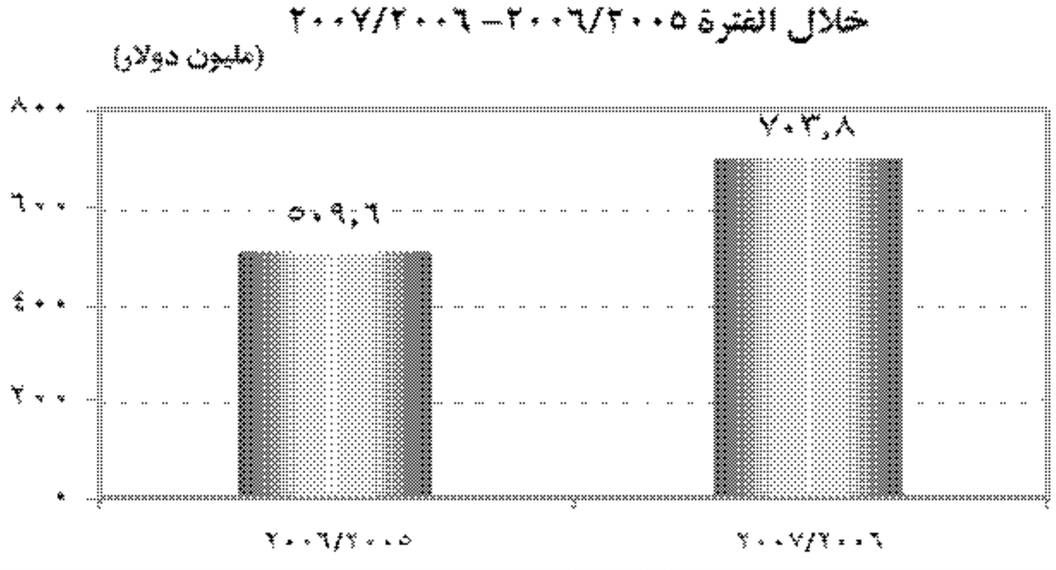

المصدر: وحدة الكويز– وزارة التجارة والصناعة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى ارتفاع حركة التجارة مع أهم الشركاء التجاريين، حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات ٢٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مرتفعةً بمعدل ١٩,٣٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

التوزيع الجغرافى للصادرات السلعية المصرية
خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

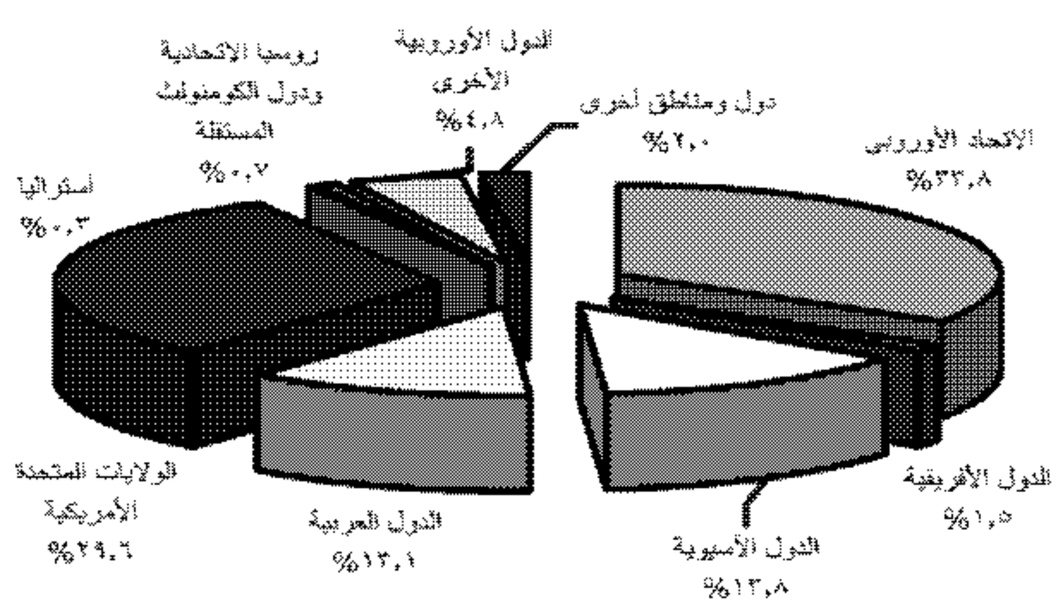

المصدر: البنك المركزى المصرى.

وقد تصدَّرت دول الاتحاد الأوروبى الشركاء التجاريين من حيث حجم الصادرات المصرية السلعية بنسبة ٣٣,٨٪ من إجمالى الصادرات السلعية خلال نفس الفترة.

أهم الاتفاقيات التجارية التى تم عقدها...

- *اعتماد سياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبى.*
- *اعتماد اتفاقية "أغادير" بين مصر وتونس والمغرب والأردن.*
- *اعتماد اتفاقية التجارة الحرة مع دول الأفتا.*
- *توقيع اتفاقية تعاون فنى واقتصادى مع دولة الصين.*
- *توقيع اتفاقية التجارة الإطارى مع كازاخستان.*

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

واستمراراً فى تنفيذ أكبر برنامج للتشغيل – من خلال الاستثمار والسير قدماً للحد من مشكلة البطالة – قامت الحكومة بتبنى العديد من السياسات والإجراءات التى تهدف إلى تنمية قطاع الصناعة، حيث يُعدُّ أحد القطاعات القائدة للنمو الاقتصادى، ومن ثم كان من الأهمية تبنِّى مشروعات صناعية قومية تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

معدلات تنفيذ مشروع ألف مصنع كبير (جديد وتوسعات)
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥– سبتمبر ٢٠٠٧

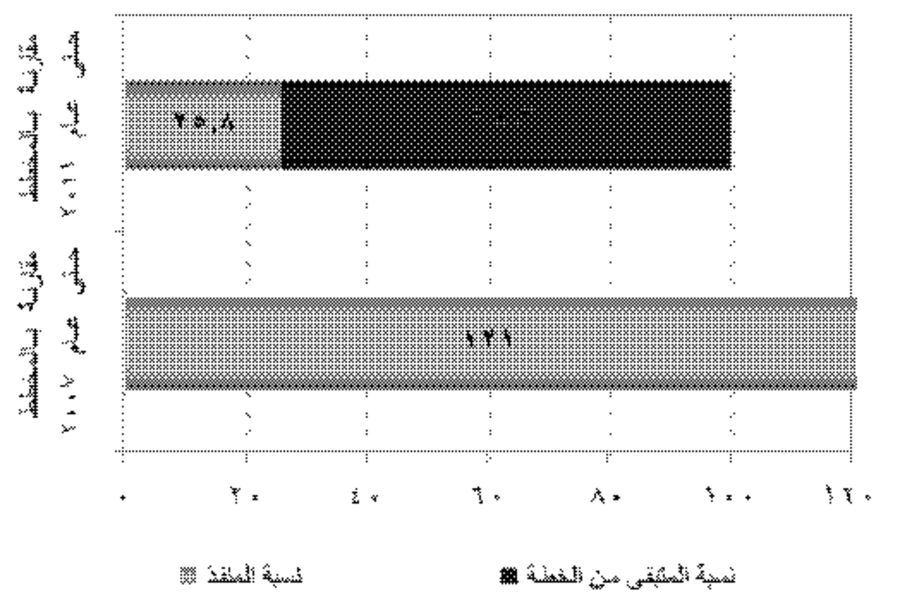

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

وفى هذا الإطار تتبنَّى الحكومة المصرية "إنشاء ألف مصنع كبير"، حيث بلغ عدد المصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات) ٢٥٨ مصنعاً كبيراً منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى سبتمبر ٢٠٠٧، وهو ما يفوق المستهدف خلال العامين الأولين بنحو ٢١٪، ويمثل أيضاً ٢٥,٨٪ من إجمالى المستهدف خلال فترة البرنامج الانتخابى. وقد بلغ إجمالى التكلفة الاستثمارية للمصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات) ١٥ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى للمصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات)، فقد تصدرتها الصناعات الغذائية بإجمالى ٦٧ مصنعاً، بما يمثل ٢٦٪ من إجمالى المصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات) خلال الفترة.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للمصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات):

- تصدرت محافظة الشرقية محافظات الجمهورية من حيث أعداد المصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات)، بإجمالى ٦٤ مصنعاً كبيراً، وهو ما يُمثّل ٢٤,٨٪ من إجمالى المصانع الكبيرة خلال الفترة.
- وقد شهدت محافظتا الإسكندرية والشرقية أعلى قيمة فى الاستثمارات الصناعية بلغت نسبتهما ٢٩٪ و٢٠٪ على التوالى، من إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة منذ تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى سبتمبر ٢٠٠٧.

التوزيع القطاعى للمصانع الكبيرة (جديدة وتوسعات)
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥- سبتمبر ٢٠٠٧

القطاع	المصانع الكبيرة		التكلفة الاستثمارية (مليون جنيه)	عدد العمال (عامل)
	العدد (مصنع كبير)	التوزيع النسبى (٪)		
الصناعات الغذائية	٦٧	٢٥,٩	٣٢٣٥,٢	١٣٣٧٥
الغزل والنسيج	٦٦	٢٥,٦	٢٧١٨,٩	٢٩٧٦٧
الصناعات الكيماوية	٥١	١٩,٨	٥٥٦٤,٢	٨٦١٣
الصناعات الهندسية	٤٩	١٨,٩	٢١٨١,٩	٧٨٦٩
مواد البناء	١٣	٥,٠	٩٨٦,٤	٩٧٥٦
منتجات ورقية	٧	٢,٧	١٨٨,٥	٩٨٤
الصناعات المعدنية	٣	١,٢	١٤١,٩	٢٠٩
الصناعات التحويلية	١	٠,٤	١٥	١٠٠
الأخشاب	١	٠,٤	١٥	٤٠
الإجمالى	٢٥٨	١٠٠	١٥٠٤٦,٩	٧٠٧١٣

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

العربية للمطاحن والصناعات الغذائية- محافظة الإسكندرية

وفى إطار توجيه مزيد من الاهتمام للمناطق الأولى بالرعاية – خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الصناعية بالصعيد – تقوم الحكومة بتوفير الأراضى مجانا للمستثمرين، بالتنسيق بين هيئة التنمية الصناعية والمحافظات، من خلال برنامج صمم خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تدعيم ذلك البرنامج بقيمة بلغت ٣ مليار جنيه، تم تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه منها فى موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ كمرحلة أولى.

برنامج تنمية ومساندة المشروعات والأنشطة التصديرية

- *توفير قرض ميسر قيمته ١٥٠ مليون جنيه لبنك تنمية الصادرات من بنك الاستثمار القومى لتمويل الأصول الرأسمالية للمشروعات التصديرية.*
- *تخصيص ١,٥ مليار جنيه من الموازنة العامة لصندوق تنمية الصادرات.*
- *ارتفاع مؤشرات أداء الشركات المدرجة فى برامج مساندة الأنشطة الإنتاجية للتصدير، حيث بلغ عدد الشركات الحاصلة على حوافز من خلال الصندوق ٧١٤ شركة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وبلغت قيمة الحوافز المقدمة مليار جنيه، مما انعكس على ارتفاع قيمة صادرات هذه الشركات لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار.*

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

كذلك يتم تقديم منحة الاستثمار والتوظيف للاستثمارات الصناعية (التى لا تقل عن ١٥ مليون جنيه للمشروع)، وتبلغ الحوافز التى يتم تقديمها فى حالة توفير فرصة عمل ١٥ ألف جنيه لكل فرصة عمل، بحد أقصى ٢٥٪ من إجمالى استثمارات الشركة، وتطبق هذه الحوافز بنسبة ١٠٠٪ فى كل من محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان، والأقصر؛ وبنسبة ٥٠٪ على المشروعات القامة فى محافظة بنى سويف. وتستخدم هذه الحوافز لسداد تكاليف التشغيل[١] وأى مصروفات حكومية خاصة بتشغيل المشروع.

ولأهمية ربط التنمية الصناعية بالتشغيل والإرتقاء بجودة العمالة المصرية يُشترط لحصول الشركات على هذه الحوافز حصول العاملين لديها على شهادة معتمدة من مجلس التدريب الصناعى، وألا تقل نسبة العمالة الفنية – فى الشركة التى يتم منحها الحوافز – عن ٨٠٪ من إجمالى عدد العاملين فى النطاق الجغرافى للمحافظة التى تقع فيها الشركة. وتتمثل أهم القطاعات الصناعية المستهدفة فى: الغزل والنسيج والملابس، والأثاث والصناعات الخشبية، والصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الكهربائية والالكترونية، والصناعات الجلدية، وصناعة الأدوية، ومواد البناء.

[١] تتضمن تكاليف التشغيل استهلاك الكهرباء، والوقود، والمياه، وحصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية، وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى.

وقد قامت ١٧ شركة صناعية بالصعيد بالتسجيل فى هذا البرنامج والحصول على حوافز الاستثمارات للمشروعات الصناعية الجديدة خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٠٧، بإجمالى قيمة استثمارات تبلغ ٦٦٤,٥ مليون جنيه، ويتوقع أن تساهم هذه المشروعات فى توفير نحو ١٩ ألف فرصة عمل.

محافظات الصعيد: المنشآت الحاصلة على حوافز الاستثمار للمشروعات الصناعية الجديدة خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المنشآت (منشأة)	عدد العمالة المتوقعة (فرصة عمل)	التكلفة الاستثمارية (مليون جنيه)
بنى سويف	٨	٩٦٠٠	١٥٨
المنيا	٥	٨٠٨٠	٣٤٢,٥
أسيوط	٢	٧٣٠	٩٢
قنا	٢	٤٥٠	٧٢
الإجمالى	١٧	١٨٨٦٠	٦٦٤,٥

المصدر: هيئة التنمية الصناعية، وزارة التجارة والصناعة.

كما تتبنّى الحكومة **"إنشاء شركة لتنمية الاستثمار فى الصعيد"** والذى يهدف إلى إنشاء شركة يناط بها مهمة تحديد ودراسة الفرص الاستثمارية فى الصعيد والترويج لها والمساهمة فيها بهدف تحفيز مشاركة القطاع الخاص لتأسيس شركات تعمل فى مختلف المجالات الاستثمارية فى محافظات الصعيد، حيث يقوم نشاط الشركة على استكشاف الفرص الاستثمارية ودراستها على نحو تفصيلى، والترويج لها على المستويين المحلى والأجنبى، والقيام بكل ما من شأنه استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة فى الصعيد بما يحقق لها عائداً اقتصادياً ويؤدى فى الوقت ذاته إلى تحفيز المزيد من فرص الاستثمار والتشغيل والتنمية مع إمكانية المساهمة فى تأسيس وزيادة رؤوس أموال الشركات التى تعمل فى محافظات الصعيد فى حدود ٢٠٪، وذلك لتحفيز القطاع الخاص.

وقد تمّ الانتهاء من تأسيس الشركة تأسيساً قانونياً فى مايو ٢٠٠٧ واتخذت من محافظة أسيوط مقراً رسمياً لها، ويبلغ رأسمال الشركة ١٠٠ مليون جنيه، بمساهمة كل من بنك مصر، والبنك الأهلى المصرى، وشركة مصر للتأمين، والشركة القابضة للسياحة والسينما. وتتمثل أهم مجالات عمل الشركة فى القطاعات التالية:

- تنمية واستغلال المناطق الصناعية وإقامة البنية التحتية والمجمعات الصناعية.
- استصلاح واستزراع الأراضى.
- التصنيع بكافة أنواعه، بما فى ذلك التصنيع الغذائى وما يرتبط به من صناعات مكملة.
- تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية.
- النقل الجماعى للأفراد.

- التسويق والتوزيع والتخزين ونقل البضائع.
- الاستيراد والتصدير.
- التأجير التمويلى.
- كافة الأنشطة السياحية، بما فى ذلك إقامة الفنادق والمنتجعات.
- إعداد الدراسات للسوق ودراسات الجدوى الاقتصادية والترويج للمشروعات.
- الحصول على الموافقات والتراخيص للمشروعات بالتعاون مع هيئة الاستثمار.

وتولى الحكومة اهتماماً بتطبيق "**برنامج التنمية التكنولوجية**"، حيث تمَّ إنشاء ١٠ مراكز تكنولوجية جديدة فى العديد من المحافظات، بهدف تعظيم التنافسية المحلية والدولية للقطاعات الصناعية والتصديرية المصرية.

وتتبنَّى الحكومة تطبيق "**برنامج قومى للجودة**"، من أجل رفع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، حيث تم منذ بدء البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ توفيق ٤٨٠٠ مواصفة مصرية (٧٠٪ مع المواصفات الدولية، و٢٥٪ مع المواصفات الأوربية، و٥٪ مع مواصفات عالمية أخرى)، وتعريب ٥٠٠ مواصفة أخرى، إلى جانب تأهيل ٢١٠ **معامل** للاختبار والمعايرة، واعتماد ٧٩ معملاً، كما تم تطوير نظم الجودة لأكثر من ٦٠٠ مصنع بالمناطق العشوائية.

برنامج تدريب وتأهيل شباب الخريجين

إيماناً من الحكومة بأهمية توفير التدريب اللازم – كمكمل أساسى للعملية التعليمية – فإنها تتبنَّى برنامجاً متخصصاً لتدريب الخريجين، وذلك لتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل، الأمر الذى من شأنه الارتقاء بمستويات كفاءة ومهارة العاملين بالسوق المصرى، وضمان مستوى عالٍ من الإنتاجية والكفاءة للعامل المصرى، بما يؤهله للمنافسة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى. وقد تمَّ البدء فى تنفيذ العديد من المشروعات والإجراءات فى هذا الصدد، حيث تمَّ إنشاء مجلس التدريب الصناعى لربط منظومة التدريب المهنى والفنى باحتياجات سوق العمل وبالقطاعات الصناعية، مع مراعاة التوازن

الإقليمى بالمحافظات، وعليه فقد تضاعفت الفرص التدريبية لتصل إلى ١٢٥ ألف فرصة خلال الفترة يناير– يوليو ٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٦٠ ألف فرصة خلال عام ٢٠٠٦.

وقد تصدَّر قطاعا صناعات النسيج والملابس الجاهزة القطاعات التى استحوذت على فرص التدريب، بنسبة بلغت ١٥٪، ويليهما قطاع الصناعات الغذائية بنسبة بلغت ١٣٪، ثمَّ قطاع الصناعات الهندسية بنسبة بلغت ١٠٪.

برنامج القرية الجديدة... استصلاح مليون فدان فى الصحراء

نظراً لأهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى تتبنَّى الحكومة برنامجاً متخصصاً لتنمية هذا القطاع، يتضمن العديد من المشروعات الهادفة لتطويره، منها **"رفع الإنتاجية الزراعية"** والذى شهد بدايته فى العام الثانى لتنفيذ البرنامج الانتخابى. وقد تمَّ إعداد الدراسات الفنية للأراضى الزراعية لمساحة تبلغ ١,٢ مليون فدان، كما تمَّ تطهير مجارٍ مائية تخدم ٢,١٨ مليون فدان.

كما تتبنَّى الدولة "استصلاح مليون فدان" بهدف توسيع الرقعة الزراعية بمصر، ولدفع جهود التنمية بالريف المصرى. وقد انتهت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى من استصلاح ٢٦٤,٢ ألف فدان منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وتمَّ بيع هذه الأراضى للمستثمرين. وتغطى هذه المساحات عدداًمن محافظات الصعيد التى يتوجه الحزب إلى تكثيف التنمية بها، حيث تمَّ استصلاح ٦٥,٥ ألف فدان فى محافظة أسوان (مشروعات وادى الصعايدة، ووادى النقرة)، و٣١,٥ ألف فدان بمحافظة الفيوم (مشروعات شمال بحر وهبى، وامتداد قبلى قارون، ووادى الريان، وعربة العياط،

أراضى تمَّ استصلاحها وبيعها للمستثمرين خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

المحافظة	المساحة (ألف فدان)	المشروعات
الإسماعيلية/ السويس	٣٧	شرق قناة السويس
بورسعيد /الإسماعيلية /الشرقية	٤٠	ترعة السلام غرب
السويس	١١,٢	غرب السويس
مرسى مطروح	٤١,٣	الحمام والضبعة والعلمين
الفيوم	٣١,٥	شمال بحر وهبى، وامتداد قبلى قارون، ووادى الريان، وعربة العياط، وقوته الجديدة
بنى سويف	٢,٣	غرب بنى سويف
سوهاج	١,٤	غرب جرجا
قنا	٢٣,٥	المراشدة الجديدة، وغرب المراشدة
أسوان	٦٥,٥	وادى الصعايدة / وادى النقرة
الجيزة / بنى سويف	٧	الوادى الأسيوطى
الوادى الجديد	٣,٥	درب الأربعين
الإجمالى	٢٦٤,٢	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

وقوته الجديدة)، و٢٣,٥ ألف فدان بمحافظة قنا (مشروعى المراشدة الجديدة، وغرب المراشدة)، بالإضافة إلى ١٠,٧ آلاف فدان فى باقى محافظات الصعيد (مشروعات غرب بنى سويف، وغرب جرجا، والوادى الأسيوطى).

ومن أجل مواجهة الكثافة السكانية المستمرة والمزج بينها وبين التوسع الزراعى، فقد تبنّى البرنامج الانتخابى فكراً جديداً للتعامل مع تلك القضية الهامة، خاصةً فى صعيد مصر، وذلك على أسس عمرانية وحضارية وبيئية تتناسب مع معطيات التوسع على جانبى الوادى ليستوعب من ٤ إلى ٥ ملايين نسمة، على أن تتولى الدولة توصيل المرافق الأساسية ورسم التخطيط العمرانى للقرى، مع توفير الخدمات لتشجيع عملية التوطين، وفى هذا الصدد تتبنّى الحكومة " **إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الظهير الصحراوى**"، حيث تمّ منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى أغسطس ٢٠٠٧ اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء ٥٨ قرية على مستوى الجمهورية، على النحو التالى:

قرى الظهير الصحراوى الجارى العمل بها
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٧
(قرية)

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – أغسطس ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد قرى الظهير الصحراوى	١٩	٣٩	٥٨

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

نموذج من المبانى المنشأة بقرى الظهير الصحراوى الجارى العمل بها

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

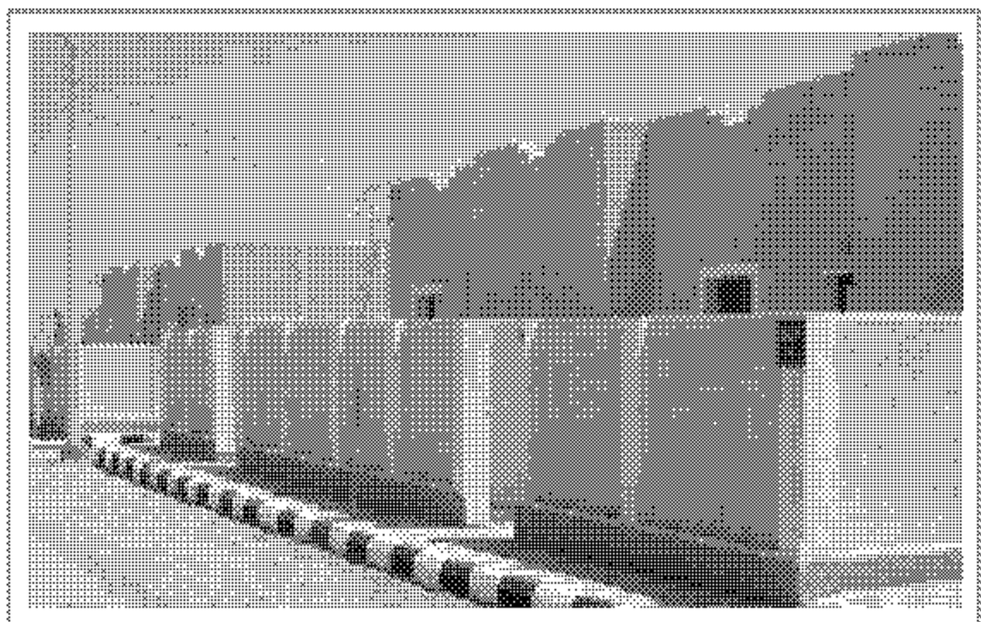

نموذج من المبانى المنشأة بقرى الظهير الصحراوى الجارى العمل بها

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- **فيما يخص قرى المرحلة الأولى (١٩ قرية)**: تمّ تنفيذ أعمال البنية الأساسية الخارجية لعدد ١٩ قرية فى ٧ محافظات بجنوب الصعيد. اشتملت تلك الأعمال على ربط القرية الجديدة بالقرية الأم بطريق جديد مع ربطها بالطريق الصحراوى، بالإضافة إلى إنشاء محطة لمياه الشرب، وإنشاء مبنى خدمى لإدارة القرية، وإنارة الطرق المؤدية للقرية الجديدة.

- **فيما يخص قرى المرحلة الثانية (٣٩ قرية)**: فإنها

تتضمن ٢٢ قرية فى ٩ محافظات، وقد تمّ الانتهاء من تحديد إحداثيات هذه القرى، وجارى البدء فى تنفيذ أعمال التخطيط والتصميم وتنفيذ مجموعة من الخدمات الأساسية لتشجيع عملية التوطين وقيام المجتمع الأهلى بالتشارك مع القطاع الخاص فى عملية التنمية المحلية داخل القرى، بالإضافة إلى الانتهاء من ١٧ قرية من قرى الاستصلاح الزراعى.

برنامج السياحة فى مصر

تتمتع مصر بموقع فريد على خريطة دول المنطقة، وهو ما جعلها من أكثر الأماكن السياحية التى يقصدها السائحون من مختلف أنحاء العالم، ولذا فإن الحكومة تتبنّى برنامجاً متخصّصاً لتطوير القطاع، ويعرض هذا الجزء لأهم الجهود فى هذا المجال.

فندق شارم جواند بلازا – جنوب سيناء

المصدر: وزارة السياحة

فى إطار "تنمية المقاصد السياحية"، تمّ ترميم عدداً من المناطق السياحية، والآثار الإسلامية والمسيحية منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى ديسمبر ٢٠٠٦، وهى:

- ترميم ١٢٥ أثراً إسلامياً وقبطياً.
- ترميم ١٦ منطقة سياحية.
- ترميم ٥٣ أثراً سياحياً بمحافظة القاهرة، إلى جانب العمل على ترميم ٢٤ أثراً فى شارع المعز لدين الله لإعداده كمتحف مفتوح للزائرين.

كما تتبنّى الحكومة "إنشاء ٧٥٠ فندقاً وقرية سياحية جديدة"، حيث تم فى هذا الصدد:

- إنشاء ١٦٠ فندقاً جديداً منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.
- ارتفاع حجم الطاقة الإيوائية القائمة لتبلغ ٢٨,٤ ألف غرفة منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.
- ارتفاع نسبة الإشغال فى الفنادق لتسجل ٦٧٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٥٨٪ خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

إنشاء ٧٥٠ فندقاً وقرية سياحية جديدة
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥– يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر* ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦– يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد الغرف (ألف غرفة)	١٥,٤	١٣	٢٨,٤
عدد الفنادق التى تمّ إنشائها (العائمة والثابتة)	١٠٣	٥٧	١٦٠

* البيان المتاح من يوليو ٢٠٠٥.

المصدر: وزارة السياحة.

مُؤشرات قطاع السياحة الرئيسة خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤– ٢٠٠٧/٢٠٠٦

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
نسبة الإشغال (٪)	٥٨	٥٨	٦٧
إجمالى الإيرادات السياحية (مليار دولار)	٦,٤	٧,٢	٨,٢
عدد السائحين (مليون سائح)	٨,٦٥	٨,٦٩	٩,٨
عدد الليالى السياحية (مليون ليلة)	٨٥,٧	٨٥,١	٩٦,٣

المصدر: وزارة السياحة.

برنامج إصلاح وتطوير القطاع المالى

يمثّل القطاع المالى أحد أهم دعائم عملية النمو والتنمية، وذلك لما يمثله من مصدر هام لتوفير التمويل اللازم لإنشاء أو تطوير مختلف المشروعات، ولذا اتخذت حكومة الحزب عدداً من الإجراءات استهدفت بالأساس رفع كفاءة الجهاز المصرفى وزيادة قدرته على المنافسة، واستعادة عافيته بما يسمح له بإتاحة التمويل اللازم لمساندة القطاع الخاص، ويتيح للبنوك التوسع والنمو بشكل سليم يسمح لها بالمنافسة إقليميا ودولياً. ويعرض هذا الجزء لأهم الجهود المبذولة فى هذا المجال.

- **فى إطار التعامل مع الديون غير المنتظمة**، تم تحقيق ما يلى:
  - وضع آلية للتعامل مع العملاء المتعثرين والوصول إلى تسويات تحفظ حقوق البنوك المقرضة.

- حصر كافة حالات التعثُّر على مستوى الجهاز المصرفي، وإنشاء وحدة تختص بالتعامل مع هذه المشكلة من خلال آلية لتسوية المنازعات المصرفية.
- التعامل مع ٧٤٪ من إجمالي مشاكل العملاء المتعثرين من القطاع الخاص، وتحصيل ٢٩٪ من الديون، ٨٥٪ منها في شكل مدفوعات نقدية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى منتصف عام ٢٠٠٧.
- مبادرة البنك المركزي لتسوية مشكلات صغار المتعثرين – بمتوسط مديونية دون المليون جنيه – خلال الربع الأول من ٢٠٠٧، شارك فيها عدد من بنوك القطاع العام، أثمرت عن التعامل مع ٧٦٠٠ حالة، مثلت ٦٣٪ من إجمالي حالات التعثر لهذه الفئة من المقترضين، والتنازل عن ٤٣٠٠ من الدعاوى القضائية المنظورة أمام القضاء.

- **في إطار دعم الهياكل التمويلية للبنوك وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، تمَّ تحقيق ما يلي:**
  - تنفيذ خطة طموحة لتدعيم المراكز المالية للجهاز المصرفي، من خلال رفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، لدعم الهياكل التمويلية للبنوك والتعامل مع العجز الحاد في الموارد الرأسمالية للبنوك والتي تراوحت تقديراتها من ٧٠ إلى ٩٣ مليار جنيه، وهو ما يتوافق مع ضرورة العمل على إيجاد كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدماتها وإتاحة التمويل والخدمات المصرفية في كافة أرجاء الجمهورية لتيسير عملية الحصول على الخدمات المالية من خلال تشجيع البنوك على الاندماج والاستحواذ.

وقد انخفض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكاً عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ بنكاً عام ٢٠٠٧، فيما زاد عدد الفروع بنسبة ١٥,٨٪ ليصل إلى ٢٠٧٦ فرعاً مقابل ١٧٩٣ فرعاً خلال نفس الفترة، وانخفض عدد البنوك التي لم تستوف شرط الحد الأدنى لرأس المال، من ٣١ بنكاً بإجمالي رأسمال مدفوع ٢٠ مليار عام ٢٠٠٤ ليصل إلى بنكين، فيما زاد رأس المال المدفوع للجهاز المصرفي لأكثر من ٣٠ مليار جنيه.

- توجيه جزء من حصيلة بيع بنك الإسكندرية لاستكمال خطة تطوير البنوك العامة، كما تم استخدام جانب آخر منها لسداد جزء من مديونيات شركات قطاع الأعمال العام لكل من بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الأهلي – في إطار برنامج إدارة الأصول الملوكة

للدولة – بما ينعكس إيجابياً على الهياكل التمويلية للبنوك، ويدعم من قدرتها على إتاحة التمويل، بالإضافة إلى تدعيم هياكلها التمويلية وقاعدتها الرأسمالية.

- **فى إطار توسيع قاعدة الملكية وإعادة هيكلة الجهاز المصرفى، تمّ تحقيق ما يلى:**
  - التخارج من ٩٤٪ من حصص المساهمات العامة فى البنوك المشتركة، باستثناء أربعة بنوك يتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.
  - الانتهاء من طرح ٨٠٪ من أسهم بنك الإسكندرية لمشاركة القطاع الخاص فى عملية روعى فى تنفيذها تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية، بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢ مليار دولار.

- **فى إطار تحسين إدارة الموارد العامة والخزانة من منطلق أن الخزانة تدير أموالاً تُقدَّر بنحو ١٧٠٪ من الناتج المحلّى الإجمالى، وأن هذه الأموال لها أثر كبير على أداء الأسواق والسيولة، تم تحقيق ما يلى:**
  - تطبيق نظام الخزانة الموحد اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٦، وقد ساهم ذلك فى رفع كفاءة إدارة الأموال العامة وخفض تكاليف التمويل.
  - ميكنة جزء كبير من المدفوعات والإيرادات الحكومية وقد أثر ذلك على توفير السيولة فى الأسواق، وجارى استكمال هذه المنظومة وإتمامها فى السنوات القليلة المقبلة.

وتعمل حكومة الحزب على "تطوير وتنشيط سوق رأس المال بما يشمل التطوير التشريعى للقواعد الحاكمة للسوق"، وفيما يلى عرض لأهم المجهودات فى هذا المجال:

- تحديث قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة حتى يتسنى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بصورة أكثر إلزامية.
- تحديث قواعد القيد لإدراج وثائق البورصة/ الصناديق المتداولة الخاصة بالمؤسسات المالية، وتحديث قواعد قيد الأوراق المالية لإمكانية إدراج وتداول المشتقات المالية.
- إضافة قواعد جديدة تنظم نشاط صناع السوق.
- إصدار القواعد الموحدة للطروحات الخاصة والعامة.
- تطوير سوق السندات والأدوات المالية ذات العائد الثابت.

- العمل على إصدار مؤشر للسندات الحكومية، وتنظيم عمليتى الشراء بالهامش، وإقراض الأوراق الماليـــــة بالنـــــسبة للسندات الحكومية.
- تطوير وتعديل الإطار الرقابى والتنظيمـى لأنـشطة صـناديق الاسـتثمار وتحقيـق أقـصى معـايير الإفـصاح والـشفافية، واستحداث صناديق استثمار جديدة مثل صناديق الاستثمار العقـارى وصـناديق الاسـتثمار الإسلامى.
- تقـديم العديـد مـن المنتجـات المالية الجديدة من قبل بعض المؤسسات المالية العالمية، لعل أشـــهرها قيـــام مؤســـسة "جولدمان ساكس" العالمية بإصدار ٨٨٠ ألف وثيقة مشتقة من مؤشـر البورصـة المـصرية، بإجمالى قيمة إصدار تبلغ حوالى ٦,٢ مليون فرنك سويسرى، وتم قيدها والبدء فى تداولها فى البورصة السويسرية.

سوق رأس المال

- *ارتفاع حجم تداول الأسهم والسندات المقيدة ليصل إلى ٩,٤ مليار ورقة فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٥,٨ مليار ورقة للعام المالى السابق، مما يمثل زيادة تبلغ ٦١,٥٢٪.*
- *ارتفاع مؤشر الهيئة العامة لسوق المال بـ ٦١,١٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بالعام المالى السابق.*
- *ارتفاع مؤشر البورصة المصرية ليصل إلى ٧٨٠٣,٤ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ بنسبة ارتفاع ٦٣,٥٪ مقارنةً بنهاية يوليو ٢٠٠٦.*
- *ارتفاع قيمة الأسهم والسندات المتداولة المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتصل إلى ٢٦١,٦ مليار جنيه مقارنةً بـ ٢٤١,٤ مليار جنيه للعام المالى السابق عليه، مما يمثل زيادة تبلغ ٨,٤٪، وقد بلغ المتوسط الشهرى لقيمة التداول فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ما يقرب من ٢١,٧ مليار جنيه وذلك مقارنةً بمتوسط شهرى بلغ ٢٠,١ مليار جنيه للعام المالى السابق.*

المصدر: وزارة الاستثمار.

تطور مؤشرات سوق الإصدارات الجديدة وسوق التداول
خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥–٢٠٠٧/٢٠٠٦

(مليار جنيه)

المؤشر	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	معدل التغير (٪)
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة عند التأسيس	٨,٠	٣٤,٥	٣٣١,٣
قيمة إصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	٣٥,٧	٥٩,٣	٦٦,١
إجمالى قيمة الإصدارات	٤٣,٧	٩٣,٨	١١٤,٦
رأس المال السوقى للشركات المقيدة	٣٧٧	٦٠٢	٥٩,٧

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال، البنك المركزى المصرى.

وقد بلغ إجمالى قيمة عمليات الاستحواذ ٢٠,٩ مليار جنيه بنهاية العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٢٣,٤ مليار جنيه بنهاية العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وذلك بنسبة انخفاض بلغت ٢,٥٪. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاستحواذ التى تمت من خلال البورصة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ قد شهدت طفرة كبيرة إذا ما قورنت بمتوسطات الأعوام السابقة حيث بلغ إجمالى قيمة الاستحواذات ٣,٦ مليار جنيه فقط فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

العائد السنوى لبعض مؤشرات سوق المال المصرى
خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٦
(٪)

المؤشر	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
مؤشر الهيئة العامة لسوق المال	٤,٧ –	٦١,١
مؤشر البورصة المصرية	٢,٨–	٦٣,٥
مؤشر المجموعة المالية	٥,٥ –	٥٧,٧
مؤشر هيرمس	١,٣	٥٩,٦
مؤشر التجارى الدولى للسمسرة	٣٣,٦	٧٨,١

المصدر: وزارة الاستثمار.

وفيما يتعلق بـ "تطوير قطاع التأمين"، فقد شهد العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ارتفاع إجمالى أصول شركات التأمين ليصل إلى ٢٤,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنة بـ ٢٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، مرتفعة بنسبة ١١,٧٪، كما شهدت نفس الفترة إنشاء مركز ومعهد دولى لتدريب العاملين بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين، إلى جانب توفير العديد من المنح التدريبية، وصدور القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٧ للتأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

أهم مؤشرات قطاع التأمين خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٦
(مليار جنيه)

المؤشر	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	معدل التغير (٪)
أصول شركات التأمين	٢٢,٣	٢٤,٩	١١,٧
حقوق حملة الوثائق	١٤,٣	١٦,٤	١٤,٧
حقوق المساهمين	٤,١	٤,٦	١٢,٢

المصدر: وزارة الاستثمار.

كما تمَّ تقييم وإعادة هيكلة وتحديد شكل ملكية شركات القطاع العام، حيث يتم تنفيذ هذه العملية من خلال لجنة فنية مصرية، بالتشاور مع مجموعة من الخبراء العالميين، ولجنة تنسيق عليا لمتابعة تنفيذ برنامج هيكلة الشركات. وقد تم توقيع التعاقد بين المجموعة وشركات التأمين بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ التالى:

- صدور القرار الجمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الشركة القابضة للتأمين وتكون شركات مصر والشرق والأهلية والمصرية لإعادة التأمين شركات تابعة لها، وتخضع للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتعيين الجمعية العامة للشركة القابضة للتأمين، وصدور قرار وزير الاستثمار بتشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للتأمين.
- قيام الجمعية العامة للشركة القابضة بتشكيل الجمعيات العمومية للشركات التابعة.
- قيام الشركة القابضة للتأمين بإعداد خطة العمل للمرحلة القادمة، وجارى توفيق الأوضاع للشركات التابعة طبقاً لأحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- صدور قرار وزير الاستثمار بالموافقة على تأسيس شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، كشركة تابعة للشركة القابضة للتأمين طبقا لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . برأس مال مصرح به قدره ٣٠٠ مليون جنيه ورأس مال مصدر قدره ٣٠ مليون جنيه؛ لحصر ونقل ملكية كافة الأصول العقارية لها.

برنامج تحفيز المستثمرين

نظراً لأهمية الاستثمارات – فى دفع عجلة التنمية – اهتمت الحكومة المصرية بتنفيذ مشروع "تشجيع وتنمية الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية"، ولقد تمثلت أهم الأعمال فى هذا الصدد فى تأسيس والتوسع فى ٥٨٣٤ شركة خلال الفترة يناير– أغسطس ٢٠٠٧، بإجمالى رؤوس أموال بلغت ٤٣,٩ مليار جنيه، مقارنةً بـ ٣٦٦٣ شركة، بإجمالى رؤوس أموال مصدرة قيمتها ٤٣,٧ مليار جنيه، خلال نفس الفترة من العام السابق.

إجمالى أعداد الشركات (ورؤوس الأموال المصدرة) التى تم تأسيسها (والتوسع فيها)
خلال الفترة يناير ٢٠٠٦– أغسطس ٢٠٠٧

القطاع	يناير– أغسطس ٢٠٠٦			يناير– أغسطس ٢٠٠٧		
	تأسيس	توسع	إجمالى	تأسيس	توسع	إجمالى
أعداد الشركات (شركة)	٢٩٥٦	٧٠٧	٣٦٦٣	٥٠٤٩	٧٨٥	٥٨٣٤
رأس المال المصدر (مليون جنيه)	١٣١٢٥	٣٠٥٣٤	٤٣٦٥٩	١٨٧٤٥	٢٥١٨٦	٤٣٩٣١

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة الاستثمار.

وقد تصدَّرت الشركات الصناعية أعداد الشركات التي تمَّ تأسيسها والتوسع فيها خلال الفترة يناير – أغسطس ٢٠٠٧، بإجمالي رؤوس أموال مصدرة بلغت ١٤,٣ مليار جنيه، وهو ما يمثل ٣٢,٤٪ من رؤوس الأموال المصدرة خلال هذه الفترة

التوزيع القطاعي لإجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتوسع فيها خلال الفترة يناير– أغسطس ٢٠٠٧

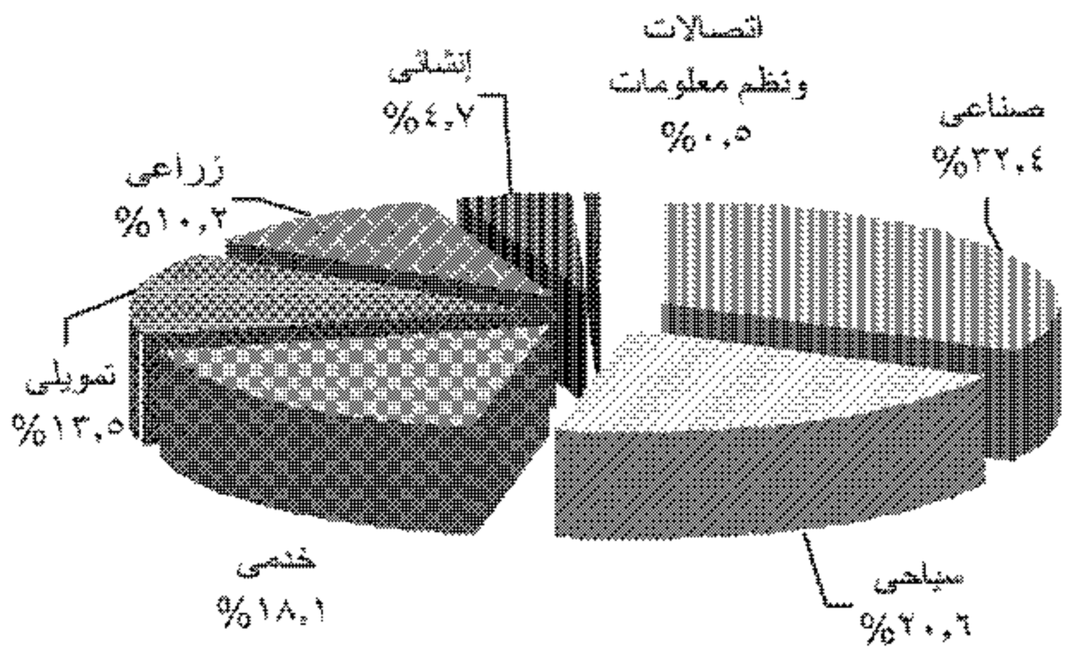

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة الاستثمار

وفيما يتعلق بمصادر تدفق إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات التى تمّ تأسيسها والتوسع فيها، فقد شكلت مساهمات المصريين الجانب الأكبر منها خلال الفترة يناير – أغسطس ٢٠٠٧، بقيمة بلغت ٢٧,٦ مليار جنيه، وهو ما يُمثّل ٦٢,٩٪ من إجمالى رؤوس الأموال المصدرة خلال تلك الفترة.

مصادر تدفق إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات التى تمّ تأسيسها والتوسع فيها
خلال الفترة يناير ٢٠٠٦– أغسطس ٢٠٠٧
(مليون جنيه)

مصادر التدفق	يناير– أغسطس ٢٠٠٦		يناير– أغسطس ٢٠٠٧	
	القيمة	التوزيع النسبى (٪)	القيمة	التوزيع النسبى (٪)
مصريين	٢٦٧٠٣	٦١,١	٢٧٦٣٨	٦٢,٩
عرب	٥٦٠٥	١٢,٨	١٠٩٨٥	٢٥,٠
أجانب	١١٣٥١	٢٦	٥٣٠٨	١٢,١
الإجمالى	٤٣٦٥٩	١٠٠	٤٣٩٣١	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة الاستثمار.

وفيما يتعلق بالشركات التى تم قيدها بمصلحة التسجيل التجارى، فقد ارتفع إجمالى رؤوس أموالها من ٧٠٠ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتصل إلى ١,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وواصل الارتفاع ليصل إلى ١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أى أن إجمالى رؤوس الأموال قد تضاعف مرتين ونصف فى خلال سنتين. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت أعداد المنشآت الفردية لتصل إلى ٩٤,٤ ألف منشأة فى عام ٢٠٠٦، مقارنةً بـ ٣٦,٥ ألف منشأة فى عام ٢٠٠٢، مرتفعة بنسبة ١٥٨,٦٪ خلال تلك الفترة.

تطور أعداد المنشآت الفردية
خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٦
(ألف منشأة)

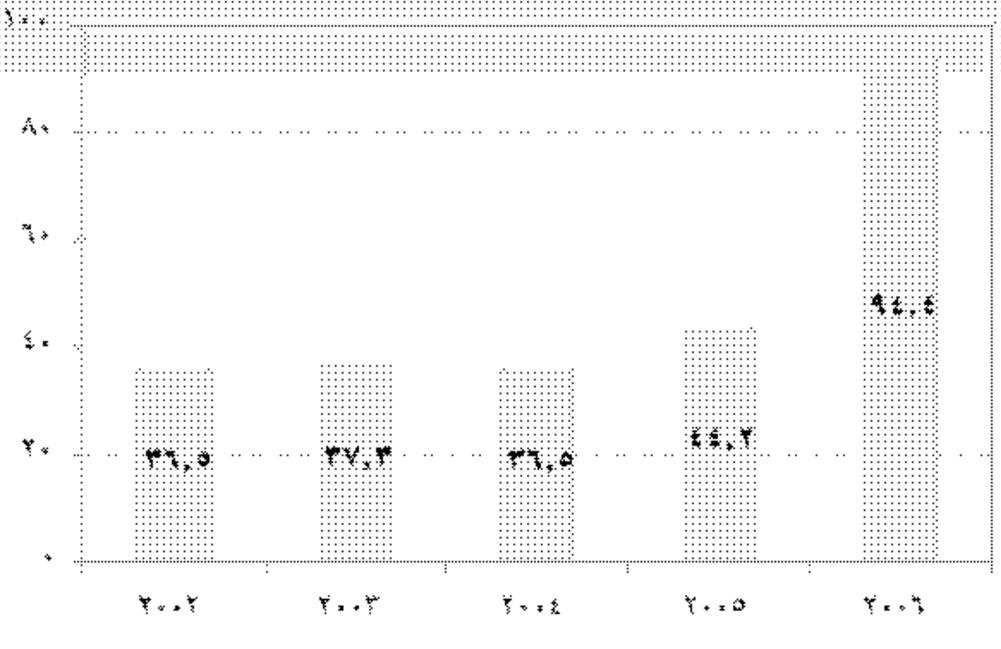

المصدر: مصلحة التسجيل التجارى.

وقد بلغ إجمالى عدد الشركات التى تمَّ تأسيسها وفقاً لنظام المناطق الحرة ١٠٣ شركة خلال الفترة يناير – أغسطس ٢٠٠٧، بإجمالى رؤوس أموال مصدرة بلغت **٥٥٨٣** مليون جنيه.

وفيما يتعلق بمصادر تدفق رؤوس أموال الشركات التى تمَّ تأسيسها وفقاً لنظام المناطق الحرة، فقد شكلت المصادر المصرية الجانب الأكبر منها، بقيمة بلغت ٣٥٥٧ مليون جنيه خلال الفترة يناير – أغسطس ٢٠٠٧، وهو ما يُمثِّل ٦٣,٧٪ من إجمالى رؤوس الأموال المصدرة خلال الفترة.

تصدَّرت الشركات الصناعية أعداد الشركات التى تمَّ تأسيسها وفقاً لنظام المناطق الحرة خلال الفترة يناير – أغسطس ٢٠٠٧، بإجمالى ٤٩ شركة وهو ما يمثل ٤٧,٦٪ من إجمالى الشركات التى تمَّ تأسيسها خلال الفترة، وقد بلغت رؤوس أموال هذه الشركات ٤٢٨٩ مليون جنيه.

وفى إطار تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين – على مستوى المناطق الحرة – تمَّ خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى ما يلى:

- تفويض رئيس قطاع المناطق الحرة لإصدار الموافقات والقرارات اللازمة لتيسير الأعمال الخاصة بالمناطق الحرة إرساءً لمبدأ اللامركزية فى اتخاذ القرار.
- السماح بخروج الآلات بصفة مؤقتة والعودة مرة أخرى، ووضع آلية لخروج معدَّات شركات الخدمات البترولية ونظام ضمانها.
- التيسير على المشروعات التى تعمل فى التوريد المباشر الخارجى من خلال تخفيض الرسوم الخاصة بالهيئة **العامة للإستثمار والمناطق الحرة**
- التيسير على المشروعات فى احتساب فوائد التأخير (سعر الخصم على الدولار مضافاً إليه ٢٪ خلال ٩٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق وخلال ١٥ يوماً بالنسبة لمقابل الانتفاع).
- تخفيض قيمة الضمان المقدم من المشروعات لسداد مستحقات الهيئة **العامة للإستثمار والمناطق الحرة** بنسبة ٥٠٪ وذلك للمشروعات الملتزمة بسداد مستحقات الهيئة.
- وضع آلية للتصرف بالبيع فى السوق المحلّى للإنتاج المعيب والإنتاج المتبقّى من العمليات التصديرية لمصانع النسيج.

المناطق الحرة...

- *إنشاء ١٠ مناطق حرة عامة (مدينة نصر، المنطقة الحرة الإعلامية، الإسكندرية، بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، دمياط، شبين الكوم، قفط، شرق بورسعيد) وتجهيزها بالمرافق والبنية الأساسية.*
- *حصول ٣٩ شركة على موافقات مبدئية للتأسيس بإجمالى رؤوس أموال مصدرة قيمتها ٨٥٦ مليون جنيه منذ يناير ٢٠٠٧، وجارى استكمال إجراءات تأسيسها.*

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة الاستثمار.

كما قامت الحكومة بتبنى العديد من السياسات والإجراءات التى تهدف إلى تسيير بيئة الأعمال وتحفيز المستثمرين لإقامة المشروعات المختلفة. وفى هذا الإطار تمَّ الموافقة على العديد من التشريعات التى تقدَّمت بها الحكومة لمجلسى الشعب والشورى ومن أهمها:

- القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥، بتعديل بعض أحكام قانونى الشركات المساهمة، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، حيث تمَّ إلغاء العمل بمواد الإعفاءات الضريبية، وفقاً لقانون الضريبة على الدخل وجاء القانون ينص على:

-استكمال التمتع بالإعفاءات الضريبية للشركات التى تمّ تأسيسها وبدأت إنتاجها قبل العمل بالقانون.

-توحيد القواعد التى تحكم تأسيس شركات الأموال فى قانونى الشركات والاستثمار عن طريق استخلاص أيسرهما فى التطبيق وإعماله كأسلوب موحّد لتأسيس شركات الأموال بدون تفرقة.

-السماح للشركات التى تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول إلى العمل بنظام الاستثمار الداخلى.

- القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، بإضافة "الفصل الرابع: مناطق الاستثمار". وتقضى المادة بأنه "يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الجهة الإدارية المختصة إنشاء مناطق للاستثمار فى مختلف المجالات تسرى عليها أحكام المناطق الحرة دون تمتعها بالإعفاءات الضريبية والجمركية.

أداء الأعمال فى مصر...

احتلت مصر المركز الأول بين الدول الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم وفقاً لتقرير أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ومن أهم هذه الإصلاحات ما يلى:

- *خفض الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات من ٥٠ ألف جنيه مصرى إلى ألف جنيه مصرى.*
- *اختصار وقت تكلفة إجراءات التأسيس بمقدار النصف، وخفض رسوم تسجيل الملكية من ٣٪ من قيمة العقار إلى رسم ثابت ومنخفض، مما أدى إلى ارتفاع العائد من تسجيل العقارات بنسبة ٣٩٪ خلال الستة أشهر التالية لإصدار القانون.*
- *إتاحة خدمات جديدة للمصدرين والمستوردين أدت إلى اختصار مدة عملية الاستيراد بعدد ٧ أيام، ووقت التصدير بعدد ٥ أيام. كما تم إنشاء أول مكتب للاستعلام الائتمانى*
- *وبموجب هذه الإصلاحات أحرزت مصر تقدماً بمقدار ٤٠ نقطة بمؤشر تيسير ممارسة أنشطة الأعمال خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.*

المصدر: البنك الدولى، تقرير أداء الأعمال، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

كما تتبنّى الحكومة بعض مشروعات القوانين تنفيذاً للبرنامج الانتخابى الرئاسى أُعدّ بعضها بالفعل، وتسعى الحكومة لتقديمها إلى مجلسى الشعب والشورى فى الدورة البرلمانية القادمة، ومن أهمها:

- تيسير إجراءات التقاضى فى القضايا ذات الطابع الاقتصادى.
- الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات.
- تنظيم أحكام الإفلاس، والصلح الواقى من الإفلاس

وقد انعكست الإجراءات والإصلاحات التى اتخذتها حكومة الحزب لتطوير مناخ الاستثمار فى تحسن مركز مصر على المستوى الدولى فى العديد من التقارير الاقتصادية والمالية الدولية على النحو التالى:

- حصول مصر على المركز الأول بين الدول الأكثر إصلاحا على مستوى العالم فى تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية فى سبتمبر ٢٠٠٧.
- اختيار مصر من قبل **منتدى الإصلاح الاقتصادي التابع للبنك الدولي** ضمن أفضل سبع دول على مستوى العالم في مجال اتخاذ إجراءات إصلاحية تهدف إلى تطوير مناخ الاستثمار، إذ تعد مصر بذلك الدولة الوحيدة التي تم اختيارها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- **لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية**: انضمت مصر كعضو مشارك في لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لتكون بذلك أول دولة عربية وإفريقية تكتسب هذه العضوية. وقد جاء ذلك فى أعقاب موافقة اللجنة بالإجماع على التوصية بانضمام مصر إلى إعلان الاستثمار التابع للمنظمة والذى تم التوقيع عليه رسميًا في ١١ يوليو ٢٠٠٧ في باريس. وقد أشارت اللجنة فى بيانها الصادر عقب التوقيع إلى " أن انضمام مصر إلى إعلان الاستثمار يمثل مرحلة جديدة فى مسيرة الاقتصاد المصرى نحو اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبيى المباشرة مستقبلاً. فلقد أدت الاصلاحات الاقتصادية المتتالية التى تم نفذتها الحكومة المصرية إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من خمسة عشر مرة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦".
- **تقرير الاستثمار العالمى الصادر عن منظمة الأونكتاد (٢٠٠٧)** أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ أن مصر قد جاءت فى المركز الأول على مستوى إفريقيا من حيث صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلى جانب ما سبق، يتم حالياً المضى قدماً لإقامة منطقة استثمارية لتكنولوجية الاتصالات وذلك بالتنسيق بين وزارتى الاستثمار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تنمية قطاع مراكز الاتصال لتوفير الحلول المختلفة للتأجير والبناء لمناسبة احتياجات المستثمرين، والبناء على الميزة التنافسية التى تمتلكها مصر فى توفير خدمات الاتصالات بأسعار عالية منافسة.

وتستهدف حكومة الحزب إقامة منطقة متكاملة المرافق والخدمات اللازمة لصناعة مراكز الاتصالات، فى موقع متميِّز يسهل الوصول إليه عن طريق شبكة المواصلات، وبمساحة تراعى إمكانيات التوسع المستقبلى، وتسمح بتوفير ٥٠ ألف فرصة عمل خلال ٤ سنوات.

٣ حياتك أفضـــل...

مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل

" نسعى إلى رفع المعاناة والهموم الملقاة على عاتق المواطن ... وتحقيق
مستوى معيشة أفضل للفئات محدودة الدخل"

من البرنامج الانتخابي للسيّد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- تخصيص ٣ مليار جنيه إضافية لمشروعات مياه الشرب و الصرف الصحى فى الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
- توصيل مياه الشرب إلى ٣٣٣١ قرية أم و تابع ، و ذلك فى ١٣ محافظة .
- ٥٦ ألف وحدة سكنية تم تسليمها خلال العامين الماضيين .
- إنشاء و تجديد ٩٧٦ مدرسة خلال العامين الماضيين .
- ٧٣٩ قافلة طبية عالجت نحو ٢,٨ مليون مواطن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
- إرتفاع الطاقة الإستيعابية للمطارات المصرية لتصل إلى ٣٨,١ مليون راكب سنوياً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

تحرص حكومة الحزب على تحقيق مستوى معيشة أفضل للمواطن المصرى خاصةً من الفئات محدودة الدخل، وقد خصص لها السيِّد رئيس الجمهورية محوراً متكاملاً فى برنامجه الانتخابي مستهدفاً توفير مختلف الخدمات الأساسية في كافة مدن وقرى مصر بشكل متساو. ومن بين الخدمات التى تعمل الحكومة جاهدةً على توفيرها: الرعاية الصحية المتكاملة، والتعليم، والمسكن الملائم، وخدمات النقل والمواصلات،.... وغيرها من الخدمات الأساسية والضرورية.

ففى إطار حرص حكومة الحزب على توفير الرعاية الصحية المتكاملة – لكافة المواطنين – تتضافر الجهود لتنفيذ رؤية جديدة لإصلاح منظومة التأمين الصحى والرعاية الصحية، التى تقوم على وضع قواعد مؤسسية متطورة تحقق التغطية الشاملة للخدمات الصحية، وتضمن عدالة توزيعها والإرتقاء بجودتها.

وكذلك تُولِّى حكومة الحزب اهتماماً خاصاً بتطوير منظومة التعليم، لكونه عنصراً حاكماً للتقدم الاقتصادى والاجتماعى من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة من إنشاء مدارس وفصول جديدة، وتطوير المناهج التعليمية المُقدَّمة للطلاب، وتدريب المعلِّمين بما يساهم فى تحسين وتطوير العملية التعليمية. وقد ساهمت تلك الجهود فى ارتفاع عدد المقيدين فى التعليم قبل الجامعى ليبلغ ١٧,٢ مليون طالب فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بالإضافة إلى انخفاض كثافة الفصول فى التعليم قبل الجامعى لتبلغ ٣٨,٨ طالب للفصل.

كما تبنت الحكومة العديد من السياسات الفعَّالة لتوفير احتياجات المواطنين – خاصة الشباب – من المساكن الملائمة وبأسعار تتفق واحتياجات مختلف فئات المجتمع، فضلاً عن تطوير العشوائيات بهدف توفير حياة كريمة للمواطنين بها من خلال توصيل الخدمات والمرافق الأساسية لهم.

وتعمل حكومة الحزب كذلك بصورة مستمرة على مواجهة المشاكل التى يعانى منها قطاع النقل والمواصلات، بهدف توفير أفضل خدمة ممكنة للمواطن خاصةً من محدودى الدخل، وذلك من خلال الارتقاء بخدمات النقل البرى الجماعى وبخاصةً أتوبيسات النقل، ومترو الإنفاق الذى بلغ عدد ركابه بنهاية عام ٢٠٠٦ نحو ٧١٣,٣ مليون راكب.

ومن الخدمات المُلحّة والضرورية والتى توليها الحكومة اهتماماً بالغاً خدمات المياه والصرف الصحى، لما لهما من تأثير مباشر على صحة المواطن المصرى، فضلاً عن حقه فى التمتُّع بهذه الخدمات بجودة مناسبة وبصورة متساوية مع مختلف فئات المجتمع. وفى هذا الإطار قامت الحكومة بتنفيذ العديد من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

برنامج تأمين صحّى لكل مواطن

تتبنَّى حكومة الحزب رؤيةً جديدة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحّى، تقوم على وضع قواعد مؤسسية متطورة تحقق التغطية الشاملة للخدمات الصحية، وتضمن عدالة توزيعها والارتقاء بجودتها، بما يضمن مشاركة كافة الفئات فى تكلفة الخدمات الصحية، على نحو مستقر ودائم.

وفى إطار تحقيق هذه الأهداف تمّ تبنّى **"تطوير هيئة التأمين الصحّى من الناحية المالية والإدارية، ووضع نظام جديد للتأمين الصحّى"**، حيث تمّ الانتهاء من إعداد الخطة المبدئية للفصل الإدارى وجارى حالياً تنفيذها. كما يجري العمل على تطوير الخدمة الطبية بالمستشفيات والعيادات.

وفى إطار تعميم الخدمات الصحية فى مختلف مدن وقرى مصر، اهتمت حكومة الحزب بـ"تطوير صندوق صحة الأسرة"، والتى تمثلت أهم نتائج أعماله خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ حتى يونيو ٢٠٠٧ فى الآتى:

- بلغ عدد الوحدات الصحية المتعاقدة مع صندوق صحة الأسرة ٥٤٦ وحدة صحية،
كما بلغ عدد المسجلين (المستفيدين) بالوحدات المتعاقدة مع صندوق صحة الأسرة ٧,٢ مليون مستفيد، وبلغ عدد المحافظات المغطاة بخدمات صندوق صحة الأسرة ١٢ محافظة منذ بداية البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧.

- تطبيق سياسة الإعفاء لغير القادرين، بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى لتحديد الفئات المستحقة للإعفاء، وتقديم حزمة من الخدمات الصحية لها، عن طريق المنشآت الصحية المتعاقدة مع صندوق صحة الأسرة.

- تبنّى آليات جديدة للتعاقد مع مُقدّمى الخدمات الصحية، بما يسمح بتوفير الخدمات بجودة عالية على جميع المستويات فى المحافظات المستهدفة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

كما تقوم الحكومة **"بالتوسع فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية"**، الذى يهدف إلى توفير الرعاية الصحية الأولية والضرورية

تطور مُؤشّرات صحة المواطن المصرى...

- *زيادة ٤,١ مليار جنيه فى الإنفاق على الصحة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بالعام السابق.*
- *إنخفاض معدل وفيات الأمهات إلى ١٣ لكل مائة ألف مولود حتى عام ٢٠٠٥.*
- *إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى ٣٣ لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ٢٠٠٥.*
- *انخفاض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ٤١ لكل ١٠٠٠ مولود حتى خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٥٤ لكل ١٠٠٠ مولود حتى خلال عام ٢٠٠٠.*
- *ارتفاع حصيلة جمع الدم لتصل إلى ١٩٠,٤ ألف لتر خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بـ ١٨١,٥ ألف لتر خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.*

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥.

وحدة طب الأسرة بأبو صوير – محافظة الإسماعيلية

مُؤشّرات مشروع وحدات الرعاية الصحية الأولية....

- *بلغ عدد الوحدات الطبقة لنظام طب الأسرة ٢٢٦ وحدة رعاية صحية خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى، ليصل إجمالى الوحدات العاملة إلى ١٢٤٨ منذ بداية البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧.*
- *بلغ عدد الوحدات المعتمدة وفق معايير الجودة ٨٥٠ وحدة منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.*

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

فى مختلف محافظات الجمهورية، وجاءت أهم الجهود منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧ فى تطوير البنية الأساسية لوحدات الرعاية الصحية الأولية من المبانى والتجهيزات.

وسعياً نحو وصول الخدمات العلاجية المناسبة إلى جميع المواطنين، تسعى الحكومة إلى **"تطوير الخدمات العلاجية بالمستشفيات"**، من خلال تحديث البنية الأساسية لها بما يشمل المبانى والآلات والتجهيزات الطبية، والارتقاء بالعنصر البشرى من خلال التدريب الفنى والإدارى المتخصص. وفى هذا الصدد فقد تمّ الانتهاء من تطوير ٦٣ مستشفى منها (أبو النمرس المركزى بالجيزة – القرنه المركزى بالأقصر – رشيد العام بالبحيرة – ميت سلسيل المركزى بالدقهلية – عيادة الأمراض النفسية بمستشفى الحوامدية) منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابي وحتى يونيو ٢٠٠٧ فى ١٥ محافظة منها ٣٤ مستشفى خلال العام الثانى من تنفيذ البرنامج. وقد جاءت محافظة المنيا فى مقدمة المحافظات من حيث عدد المستشفيات المطوّرة بعدد ٦ مستشفيات.

المستشفيات التى تمّ الانتهاء من تطويرها خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد المستشفيات	٢٩	٣٤	٦٣

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

التوزيع الجغرافى للمستشفيات التى تمّ الانتهاء من تطويرها خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المستشفيات
المنيا	٦
الدقهلية	٥
قنا	٤
الإسكندرية	٣
الشرقية	٣
الجيزة	٣
البحيرة	٢
أسيوط	١
البحر الأحمر	١
مرسى مطروح	١
القاهرة	١
كفر الشيخ	١
الوادى الجديد	١
بورسعيد	١
شمال سيناء	١
الإجمالى	٣٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

وباعتبار أن الإرتقاء بمستوى الكوادر البشرية أمراً ضرورياً لتحسين جودة الخدمات الصحية، فقد تمّ عقد ٤٢٩ دورة تدريبية استفاد منها ١٠,١ ألف متدرب من العاملين فى مجال الصحة بما فيهم الأطباء، والممرضين، والفنيين والمسعفين فى جميع التخصصات.

وفيما يتعلق برفع جودة وكفاءة الخدمات الصحية المُقدَّمة، **جارى العمل على استكمال البنية التحتية "لإنشاء هيئة ضمان جودة الخدمات الصحية"** ، بهدف الارتقاء بمستوى جودة الخدمات الصحية. وفى هذا الإطار يجرى حالياً العمل على استكمال البنية التحتية لإنشاء الهيئة، واستكمال أنشطة مراجعة المعايير وطريقة حسابها، واختيار المراجعين والمحاسبين، وكذلك صياغة السياسات والإجراءات التنفيذية لها، وذلك خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ حتى يونيو ٢٠٠٧.

مستشفى القرنة المركزى قبل التطوير – محافظة الأقصر

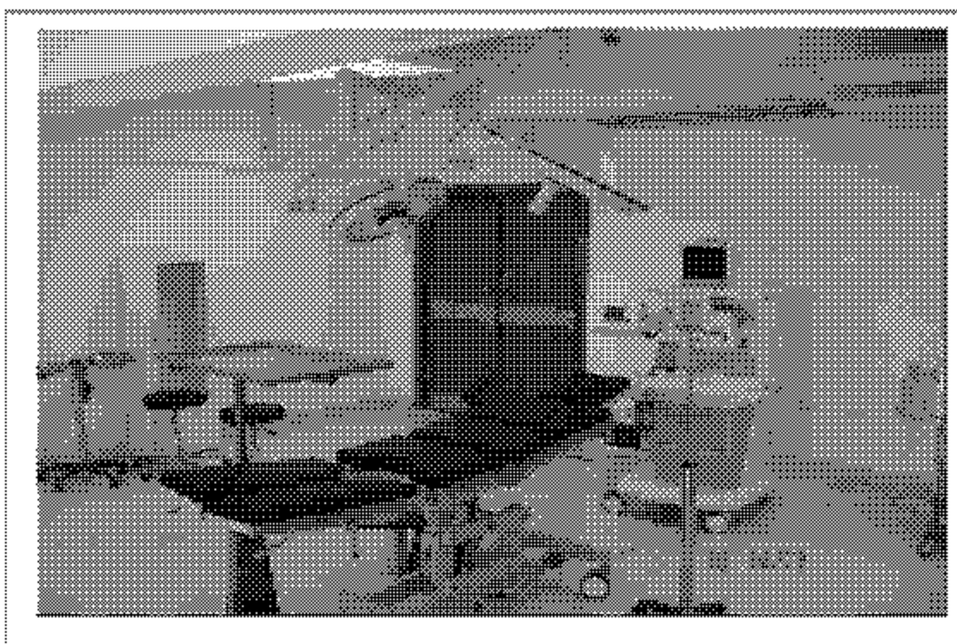

مستشفى القرنة المركزى بعد التطوير – محافظة الأقصر

ويعتبر ربط نظام الحوافز بجودة الأداء الطبى عاملاً هاماً لتحسين الخدمات الصحية. وقد صدرت مجموعة من القرارات الوزارية لتحسين مستوى أجور الجهاز الطبي بشأن لائحة حوافز الأطباء بالمناطق الحدودية، والعاملين بالوظائف الإشرافية، وحوافز النوبتجيات، وسيتم صرف هذه الحوافز بنسب متدرجة طبقاً لدرجات التقييم والبعد الجغرافى،

حيث تتدرج من ٧٥٪ إلى ٦٠٠٪ فى المناطق النائية. كما تمّ تقدير مقابل الجهود غير العادية المرتبطة بتقييم الأداء للفريق الصحى بتكلفة ١٤٥ مليون جنيه لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ومن أجل الوصول بالخدمات العلاجية للمواطنين – وبالأخص لمحدودى الدخل – تمّ تنظيم العديد من القوافل الطبية العلاجية تضمّ فرقاً طبيةً من ذوى الكفاءات والخبرة العالية. وفى هذا السياق، تمّ تنظيم ٧٣٩ قافلة خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى لعلاج نحو ٢,٨ مليون مريض.

كذلك تبذل الحكومة جهوداً كبيرة فى مجال مكافحة وعلاج الأمراض المزمنة ومواجهة الأمراض الوبائية، حيث قامت الحكومة بحملات توعية بكافة وسائل الإعلام للحد من انتشار مرض إنفلونزا الطيور، فضلاً عن جهودها في متابعة انتشار المرض وإجراء الفحوصات وإعدام الحالات المصابة، بالإضافة إلى تدريب المواطنين على مواجهته.

كما تقوم الحكومة بجهود مماثلة فى مجال معالجة مرضى فيروس الكبد الوبائى إلى جانب التوعية بهذا المرض وكيفية الوقاية منه. وفى هذا السياق أنشأت الحكومة عدداً من المراكز الخاصة بمعالجة مرض فيروس الكبد الوبائى، فضلاً عن تطوير المراكز القائمة.

أهم الجهود فى إطار مكافحة مرض أنفلونزا الطيور

- *إجراء فحص لـ ٢٦,٤ ألف عينة من الطيور منذ بدء الترصد النشط للمرض فى شهر أبريل وحتى سبتمبر ٢٠٠٧.*
- *التواصل مع المواطنين من خلال استحداث غرفة عمليات لتلقى الاستفسارات الطبية لهم، وقد تم الرد على أكثر من ٣٢٠ ألف بلاغ واستفسار.*
- *توعية المواطنين بطرق الوقاية ومكافحة المرض من خلال عقد ٤١٢٥ ندوة لتوعية المواطنين، وطباعة وتوزيع بوسترات، وإعداد حملة إعلامية مستمرة فى الراديو والتليفزيون والصحف.*
- *اشتراك ١٣ ألف رائدة ريفية بوحدات الرعاية الصحية الأولية فى توعية المواطنين فى القرى لمكافحة مرض أنفلونزا الطيور.*
- *توفير مخزون استراتيجى من العقاقير وأدوات الوقاية لمواجهة المرض يشمل: ٢,٥ مليون جرعة من العقاقير المضادة لفيروس الأنفلونزا (تامى فلو)، ومخزون من أدوات الوقاية الشخصية، إلى جانب توفير مطهرات بما يكفى مدة ستة أشهر (١٠٠ ألف لتر).*

المصدر: وزارة الصحة والإسكان

إنجازات أخرى لوزارة الصحة والسكان

- *إجراء كشف لـ ٢,٩٤ ألف حالة مصابة بفيروس الكبد الوبائى (سى) بتكلفة قدرها ١٨,٥ مليون جنيه بمتوسط ٦,٣ ألف جنيه للحالة الواحدة وذلك خلال الفترة من يناير وحتى أغسطس ٢٠٠٧.*
- *إنشاء اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية والتى تمّ من خلالها تنفيذ البرنامج القومى لعلاج الفيروس الكبدى (سى) بالإنترفيرون طويل المفعول بسعر منخفض (٤٨٠ جنيهاً بدلاً من ١٦٠٠ جنيه) وذلك من خلال إنشاء مراكز لعلاج مرضى الكبد.*
- *توقيع اتفاقية التعاون فى مجال أبحاث الكبد بين وزارة الصحة والسكان، وهيئة أبحاث الكبد الفرنسية.*
- *إنشاء الشركة "المصرية القابضة للرعاية الصحية" بهدف تحقيق إدارة أفضل لأموال المنتفعين، ورفع مستوى جودة وكفاءة الإدارة.*

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

برنامج الارتقاء بمستوى التعليم:

يتبنَّى البرنامج الانتخابى للسيِّد رئيس الجمهورية هذا البرنامج بهدف توصيل الخدمة التعليمية للمناطق المحرومة، والانتهاء من حل بعض المشكلات المرتبطة بالعملية التعليمية خاصةً ارتفاع كثافة الفصل، إلى جانب الاهتمام بالتعليم العالى، وتطوير منظومة التدريب لتوفير جيل يتوافق ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال عدة مشروعات، على النحو التالى:

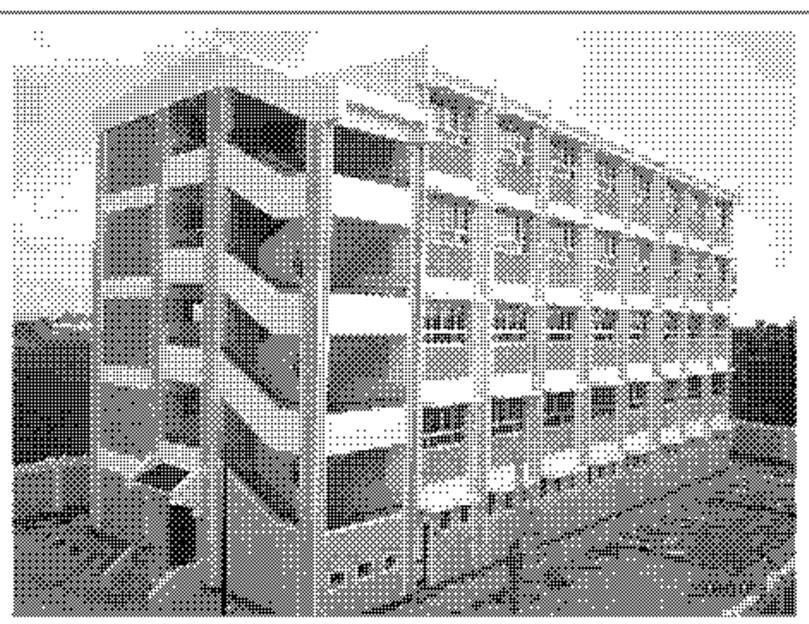

مدرسة جمال عبد الناصر – محافظة الدقهلية

فى إطار "**إنشاء ٣٥٠٠ مدرسة جديدة**"، تمَّ الانتهاء من تجديد وإنشاء ٩٧٦ مدرسة منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، وهو ما يُمثِّل ٣٣٪ من إجمالى عدد المدارس المستهدف إنشاؤها خلال فترة البرنامج الانتخابى. وقد استحوذ التعليم الإبتدائى على أكبر عدد من المدارس المنشأة بواقع ٦١٧ مدرسة، بما يُمثِّل ٦٣٪ من إجمالى المدارس المنشأة خلال الفترة نفسها.

إجمالى المدارس التى تمَّ إنشاؤها وتجديدها
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد المدارس (مدرسة)	٤٩٤	٤٨٢	٩٧٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

ومن أجل نشر مفهوم جودة التعليم والارتقاء بالعملية التعليمية بمختلف عناصرها، فقد تمَّ "**إنشاء هيئة قومية لضمان جودة التعليم والاعتماد**" بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ وتم الإنتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية للهيئة، كما يجرى استصدار القرار الخاص بتعيين رئيس الهيئة وتشكيل مجلس إدارتها، وكذلك اختيار المقر الدائم لها، وذلك بعد إنشاء مراكز لتقييم الأداء وضمان الجودة بكل جامعة، وإعداد منظومة المعايير الأكاديمية لـ ٥٠

أهم مُؤشرات قطاع التعليم

- *ارتفاع إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعى (شامل الأزهر) من ٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٨,٩ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦.*
- *بلغ عدد القيدين فى التعليم قبل الجامعى (شامل الأزهر) ١٧,٢ مليون طالب فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ١٧,١ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.*
- *ارتفاع إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعى من ١٨,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ١٩,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .*
- *ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي ليبلغ ٢٨٪ من إجمالى السكان فى الفئة العمرية المناظرة لهذه المرحلة فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦*

المصدر: وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

تخصُّصاً، وإعداد دراسات ذاتية لعدد من الكليات.

وفى إطار سعى الحكومة إلى "**استخدام تكنولوجيا المعلومات للإرتقاء بالخدمات التعليمية**"، والذي يضم عدة أنشطة تشمل تحويل عدد من المدارس الإعدادية التجريبية إلى مدارس ذكية تتيحُ استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرة التعليم المصرية، وجامعة النيل، ومحو الأمية، وقد تم فى إطار هذا المشروع الانتهاء من تحويل ٨٨ مدرسة إلى مدارس ذكية، وذلك منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧.

عدد المدارس المحوَّلة إلى مدارس ذكية
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد المدارس (مدرسة)	٣٨	٥٠	٨٨

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وانطلاقاً من أهمية رفع مستوى المعلمين – والذى يُمثِّل حجر الزاوية للعملية التعليمية – فإن حكومة الحزب تسعى إلى تحسين مستويات دخولهم، وفى هذا السياق تعمل الحكومة على "**رفع الأجور الأساسية للعاملين بالجهاز التعليمى طبقاً للبرنامج الخاص بالجهاز الإدارى**"، والذى تمّ من خلاله إصدار الكادر الخاص للمعلمين والذى لا يقتصر هدفه فقط على تحسين المستوى المادى للمعلم، وإنما يشمل تحقيق الاستقرار المعنوى ومواجهة أهم المشكلات التى يعانى منها. وفى إطار هذا المشروع فقد تمّ تخصيص مبلغ ١١٠ **مليون** جنيه كدفعة تحت حساب تكاليف تنفيذ الكادر، على أن يتم زيادة الأجور بنسبة ٥٠٪ من الأجر الأساسى.

نتائج صياغة هيكل جديد للأجور

- *أدّت الزيادة المترتبة على تطبيق كادر المعلمين إلى زيادة دخول أكثر من ١,٥ مليون موظف بنسبة بلغت ٥٠٪ اعتباراً من يونيو ٢٠٠٧.*

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

كما تمّ تضمين أعضاء هيئة التعليم بالمعاهد الأزهرية بكادر المعلمين، وذلك بعد صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها، ليصبح الكادر متضمناً أعضاء هيئة التعليم العام والأزهرى.

برنامج الإسكان

يعتبر قطاع الإسكان والمرافق العامة من القطاعات الإستراتيجية الهامة، وهو ما دفع الحكومة إلى تبنّى العديد من السياسات الفعالة لتوفير احتياجات المواطنين، من خلال إتاحة نصف مليون وحدة سكنية للشباب ومحدودى الدخل، وقد جاءت أهم الجهود خلال الفترة منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ مُقسّمة على عدة محاور، كما يلى:

- **محور التمليك:** ويهدف إلى إنشاء وحدات سكنية للتمليك فى كل من المحافظات والمدن العمرانية الجديدة، حيث تمّ تسليم حوالى ٣٩ ألف وحدة سكنية، وجارى تنفيذ حوالى ٤٩ ألف وحدة سكنية، وجارى طرح حوالى ٣٢ ألف وحدة سكنية فى المحافظات المختلفة.

أما بالنسبة للمدن الجديدة، فقد تمّ تسليم حوالى ١٤ ألف وحدة سكنية، وجارى تنفيذ حوالى ٤٢ ألف وحدة سكنية، وجارى طرح حوالى ١٦ ألف وحدة سكنية.

- يتبنّى المشروع كذلك **"محور ابنى بيتك"** الذى يهدف إلى توفير أراضى بمساحات صغيرة تبلغ (١٥٠م٢) بالمدن الجديدة للأفراد على ثلاثة أدوار.

وفى هذا الصدد تمّ الانتهاء من تخطيط ٩٢ ألف وحدة سكنية، وجارى حالياً تنفيذ أعمال المرافق بها.

مُؤشرات أساسية لقطاع الإسكان

- *ارتفع عدد الوحدات السكنية بالمدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من ٢٣٨ ألف وحدة سكنية فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٦٦ ألف وحدة سكنية فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.*

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

محور التمليك: مشروع إنشاء ١٨٠ وحدة سكنية – محافظة المنيا

محور التمليك

إجمالى عدد الوحدات السكنية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

(ألف وحدة سكنية)

البيان	تمّ الانتهاء	جارى تنفيذه	جارى طرحه
المحافظات	٣٩	٤٩	٣٢
المدن الجديدة	١٤	٤٢	١٦
الإجمالى	٥٣	٩١	٤٨

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- يشمل المشروع كذلك **"محور أراضي القطاع الخاص"**، والذى تمّ خلاله تخصيص ٤,١ ألف فدان تقريباً لـ ٥٣ شركة ، لإنشاء ١٣٥ ألف وحدة سكنية بمساحة ٦٣ م٢، وعدد ٣٠ ألف وحدة سكنية بمساحة تتراوح بين (١٠٠ – ١٢٠) م٢.

- **محور بيت العيلة بمدينة ٦ أكتوبر:** يهدف هذا المحور إلى تمليك وحدات سكنية (٦٣ م٢) مكونة من دور أرضي وأول، وتم توفير ١٢٠ فدان لهذا المشروع لإنشاء ٣٠٠٠ وحدة تم الانتهاء من ٥٠٠ وحدة.

- **محور المواطنين الأولى بالرعاية:** والذى يهدف إلى إنشاء وحدات سكنية بمساحات صغيرة (٣٦ م٢) للمواطنين الأولى بالرعاية وبالإيجار بكل من المحافظات والمدن الجديدة، وجارى تنفيذ حوالى ٧ آلاف وحدة سكنية.

محور: أراضي القطاع الخاص- الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها

محور بيت العيلة

إجمالي عدد الوحدات السكنية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

(وحدة سكنية)

تمّ الانتهاء	جارى تنفيذه
٥٠٠	٢٥٠٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

محور المواطنين الأولى بالرعاية

إجمالي عدد الوحدات السكنية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

(ألف وحدة سكنية)

البيان	جارى تنفيذه	جارى طرحه
المحافظات	٧	٢٢
المدن الجديدة	–	٤٠
الإجمالى	٧	٦٢

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- **محور وحدات الإيجار:** بالنسبة للمحافظات، تمَّ تسليم حوالى ١٧٠٠ وحدة سكنية جديدة، وجارى تنفيذ ٤٠٠ وحدة سكنية أخرى، كما اشتركت وزارة الأوقاف مع وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية فى محور الوحدات بالإيجار، وذلك بتوفير أراضى فى مختلف المحافظات لإنشاء حوالى ١٠٠ ألف وحدة سكنية، تم تخصيص أراضى لعدد ١٠ آلاف وحدة فى ٩ محافظات كمرحلة أولى (كفر الشيخ، والشرقية، والغربية، والمنوفية، والمنيا، وبنى سويف، والقليوبية، والدقهلية، والإسكندرية).

- **محور البيت الريفى:** يهدف إلى تمليك البيت الريفى بالمحافظات والظهير الصحراوى على مساحة تتراوح ما بين (١٠٠ — ١٧٥ م٢)، وقد تمَّ الانتهاء من تسليم ١٠٠ وحدة سكنية، وجارى تنفيذ ١٧٠٠ وحدة سكنية أخرى.

محور وحدات الإيجار

إجمالى عدد الوحدات السكنية فيما يتعلق خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

(ألف وحدة سكنية)

البيان	تمَّ الانتهاء	جارى تنفيذه	جارى طرحه
المحافظات	١,٧	٠,٤	١٨
المدن الجديدة	–	–	٢٠
هيئة الاوقاف	–	١	١٠٠
الإجمالى	١,٧	١,٤	١٣٨

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

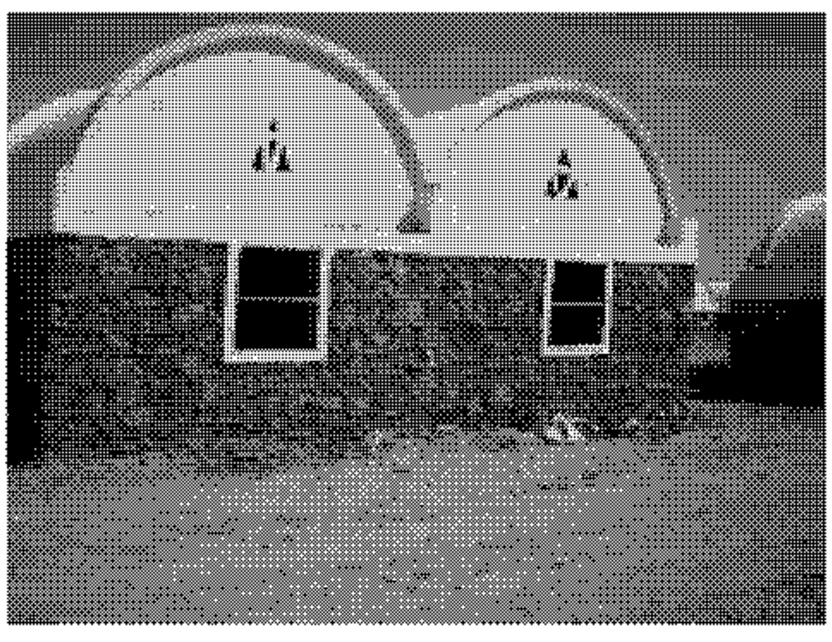

محور البيت الريفى – الوحدات السكنية

وعلى صعيد الاهتمام بمشروعات التنمية العمرانية، تتبنى حكومة الحزب **"إعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية مصرية واستكمال الشكل الجمالى للقرية، وتوصيل التغذية الكهربائية للأحوزة العمرانية الجديدة"** حيث تمَّ الإنتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية واعتماد الحيز العمرانى لعدد ٣١٠٩ قرية وذلك منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى أغسطس ٢٠٠٧.

وفى نفس السياق يأتى **"التخطيط العمرانى للحضر"** الذى يهدف إلى إعداد المخططات الإستراتيجية لعدد ٢٢٢ مدينة مصرية. هذا وقد تمَّ التعاقد فى المرحلة الحالية على إعداد المخططات الإستراتيجية لعدد ٥٣ مدينة منها :(قليوب – السنبلاوين– كفر الدوار – أشمون – المطرية – الجمالية – جرجا – أخميم – دشنا – شبين القناطر)، وذلك منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.

كما تعمل حكومة الحزب كذلك على **"تطوير العشوائيات"** حيث بلغ إجمالى عدد المناطق العشوائية التى تمَّ حصرها ويجرى العمل بها ٨٣ منطقة عشوائية، واحتلت محافظة القليوبية المرتبة الأولى من حيث عدد المناطق العشوائية الجارى تطويرها بإجمالى ٣٢ منطقة، بينما جاءت محافظة الجيزة فى المرتبة الأخيرة من حيث عدد المناطق العشوائية الجارى تطويرها بإجمالى ١٢ منطقة عشوائية وذلك منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى أغسطس ٢٠٠٧.

عدد القرى التى تمَّ الانتهاء من تخطيطها خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٧

(وحدة)

المحافظات	سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – أغسطس ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
المنيا	١٦	٣٢٩	٣٤٥
المنوفية	٣٩	٢٧٣	٣١٢
الجيزة	١٦	١٥٩	١٧٥
كفر الشيخ	٨٣	١٤٢	٢٢٥
القليوبية	٥٠	١٤٦	١٩٦
الغربية	٥٤	٢٦٥	٣١٩
الشرقية	٥٢	٤٢١	٤٧٣
الدقهلية	٤٦	٤٢٨	٤٧٤
دمياط	٦٣	٢٥	٨٨
الفيوم	–	١٦٢	١٦٢
بنى سويف	–	٢١٧	٢١٧
البحيرة	٥٧	٤٦	١٠٣
أسيوط	١٢	–	١٢
سوهاج	٨	–	٨
الإجمالى	٤٩٦	٢٦١٣	٣١٠٩

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

عدد مشروعات حصر وتحريم المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المناطق العشوائية (منطقة)
القليوبية	٣٢
القاهرة	٢٥
الإسكندرية	١٤
الجيزة	١٢
الإجمالى	٨٣

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

وبالإضافة إلى ذلك يتم العمل على "توصيل الكهرباء للمناطق المحرومة" (العشوائيات – المباني المخالفة)، حيث تم الاستجابة لـ ٣١٩ ألف طلب لتوصيل الكهرباء بالعشوائيات في ٢٤ محافظة بالإضافة إلى مدينة الأقصر، و١٣٠ ألف طلب من المباني المخالفة لتوصيل الكهرباء إليها في ٢١ محافظة.

عدد الطلبات التي تمّ تنفيذها لتوصيل الكهرباء في المناطق العشوائية والمباني المخالفة خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧

(ألف طلب)

البيان	إجمالي ما تمّ تنفيذه
المناطق العشوائية	٣١٩
المباني المخالفة	١٣٠

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

برنامج النقل والمواصلات

انطلاقاً من جهود الحزب لتوفير وسائل نقل ملائمة – لجميع فئات المجتمع – تتبنّى حكومة الحزب برنامجاً للنقل والمواصلات، يستهدف حل المشاكل والصعوبات التى يواجهها المواطن المصرى خاصةً من محدودى الدخل، إلى جانب تطوير وتنمية مختلف وسائل النقل البرى، والنهرى، والبحرى، والجوى. وفى هذا الإطار تمّ تبنّى العديد من المشروعات لتحقيق هذه الأهداف.

فعلى مستوى النقل البرى، وفى سبيل توفير وسيلة نقل جماعى آمنة ومنتظمة ذات تعريفة ركوب فى متناول الجميع فى مختلف محافظات الجمهورية، تمنح حكومة الحزب **"الترخيص لشركات بتوفير ٥٠٠٠ أوتوبيس لنقل المواطنين بين القرى وعواصم المحافظات من خلال تيسير مشروعات النقل الجماعى"** وقد أسفرت الجهود المبذولة فى إطار ذلك عن الآتي:

- بدء تشغيل عدد ١٧٩٥ سيارة (٢٥٩ أتوبيس – ١٥٣٦ مينى باص) حتى يونيو ٢٠٠٧، وهو ما يُمثّل ٣٦٪ من إجمالى المستهدف بالبرنامج خلال ست سنوات.
- بدء التشغيل الفعلى للمشروع فى ١٢ محافظة (القاهرة – الإسكندرية – الجيزة – أسيوط – المنيا – الوادى الجديد – الدقهلية – المنوفية – بنى سويف – الشرقية – الغربية "الحزمة الثانية" – البحر الأحمر).
- تمّ التعاقد، وجارى التجهيز لبدء تشغيل عدد ٣٧٨ سيارة (٢٢٥ أتوبيس – ١٥٣ مينى باص) فى ١٠ محافظات (القليوبية – الغربية – البحيرة – كفر الشيخ – دمياط – الفيوم – أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان).

مُؤشّرات أساسية لقطاع النقل البرى

- *زادت أطوال الطرق المرصوفة فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتبلغ ٤٦,٩ ألف كم مقابل ٤٥,٥ ألف كم فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*
- *زاد عدد الركاب مستخدمى مترو الأنفاق بنهاية عام ٢٠٠٦ ليبلغ ٧١٣,٢٧ مليون راكب مقارنةً بـ ٦٦٤,٩مليون راكب بنهاية عام ٢٠٠٤.*
- *زاد إجمالى السيارات (المركبات) المرخصة لتبلغ ٤,١ مليون مركبة فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٣,٦ مليون مركبة فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*

المصدر: وزارة الداخلية، ووزارة النقل.

وفى نفس السياق يتم العمل على **"إعادة هيكلة الهيئة القومية لسكك حديد مصر"** فنياً وماليا وإدارياً، للوصول بها إلى التوازن المالي خلال أربع سنوات، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة لدى المواطن، وفي هذا الإطار فقد تم ما يلي:

- التعاقد على توريد ١٢٠ جرار على دفعات،حيث سيبدأ التوريد في سبتمبر ٢٠٠٨.

- الانتهاء من إعادة تأهيل ٣٠ جرار خلال العام الثانى من تنفيذ البرنامج الانتخابى.
- التعاقد على توريد قطع غيار لإعادة تأهيل ١٥٠ جرار.
- تطوير ٢١٨ عربة ركاب مكيفة و ٦٠٠ عربة عادية بورش الهيئة القومية للسكك الحديد، فضلاً عن تصنيع ٢٠٠ عربة جديدة بالتعاون مع مصنع قادر، علاوة على البدء فى تطوير عدد ٣٠٠ عربة ركاب بمعدل ٢٥ عربة شهرياً بالتعاون مع مصنع سيماف.
- تمَّ تطوير عدد ٢٨ محطة سكك حديد منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧.
- تجديد السكة الحديد بطول ١٥٤ كم، وإجراء صيانة ميكانيكية للسكة بطول ٦٠٠٠ كم وذلك منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى، كما تمَّ تطوير وتحسين عدد ١٥ نفقاً للمشاه داخل المحطات، بالإضافة إلى إنشاء عدد ٢ كوبرى علوى للسيارات فوق خطوط السكك الحديد عند كفر الدوار والباجور بتكلفة ٢٧ مليون جنيه.
- الانتهاء من تطوير ورش أبو زعبل، وورشة عنابر بولاق، وورش قاطرات الديزل بأسوان، وجارى تطوير مجارى قطارات التوربينى والفرنساوى بورش الفرز.

وفى إطار تيسير النقل بين القرى، يأتى **"تشغيل عربة النقل ذات العجلات الثلاث "التوكتوك" فى قرى مصر"**، حيث تمَّ تشغيل ٦٣,٧ ألف وحدة توكتوك فى ١٣ محافظة خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى، ليصل بذلك إجمالى عدد وحدات التوكتوك التى تمَّ تشغيلها منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧ إلى ١٠٣,٨ ألف وحدة. وفيما يتعلق بتقنين تشغيل التوكتوك، ليسمح بعمله داخل القرى وبينها وتوابعها، فقد تمَّ تضمين تعديلات فى هذا الشأن ضمن تعديل قانون المرور.

وفى سبيل الارتقاء بجودة خدمات النقل وتوفيرها لمختلف فئات المجتمع، كان لابد من الاهتمام بالبنية الأساسية للطرق، وفى هذا الإطار تم بذل العديد من الجهود منها **"إنشاء وازدواج ٣٠٠٠ كم طرق فردية بالوجه البحرى والقبلى"** حيث تمَّ الانتهاء من إنشاء وازدواج طرق بإجمالى أطوال بلغت ١١٨٨ كيلو متراً حتى يونيو ٢٠٠٧ وبتكلفة ١,٢٧ مليار جنيه، وهو ما يُمثّل ٤٠٪ من إجمالى المستهدف بالبرنامج الانتخابى، ومن أهمها: طريق أسوان / برنيس بطول ٣٢٠ كم، والطرق الدائرية حول مدن شرم الشيخ والفيوم وبيا، وإزدواج طريق القنطرة / العريش بطول ١٤٠ كم، علاوة على ازدواج طريق القاهرة / أسيوط الصحراوى الغربى فى المسافة من القاهرة حتى بنى سويف

ومن المنيا حتى أسيوط بطول ٢١٢ كم، وسيتم الانتهاء من ازدواج المسافة من بنى سويف حتى المنيا بنهاية العام الحالى.

تحويلة دفرة – كفر الزيات – الغربية

كما يجري العمل حالياً فى مشروعات بإجمالى أطوال ٦٠٠ كم وبتكلفة ٥٤٦ مليون جنيه بما يُمثّل ٢٠٪ من إجمالى المستهدف تنفيذه خلال فترة البرنامج الإنتخابى، وأهمها: ازدواج طريق بنى سويف / العياط بطول ٨٠ كم، وازدواج طريق شرم الشيخ / دهب بطول ٨٠ كم ، وإنشاء طريق قنا / الأقصر شرق النيل بطول ١٠٩ كم. وإنشاء مجموعة من الوصلات لربط كبارى النيل عند ملوى والمنيا وسوهاج بشبكة الطرق شرق وغرب النيل، وسيتم الانتهاء من هذه المشروعات خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

وفى نفس الإطار، تعمل الحكومة على"إنشاء ١٠٠٠ كم طرق حرة بنظام الرسوم" حيث تمّ الانتهاء من ثلاث طرق حرة منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ وهى: طريق القاهرة / العين السخنة، وطريق حلوان / الكريمات، وطريق دفرة / كفر الزيات، بإجمالى أطوال بلغت ٢١٠ كم وبتكلفة بلغت ٩١٠ ملايين جنيه، وهو ما يُمثّل ٢٠٪ من إجمالى الطرق المخطط تنفيذها خلال فترة تنفيذ البرنامج الانتخابى. كما تم البدء فى تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى بطول ١٨٥ كم كما يتقدم العمل فى مشروع إنشاء طريق سوهاج / البحر الأحمر ووصلاته بطول ٣٧٥ كم.

ومن ناحية أخرى جارى التجهيز لطرح مشروعات إنشاء طرق حرة جديدة بطول ٦٩٠ كم ومن أهمها: طريق شبرا / بنها بطول ٤٥ كم، وطريق طوخ / الزقازيق بطول ٤٥ كم، وطريق كفر الزيات /

حوش عيسى / الإسكندرية بطول ١١٠ كم، علاوةً على تطوير طريقى القاهرة / الإسماعيلية / بورسعيد والقاهرة / السويس الصحراوى.

كما يتم العمل على "**إنشاء ١٠٠٠ كوبرى مرور ومشاة علوى بين أجزاء القرى الأم وفوق الترع**" تم تجديد ٣٣٤ كوبرى على الترع والمصارف منها ١٢٩ كوبرى فوق الترع، و٢٠٥ كوبرى فوق المصارف منذ البدء فى تنفيذ المشروع فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٧.

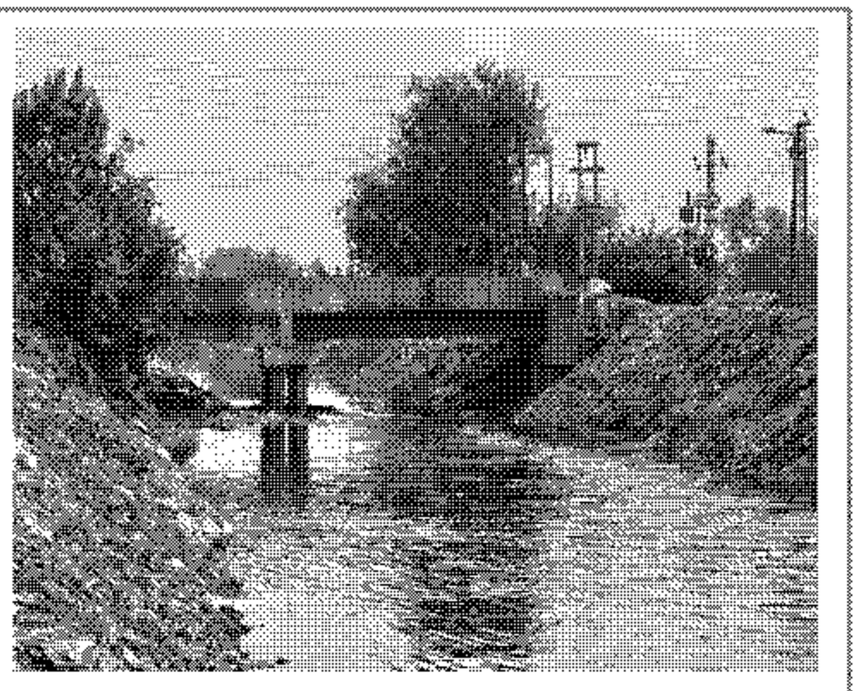

كوبرى على مصرف بكفر شبين – مركز شبين القناطر – محافظة القليوبية

كما تمَّ خلال الفترة السابقة على البرنامج الانتخابى إنشاء كوبري دمياط المعدنى المتحرك علي النيل، إلى جانب إنشاء وتجديد ٦ كبارى علوية أخرى بإجمالى تكلفة بلغت ١٧٣ مليون جنيه، منها كوبرى كفر الدوار العلوى بمحافظة البحيرة، وكوبرى قليوب بمحافظة القليوبية.

وجارى حالياً العمل على إنشاء مجموعة من الكباري الجديدة على النيل عند (الواسطى – ملوي – بني مزار – فوة) بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه على أن يتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الكبارى العلوية الجديدة عند (قويسنا – الواصفية – الخازندارية – قطور – البياضية – أبو الجود – كوم حماده – وتوسيع كبارى قها وبنها) على أن يتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠٠٨.

إجمالى الكبارى على الترع والمصارف التى تمَّ إنشاؤها وتجديدها
خلال الفترة يونيو ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	يونيو ٢٠٠٥– أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
إجمالى الكبارى على الترع (كوبرى)	١٠٨	٢١	١٢٩
إجمالى الكبارى على المصارف (كوبرى)	١٨٧	١٨	٢٠٥

المصدر: وزارة الموارد المائية والرى.

الطرق الترابية التى تمَّ رصفها فى المحافظات
خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥– يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦– يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد كم الطرق الترابية (ألف كم)	١,٥٤	٣,١	٤,٦٤

المصدر: وزارة الدولة للتنمية المحلية.

وإدراكاً لأهمية توفير البنية الملائمة لحركة المرور ووسائل النقل المختلفة من تمهيد الطرق الترابية بالقرى وتوابعها، تستمر حكومة الحزب فى **"رصف الطرق الترابية فى المحافظات بين القرى وتوابعها"**، حيث تمَّ الانتهاء من رصف ٤,٦٤ ألف كم من الطرق الترابية منذ بداية البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ ، بما يمثِّل ٤١٪ من المخطط رصفه .

واستمراراً لنشر خدمات نقل الركاب التى يقدمها مترو الأنفاق داخل إقليم القاهرة الكبرى، تهتم الدولة بزيادة شبكة مترو الإنفاق من خلال " **تنفيذ الخط الثالث من مترو الأنفاق**"، فقد وافق مجلس الوزراء مؤخرا علي دمج المرحلتين الأولى والثانية من أعمال إنشاء الخط (العتبة / العباسية بطول ٤,٣ كم والعباسية / مصر الجديدة بطول ٦,٢ كم) والانتهاء منهما عام ٢٠١١ بتكلفة قدرها ٦,٥ مليار جنيه.

وفى إطار التزايد المستمر لأعداد السيارات والمركبات، وتلافياً لآثارها السلبية على البيئة، تمَّ تحويل ١٩ ألف سيارة لتعمل بالغاز الطبيعى منذ بداية البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧ ، بهدف المحافظة على البيئة من الملوثات الناتجة عن عادم السيارات .

وفى إطار تطوير منظومة النقل البحرى،

مُؤشّرات أساسية لقطاع النقل البحرى

- *ارتفعت طاقة النقل البحرى للأسطول الوطنى لتبلغ ٨ مليون طن فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٤,٥ مليون طن فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*
- *ارتفعت طاقة الوانش البحرية لتبلغ ١٢٥,٨ مليون طن فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٨٢ مليون طن فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*
- *ارتفع عدد السفن العابرة بقناة السويس ليبلغ ١٩,٥ ألف سفينة فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنةً بـ ١٧,٣ ألف سفينة فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*
- *زاد إجمالي التحصلات من قناة السويس ليبلغ ٤,٢ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنةً بـ ٣,٣ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*

المصدر: هيئة قناة السويس، ووزارة النقل.

وتحسين كفاءة الموانئ المصرية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لها، تم تنفيذ الآتى:

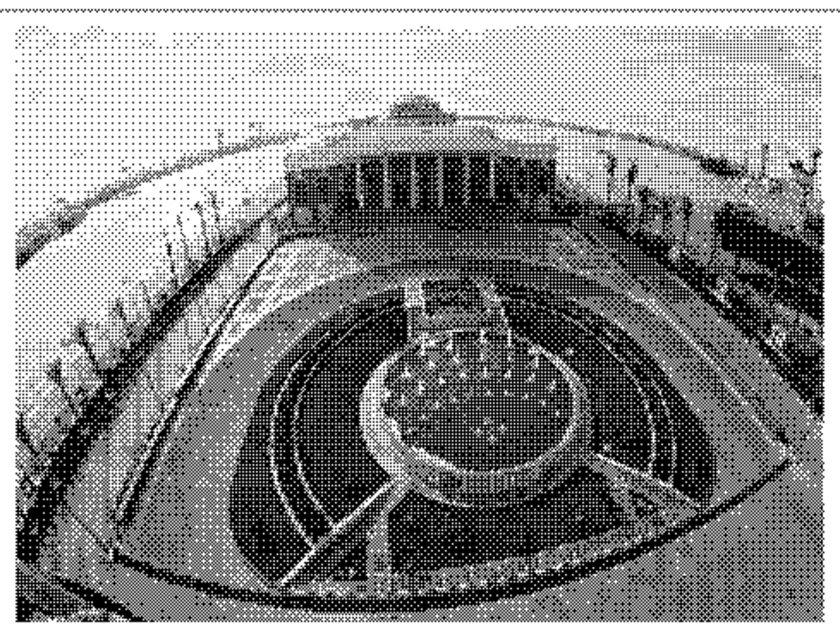

ميناء الإسكندرية – محافظة الإسكندرية

- الإنتهاء من تطوير بعض المرافق **بميناء شرق بورسعيد** منها أعمال الحماية البحرية للشاطئ الشمالى وحول برج الإرشاد بتكلفة ٣,٧٥ مليون جنيه، ومد خط تغذية بالكهرباء تبادلي بتكلفة ١٠ مليون جنيه. وقد تم توقيع عقد مع مجموعة هولندية لإعداد المخطط العام لتطوير الميناء.

- الإنتهاء من بعض المشروعات التطويرية فى **ميناء الإسكندرية** بتكلفة ٨٥٠ مليون جنيه، وتشمل إنشاء وتجديد كامل للبنية التحتية، وإنشاء منظومة متكاملة للإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى إنشاء الطريق الشريانى، وإنشاء أكبر محطة ركاب بحرية فى البحر المتوسط. كما تمّ افتتاح وتشغيل محطتي الحاويات المتخصصة باستثمارات إجمالية قدرها ١٠٠ مليون دولار، وجارى التجهيز لافتتاح ميناء الدخيلة بعد تطويره بتكلفة ١٥٠ مليون جنيه.

كما تعمل الحكومة أيضاً على تطوير قطاع النقل النهري لما له من أهمية بالغة في مجالات النقل، وقد تم الآتى :

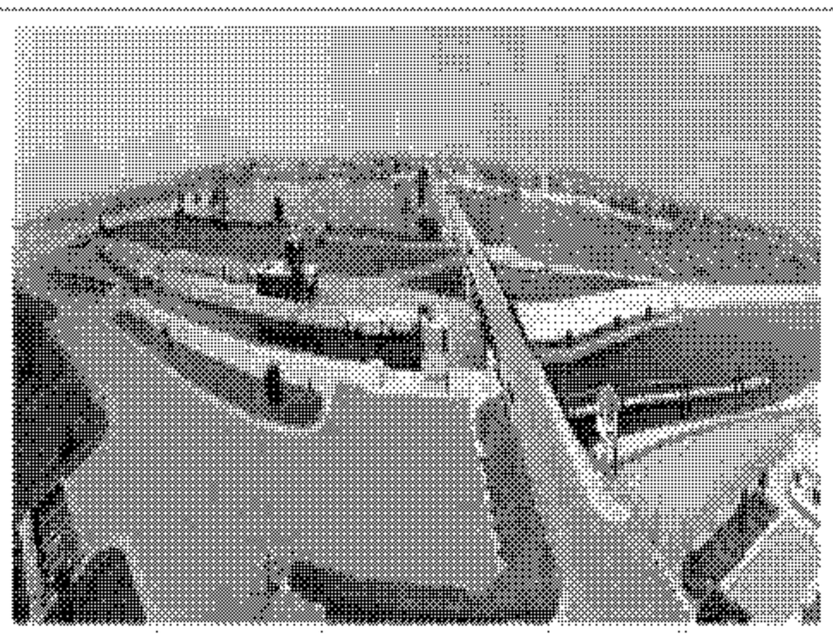

هويس زفتى – مركز زفتى – محافظة الغربية

- الإنتهاء من أعمال تطهير المجري الملاحى (القاهرة / دمياط) بطول ٢٣٠ كم، إلى جانب إنشاء وافتتاح هويس زفتى بالغربية خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى، وجارى حالياً التشغيل التجريبي لهويس الدلتا.
- تطهير مسافة ٦٥٢ كم من المجرى الملاحى (القاهرة / أسوان) بتكلفة ١٢٥ مليون جنيه، وتطوير ورفع كفاءة المساعدات الملاحية علي الخط الملاحى(أسوان / وادى حلفا)بطول ٣٥٠ كم .
- وبالنسبة للطريق الملاحى(القاهرة / الإسكندرية)بطول ٢٢٠ كم، فقد تمّ الانتهاء من رفع كفاءة هويس كم ٢٨,٥ وهويس كم ١٠٠ بتكلفة ٤,٥ مليون جنيه، ويجري حاليا العمل على رفع كفاءة هويس كم ٦١ وهويس النوبارية بتكلفة ٨ مليون جنيه. كما تمّ البدء فى تنفيذ امتداد هويس المالح بتكلفة ٩٠ مليون جنيه، والبدء فى إنشاء هويس كم ١٠٠ الجديد بتكلفة ٣٢١ مليون جنيه.

وعلى مستوى النقل الجوى، جاءت أعمال تطوير المطارات المصرية – والتى كان أهمها الانتهاء من إنشاء مبنى الركاب الجديد بمطار شرم الشيخ الدولى، وتمّ افتتاحه فى مايو ٢٠٠٧.

أهم مُؤشّرات قطاع الطيران

- *ارتفعت الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية لتصل إلى ٣٨,١ مليون راكب فى عام ٢٠٠٧.*
- *ارتفع حجم أسطول مصر للطيران ليصل إلى ٥٠ طائرة فى عام ٢٠٠٧.*
- *تطوير الأنظمة المعلوماتية بشركة مصر للطيران، وتشمل (أنظمة الحجز– المسافر الدائم– التعامل من خلال الإنترنت– التذكرة الإلكترونية).*

المصدر: وزارة الطيران المدنى.

برنامج المياه

لما كان توفير مياه شرب نقية للمواطن أحد الخدمات الأساسية التى تولّيها حكومة الحزب اهتماماً لكل المواطنين، فهى تعمل جاهدةً على توفير هذه الخدمة فى مختلف مدن وقرى مصر وبجودة مرتفعة. وفى هذا الإطار فقد تبنّى السيد رئيس الجمهورية برنامجاً يستهدف توصيل مياه الشرب النقية إلى مواطنى جميع القرى المصرية، والحفاظ على الموارد المائية المتاحة لمصر من خلال تحقيق الإستغلال الأمثل لها.

مُؤشّرات أساسية لقطاع المياه والصرف الصحى

- *ارتفع إجمالى نصيب الفرد من إجمالى كمية مياه الشرب المستهلكة إلى ٢٦٥,٦ لتراً فى اليوم للفرد عام ٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٢٣٦,٩ لتراً فى اليوم للفرد عام ٢٠٠٤.*
- *ارتفع إجمالى نصيب الفرد من إجمالى طاقة الصرف الصحى ليبلغ ١٢٩,٢ لتراً فى اليوم للفرد عام ٢٠٠٦ مقارنةً بـ ١٥٠,٦ لتراً فى اليوم للفرد عام ٢٠٠٤.*

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

وفى هذا الإطار فقد تبنّت حكومة الحزب **"مهمة توصيل مياه الشرب لآخر ٢٠٠ قرية أم"**، والذي نتج عنه توصيل مياه الشرب إلى ٣٣١ قرية أم وتابع منذ البدء فى تنفيذ البرنامج الانتخابى

وحتى يونيو ٢٠٠٧، وذلك فى ١٣ محافظة هى (الشرقية — الدقهلية — البحيرة — الغربية — الإسماعيلية — الفيوم — القليوبية — المنوفية — الجيزة — بنى سويف — المنيا — سوهاج — أسوان)، حيث تمَّ تغطية سكان هذه القرى بمياه الشرب النقية، وتحسين كافة خدمات مياه الشرب بها.

بالإضافة إلى "التوسع فى توصيل القرى المصرية بمحطات تنقية رئيسية" تم الانتهاء من تنفيذ ٤٣ مشروع منذ بداية البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧، وذلك فى ١٥ محافظة بإجمالى طاقة استيعابية جديدة تصل إلى ١٥٣٥ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة إجمالية تبلغ ٤,٢ مليار جنيه، وذلك على النحو التالى:

- خلال العام الأول من البرنامج الانتخابى تمَّ الانتهاء من تنفيذ ١٥ مشروع مياه فى ١٠ محافظات هى (القاهرة — الجيزة — الإسكندرية — الشرقية — المنوفية — بورسعيد — الإسماعيلية — مطروح — الوادى الجديد — شمال سيناء — جنوب سيناء)، وذلك بطاقة استيعابية تصل إلى ٧٦٥ ألف م٣ / يوم. وبتكلفة تصل إلى ١,٤ مليار جنيه، استحوذت محافظة

القرى التى تمَّ توصيلها بمياه الشرب النقية خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد القرى (قرية)	١٦٢*	١٦٩	٣٣١

* يشمل عدد القرى التى تمَّ توصيلها بمياه الشرب وافتتاحها قبل سبتمبر ٢٠٠٥ وعددها ٩٣ قرية.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

مؤشرات أداء مشروعات مياه الشرب التى تمَّ الانتهاء منها خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
إجمالى عدد مشروعات مياه الشرب	١٥	٢٨	٤٣
عدد المحافظات المستفيدة (محافظة)	١٠	١٤	١٤
الطاقة المضافة (ألف م٣/ يوم)	٧٦٥	٧٧٠	١٥٣٥
التكلفة (مليون جنيه)	١٤٣٧	٢٧٧٠	٤٢٠٧

* تم الانتهاء من مشروعات مياه الشرب فى ١٤ محافظة منها ١٠ محافظات فى العام الأول من البرنامج الانتخابى.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

التوزيع النسبى لمشروعات المياه المنتهية بالمحافظات وفقاً للطاقة الاستيعابية خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

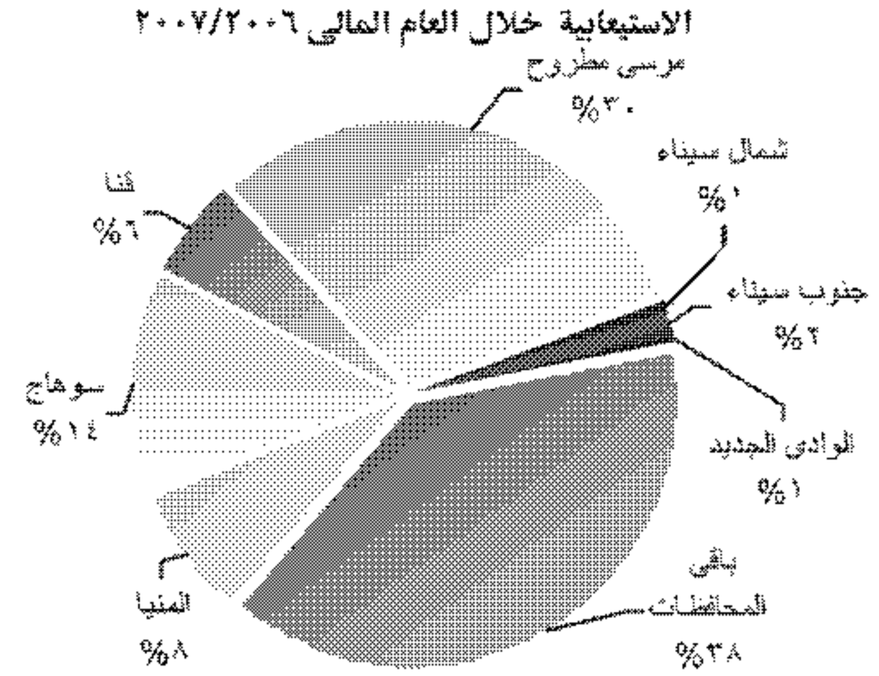

بلغت جملة تكلفة مشروعات مياه الشرب بالمحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد (١,١) مليار جنيه.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

الإسكندرية على النصيب الأكبر من مشروعات المياه وفقاً للطاقة الاستيعابية المضافة والتى بلغت ٥٦٠ ألف م٣ / يوم.

- زاد عدد مشروعات مياه الشرب المنفذة خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى لتبلغ ٢٨ مشروعاً موزعة بين ١٥ محافظة هى (القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – الشرقية – المنوفية – الإسماعيلية – شمال سيناء – المنيا – سوهاج – قنا – مرسى مطروح – جنوب سيناء – البحر الأحمر – الوادى الجديد)، وذلك بطاقة مضافة تصل إلى ٧٧٠ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة تصل إلى ٢,٨ مليار جنيه. وخلال ذلك العام استأثرت محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية بالنصيب الأكبر من مشروعات مياه الشرب، الأمر الذى يعكس الاهتمام الحكومى المتزايد بتنمية تلك المحافظات، حيث نجد أن محافظة مرسى مطروح استحوذت على ٢٧٧ ألف م٣/يوم من إجمالى الطاقة الاستيعابية الجديدة فى مشروعات المياه، كما استحوذت محافظة سوهاج على ١٢٢ ألف م٣/ يوم من إجمالى الطاقة المضافة لمشروعات المياه بمحافظات الصعيد.

وفى إطار الحفاظ على الموارد المائية المتاحة لمصر، يأتى **"الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها وحماية نهر النيل وفرعيه"**، فقد تمَّ الانتهاء من إحلال وتجديد ٤٥ قنطرة، و١٢ سحارة، و١٢ هداراً منذ البدء فى المشروع وحتى يونيو ٢٠٠٧، بالإضافة إلى إحلال وتجديد العديد من البوابات للقناطر، وذلك فى إطار إحلال وتجديد مرافق الرى.

برنامج الصرف الصحى

وفيما يخص الخدمات الأساسية المتعلقة بالصرف الصحي، يتم العمل على **"الإنتهاء من مشروعات الصرف الصحى الجارى تنفيذها فى المدن"** وكانت اهم نتائج أعماله كالتالى :

- الإنتهاء من ٨٣ مشروعاً للصرف الصحى منذ بدء البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، وذلك فى ٢٢ محافظة بإجمالى طاقة استيعابية تصل إلى

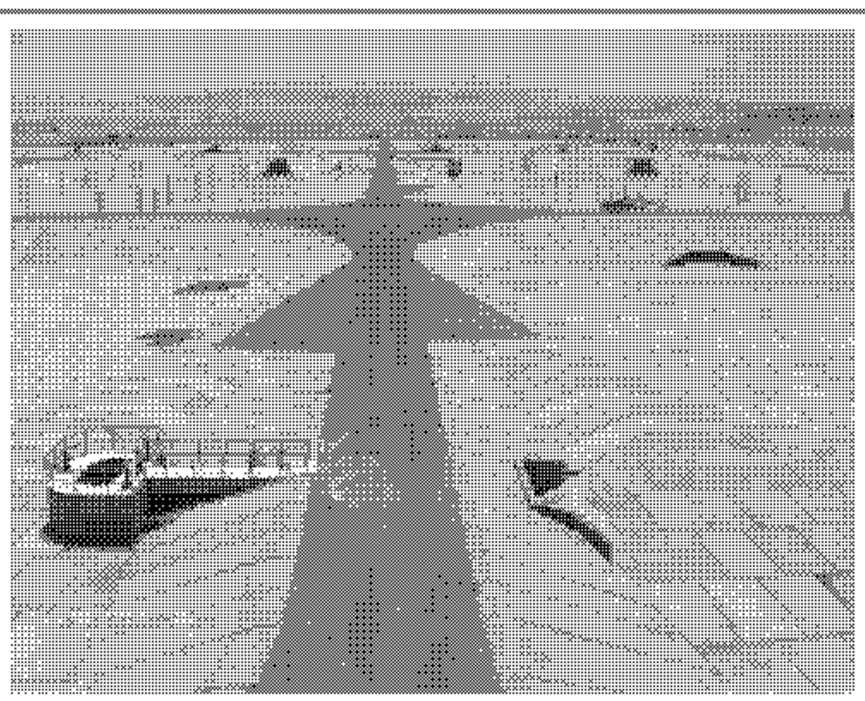

محطة صرف صحى جرجا – مركز جرجا – محافظة سوهاج

٨٩٥ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة إجمالية تبلغ ٥ مليار جنيه، وفيما يلى تفصيل تنفيذ البرنامج :

إجمالى عدد مشروعات الصرف الصحى التى تمّ الانتهاء من تنفيذها خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥ – يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد مشروعات الصرف الصحى (مشروع)	٣٠	٥٣	٨٣

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- ٣٠ مشروعاً للصرف الصحي خلال العام الأول من البرنامج الانتخابى موزعة على ١٢ محافظة، بإجمالى طاقة استيعابية تصل إلى ٢٤٥ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة إجمالية تصل إلى ١,٥ مليار جنيه. وقد احتلت محافظتى القاهرة والقليوبية المرتبة الأولى على مستوى المحافظات من حيث الطاقة الاستيعابية التى بلغت ٥٠٠ ألف م٣/يوم.

التوزيع النسبى لمشروعات الصرف الصحى المنتهية بالمحافظات وفقاً للطاقة الاستيعابية خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

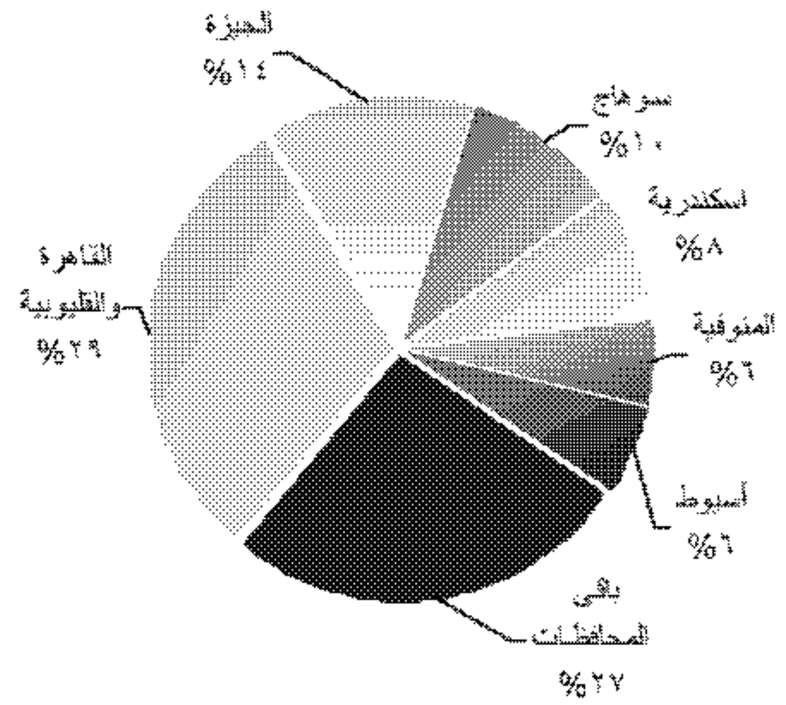

- بلغت جملة تكلفة مشروعات الصرف الصحى بالمحافظات (٣,٥) مليار جنيه.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- ٥٣ مشروع للصرف الصحى خلال العام الثاني فى ١٩ محافظة بإجمالى طاقة استيعابية تصل إلى ٦٥٠ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة تصل إلى ٣,٥ مليار جنيه. حيث استحوذت محافظتى القاهرة والقليوبية على ٢٩٪ من جملة الطاقة الاستيعابية المضافة، والتى بلغت ٣١٥ ألف م٣/يوم، ثم جاءت محافظتى الجيزة وسوهاج فى المرتبتين الثانية والثالثة من حيث الطاقة الاستيعابية المضافة.

مؤشرات أداء مشروعات الصرف الصحى التى تمّ الانتهاء من تنفيذها فى المحافظات خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦–٢٠٠٦/٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد المحافظات (محافظة)	١٢	١٩	٢٢
الطاقة الاستيعابية (ألف م٣/ يوم)	٢٤٥	٦٥٠	٨٩٥
التكلفة (مليون جنيه)	١٤٦٥	٣٥٧٠	٥٠٣٥

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

- بلغ إجمالى عدد مشروعات الصرف الصحى التى تمّ الانتهاء منها بكل من محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية ١٤ مشروع صرف صحى بإجمالى طاقة استيعابية تصل إلى ٢٨٩ ألف م٣/ يوم.

برنامج تنمية قطاع الكهرباء

واستمراراً لعمل الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بمختلف أنواعها، فقد تبنَّت حكومة الحزب برنامجاً يهدف إلى توصيل الكهرباء إلى مختلف قرى ومدن مصر من خلال إنشاء محطات كهرباء جديدة أو توسيع أخرى قائمة، لاستيعاب الزيادة المستمرة على طلب استهلاك الكهرباء، وفى هذا الإطار يأتى البرنامج لعرض أهم الجهود التى تمت فى مجال توفير الكهرباء للمواطنين.

أهم مؤشرات قطاع الكهرباء والطاقة

- *ارتفع عدد المشتركين فى شبكة الكهرباء ليبلغ ٢٢,٥ مليون مشترك خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنة بـ ٢٠,٧ مليون مشترك خلال العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*
- *ارتفعت الطاقة الكهربائية المولدة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتسجل ١١٤,٢٥ مليار ك.و.س، مقارنةً بـ ١٠١ مليار ك.و.س خلال العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*

المصدر: وزارة الكهرباء و الطاقة.

فى مجال تنمية قطاع الكهرباء، تمَّ الانتهاء من عدد من الوحدات الغازية والبخارية فى محطات توليد الكهرباء وذلك ضمن مشروع "**إنشاء عدد ١٢ مشروع محطة توليد كهرباء حرارية بإجمالى قدرات ٨٧٠٠ ميجاوات**"، حيث تمَّ تشغيل الوحدتين الغازيتين بمحطة كهرباء الكريمات بقدرة ٣٠٠ ميجاوات، كما تمَّ الانتهاء من أعمال الإنشاءات وبدء اختبارات التشغيل للدورة المركبة بمشروع شمال القاهرة (٢) قدرة ٧٥٠ ميجاوات تمهيداً للدخول على الشبكة الكهربائية. وذلك منذ بداية المشروع خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.

برنامج النظافة

مشروع "السماح بوجود شركات فردية للنظافة"

البيان	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧	إجمالى الفترة
عدد الشركات الجديدة (شركة)	١٨	١٦	٣٤

المصدر: وزارة الدولة للتنمية المحلية.

تولِّى الحكومة اهتماماً واضحاً لحل مشكلات النظافة التى تعانى منها بعض المحافظات فى مصر، وذلك حفاظاً على الصحة العامة للمواطنين، وتعتمد **حكومة الحزب** فى مواجهتها لمشكلات النظافة على مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المحلِّى فى حل هذه المشكلة والقيام بدور فعال فى مواجهتها.

وفى هذا الإطار تقوم الحكومة بالتشجيع على إنشاء "**شركات فردية للنظافة**" وذلك للإرتقاء بمستوى النظافة فى كل من القرى والمحافظات. وقد تمَّ تشغيل ٣٤ شركة جديدة لأعمال النظافة ،بالإضافة إلى ٣٥ جمعية تنمية بالقرى منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧، وذلك على مستوى ١٢ محافظة، ليصل عدد جمعيات التنمية بالقرى إلى ٣٠٨ جمعية.

٤ المحور الرابع
تأميـــن اليـــوم والغـــد...

تحسين الدخول وضمانات المعاشات للفئات الأولى بالرعاية

" معاش لمن لا معاش له..."

"مضاعفة الأسر المتمتعة بالضمان الاجتماعى..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- إعتماد زيادة فى الأجور الأساسية لصغار الموظفين فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى نهاية العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسب تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٧٪ فى المتوسط، وللموظفين فى الدرجات الأعلى بنسب تتراوح بين ٤١٪ و٤٥٪ فى ذات الفترة.

- ١٦٪ زيادة فى متوسط دخل الفرد ليصل إلى ١٠٥٩ جنيه هذا العام.

- إستفادة ٩٧٤ ألف أسرة من معاش الضمان الاجتماعى.

- كادر خاص للمعلمين للإرتقاء بالعملية التعليمية وزيادة أجور كافة المعلمين بنسبة ٥٠٪ من الأجر الأساسى.

تولّى الحكومة اهتماماً كبيراً تجاه محدودى الدخل التزاماً منها بالعدالة الاجتماعية. وفى هذا السياق تتبنى الحكومة العديد من البرامج التى تهدف إلى تحسين دخول العاملين ورفع مستوى الأجور الأدنى فى السلم الوظيفى، وتقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير المنظم، وزيادة فعالية برامج الضمان الاجتماعى. حيث بلغ عدد المستفيدين من المعاشات المنصرفة ٥,٢ مليون مستفيد حتى نهاية العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، كما استفاد ٩٧٥ ألف أسرة من الضمان الاجتماعى حتى يونيو ٢٠٠٧، بقيمة بلغت ٧٩١ مليون جنيه.

برنامج رفع أجور الفئات الأدنى فى السلم الوظيفى

فى إطار حرص الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى، قد تبنّت برنامجاً خاصاً لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة تحت اسم "**رفع أجور الفئات الأدنى فى السلم الوظيفى**" والذى بدأ تنفيذه منذ عام ٢٠٠٥، ويهدف البرنامج إلى زيادة الأجور الأساسية للعاملين، ورفع معدّلات الزيادة السنوية فى الأجور باستمرار، كما استهدف البرنامج تقليل الفوارق بين الأجور الأساسية للعاملين بالدولة.

زيادة أجور الفئات الأدنى فى السلم الوظيفى

- *زيادة دخول موظفى الدرجات الأقل بمعدّلات تتراوح ما بين ٥٠٪ و ٦٧٪ منذ البدء فى تنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، مقابل معدّلات زيادة تبلغ ٤١٪ – ٤٥٪ للعاملين فى الدرجات الأعلى (الأولى والثانية).*

المصدر: وزارة المالية.

بلغ إجمالى قيمة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٥١,٣ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٩,٨٪ مقارنة بالعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وتبلغ القيمة المقدَّرة لجملة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين فى الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٥٩,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٦٪ مقارنةً بالعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما بلغ إجمالى مصروفات الأجر الأساسى للعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٢,٤ مليار جنيه، بارتفاع قدره نحو ٦٪ مقارنةً بالعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ومن المتوقَّع أن يصل إجمالى مصروفات الأجر الأساسى نحو ١٤,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بزيادة قدرها ١٧,٧٪ مقارنةً بالعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

تطور مصروفات الأجور وتعويضات العاملين

خلال الفترة(٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

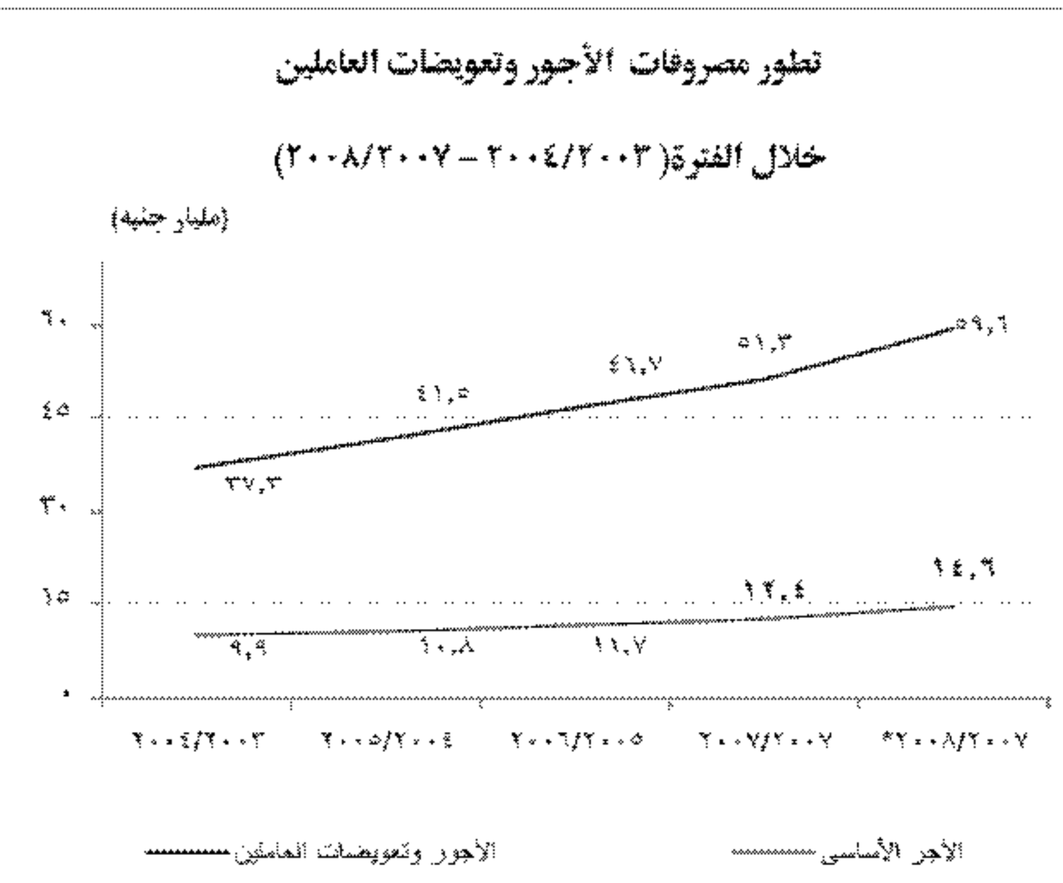

ويتراوح متوسط الزيادة الفعلية فى الراتب الأساسى[1] من ٣٠٪ لموظفى الدرجة الأولى، وتتصاعد لتصل إلى ٥٦٪ لموظفى الدرجة السادسة لكى تعكس البعد الاجتماعى للبرنامج، وجاء ذلك نتيجة جملة الزيادات المقررة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٢٠٪ من الأجر الأساسى بحد أدنى ٣٠ جنيه)، والزيادات المقررة خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (١٠٪ من الأجر

معدّلات الزيادة المقررة على الأجر الأساسى

خلال الفترة(٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

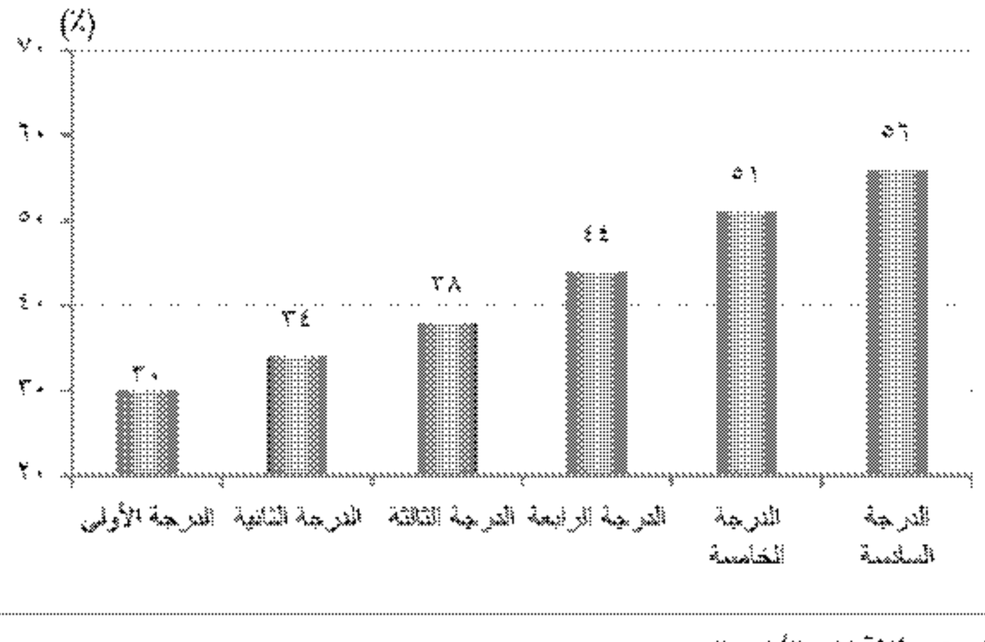

* مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

المصدر: وزارة المالية.

[1] يعتبر متوسط الأجر الأساسى فى نهاية يونيو من العام السابق – متضمناً العلاوات – هو الأساس الذى يتم وفقاً له احتساب أى علاوات جديدة أو أجور متغيرة تتقرر خلال السنة الجديدة.

الأساسى بحد أدنى ٣٦ جنيهاً). وبافتراض تطبيق الزيادة الجديدة للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والتى تساوى ١٠٪ من الأجر الأساسى، فإن معدّلات الزيادة التراكمية المتحققة منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ستبلغ فى المتوسط ٤٩٪ لموظفى الدرجة الثالثة، بينما ستبلغ فى المتوسط ٦٧٪ لموظفى الدرجة السادسة.

الزيادات على الأجر الأساسى خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٨/٢٠٠٧ *

الدرجة	المتوسط المرجح للأجر الأساسى الشهرى للفرد**				قيمة العلاوات الخاصة السنوية غير المضمومة للمرتب الأساسى (جنيه)			معدل الزيادة السنوية التراكمية للعلاوات الخاصة (نسبة إلى المرتب الأساسى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤) (٪)	
	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	معدل التغير السنوى التراكمى (٪)	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نهاية العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	نهاية العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨
					(٢٠٪ بحد أدنى ٣٠ جنيه)	(١٠٪ بحد أدنى ٣٦ جنيه)	(١٠٪)		
الأولى	٣٣٣	٣٤٩	٣٦٩	٤٨,٠	٦٥	٣٣	٣٥	٣٠	٤١
الثانية	٢٦٧	٢٨١	٢٩٧	٤٨,٠	٥٢	٣٦	٢٨	٣٤	٤٥
الثالثة	٢٠١	٢١١	٢٢٤	٤٨,٠	٣٩	٣٦	٢١	٣٨	٤٩
الرابعة	١٥٦	١٦٤	١٧٣	٤٨,٠	٣٠	٣٦	١٦	٤٤	٥٥
الخامسة	١٣٤	١٤١	١٤٩	٥١,٠	٣٠	٣٦	١٤	٥١	٦٢
السادسة	١٢١	١٢٧	١٣٤	٥٣,٥	٣٠	٣٦	١٣	٥٦	٦٧

* بنيت الدراسة على متوسط مرجح للأجر الأساسى بوزن ٧٥٪ لبداية الربط، و ٢٥٪ لنهاية الربط، وهو ما يتقارب مع الواقع الفعلى. وقد تم تقدير قيمة الأجر الأساسى فى نهاية العام المالى السابق، بالإضافة إلى العلاوة الدورية الخاصة التى أقرت منذ ٥ سنوات وحان موعد ضمها للمرتب الأساسى.

** لا يتضمن العلاوات التى لم تضم بعد على الأجر الأساسى.

المصدر: وزارة المالية.

برنامج تطوير نظام المعاشات

تولّى الحكومة اهتماماً بالغاً بأصحاب المعاشات من كبار السن والأرامل، وتحرص على حصولهم عليها بسهولة ويسر، ولذلك جاء برنامج تطوير نظام المعاشات كأحد البرامج التى تتبعها حكومة الحزب فى إطار توفير مستوى معيشة أفضل للمواطنين، وذلك من خلال رفع مستوى دخول المواطنين وزيادة المعاشات وتطوير أسلوب تقديمها، وفى هذا السياق يجرى العمل على الانتهاء من إعداد قانون جديد للمعاشات على المستوى القومى يعالج عيوب النظام القائم، ويكون ذا ملاءة مالية قوية، ومبنياً على أسس فنية واكتوارية سليمة ويحقّق مستوى مزايا واشتراكات أفضل لأعضائه الجدد ويخفف الأعباء المالية على الخزانة العامة للدولة.

كما تعمل الحكومة على "تطوير نظام المعاشات بطريقة تضمن زيادتها بصورة مستمرة" والذى يهدف إلى زيادة المعاشات والتيسير على المواطنين للحصول عليها. وفى هذا الصدد تمّ إعداد خطة شاملة وطموحة

محاور إصلاح وتطوير نظم المعاشات الحالية

- *المحور الأول: تبسيط وتسهيل وإزالة التعقيدات فى تطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية.*
- *المحور الثانى: تطوير وتحديث منظومة الحاسب الآلى ونظم المعلومات بنظام المعاشات القائم.*
- *المحور الثالث: مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات القائمة بهدف جعلها أكثر فاعلية لمواجهة الاحتياجات التأمينية الملحّة للمواطنين، وكذلك مواجهة أية حالات سوء استغلال لهذه القوانين ولموارد الدولة.*

المصدر: وزارة المالية.

لإصلاح وتطوير نظم المعاشات القومية القائمة حيث أخذت حكومة الحزب على عاتقها البدء فى تنفيذ منظومة شاملة لإصلاح وتحديث النظم القائمة بهدف تقديم خدمات تأمينية متطورة وميسرة ومبسطة وأكثر فاعلية يشعر بها ويلمسها أصحاب المعاشات والمؤمَّن عليهم وأصحاب الأعمال.

كما شهد العام الثانى من البرنامج الانتخابى عدداً من الجهود، والتى تتمثَّل فى الآتى:

- تعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الحالى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما يضمن مزايا أفضل للمؤمن عليهم والمستحقين وكذا التيسير على أصحاب الأعمال فى سداد الاشتراكات المتأخرة لديهم مع الإعفاء من المبالغ الإضافية.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عمليات صرف المعاشات للمستحقين من خلال التوسُّع فى استخدام البطاقة الذكية.

- شراء وبناء ٩ مواقع جديدة وتطوير ١٩ موقعاً بالقطاع الخاص، و٤ مواقع جديدة بالقطاع الحكومى، وذلك فى إطار التوسع فى إنشاء المناطق والمكاتب التأمينية.

تطوير نظام المعاشات

- *صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٧ بزيادة المعاشات بـ ١٠٪ بحد أقصى ٧٠ جنيه وبدء التنفيذ منذ أول يوليو ٢٠٠٧.*
- *تحديث شبكة معلومات قطاع التأمينات الاجتماعية على شبكة الانترنت، وإدخال خاصية الدفع الإلكترونى لعدد نصف مليون صاحب معاش فى مناطق الإسكندرية والقاهرة الكبرى.*
- *التوسع فى توصيل المعاشات لأصحابها بالمنازل.*
- *البدء فى تنفيذ مشروع لربط الرقم التأمينى للمؤمن عليهم بالرقم القومى من خلال تعاون وزارتى التنمية الإدارية ووزارة المالية (صناديق التأمينات) وقد تمَّ ربط ٣.٩ مليون رقم تأمينى برقم قومى.*

المصدر: وزارة المالية.

برنامج الضمان الاجتماعي "معاش لمن لا معاش له"

تحرص الحكومة على مد مظلّة الضمان الاجتماعي لتشمل كافة المستحقين من هؤلاء الذين لا تتضمنهم القاعدة الحالية للضمان الاجتماعي، و"مضاعفة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي"، وقد استفاد ٩٧٥ ألف أسرة من الضمان الاجتماعي منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ١٣٢ ألف أسرة مقارنةً بالعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وقد بلغت قيمة معاش الضمان الاجتماعي ٧٩٠,٥ مليون جنيه، بزيادة قدرها ١٠٦,٥ مليون جنيه مقارنةً بالعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

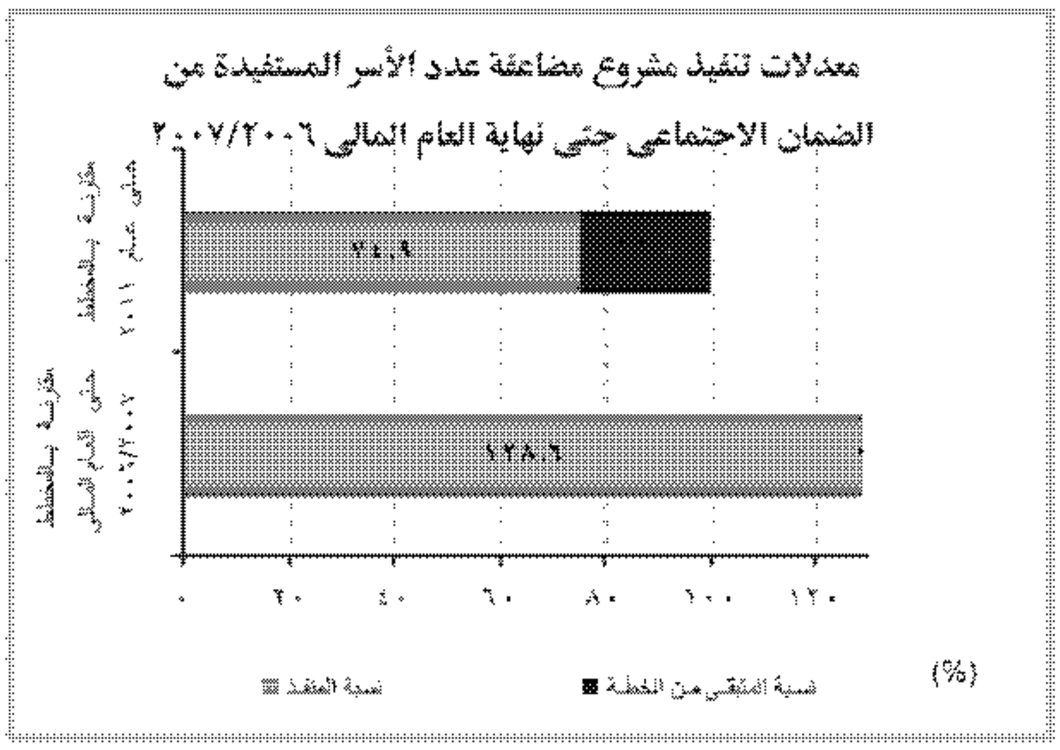

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى.

معاش الضمان الاجتماعي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦

المشروعات	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	نسبة الزيادة (٪)
عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي (ألف أسرة)	٨٤٢	٩٧٤	١٥,٨
قيمة الضمان الاجتماعي (مليون جنيه)	٦٨٤	٧٩٠,٥	١٥,٦

- بيان غير متاح.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى.

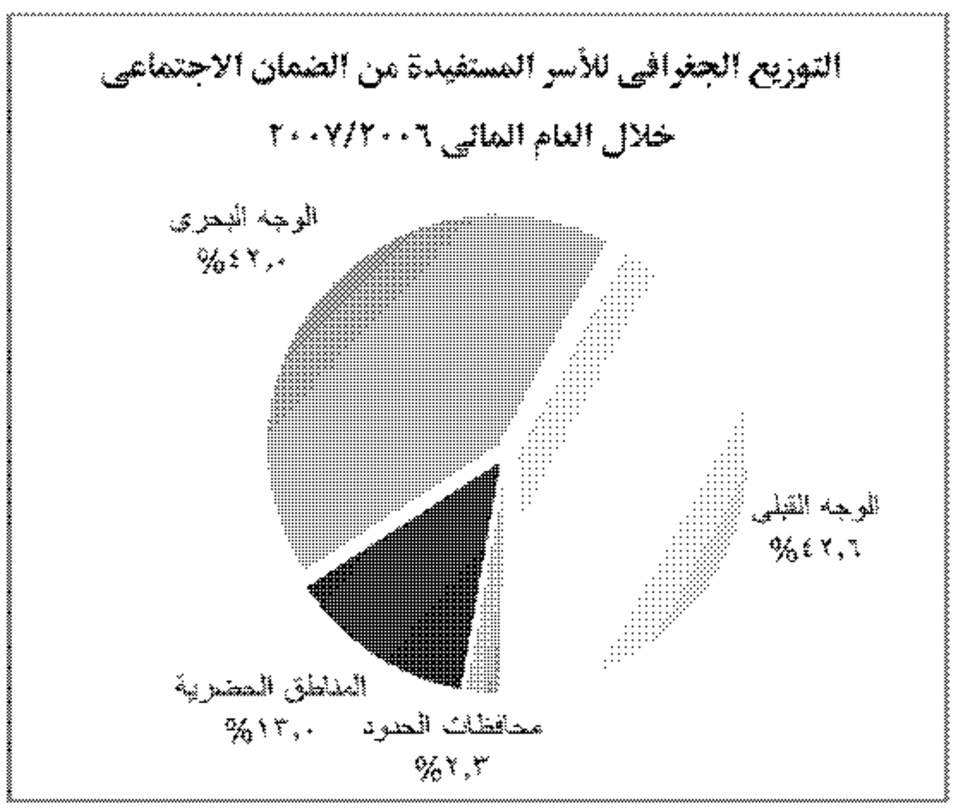

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى.

وقد تصدَّرت محافظات الوجه القبلى محافظات الجمهورية من حيث أعداد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى، ومعاش قانون الطفل، والمساعدات الشهرية منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة بها ٤١٥,٥ ألف أسرة، بما يمثّل ٤٢,٦٪ من إجمالى الأسر المستفيدة فى المحافظات فى نفس الفترة، بإجمالى قيمة بلغت ٣٢٥ مليون جنيها، وهو ما يمثل ٤١,١٪ من إجمالى قيمة الضمان الاجتماعى المنصرف خلال نفس الفترة. كما تمّ خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى تقديم ٦٢ مليون جنيها منحا دراسية، استفاد منها ٤٣٥ ألف تلميذ/ طالب، إلى جانب تنفيذ مسح ميدانى فى محافظتين من المحافظات الأكثر فقراً (وجه بحرى – وجه قبلى) لتحديد الأسر المستحقة.

توزيع الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعى فى الوجه القبلى
خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

المنطقة	الأسر المستفيدة		قيمة المنصرف	
	العدد (ألف أسرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليون جنيه)	النسبة (٪)
الجيزة	٧٧,١	٧,٩	٤٩,١	٦,٢
بنى سويف	٣٩	٤,٠	٣٤,٨	٤,٤
الفيوم	٢٧,٧	٢,٨	٢٤,٧	٣,١
المنيا	٦٨,٦	٧,٠	٤٩,٥	٦,٣
أسيوط	٤٥,٨	٤,٧	٣٤,٢	٤,٣
سوهاج	٤٤,٥	٤,٦	٣٧,٨	٤,٨
قنا	٦٣,٨	٦,٥	٥١,٩	٦,٦
الأقصر	١٣,٣	١,٤	١٢,١	١,٥
أسوان	٣٥,٧	٣,٧	٣٠,٩	٣,٩
إجمالى الوجه القبلى	٤١٥,٥	٤٢,٦	٣٢٥	٤١,١
باقى المحافظات	٥٥٨,٥	٥٧,٤	٤٦٥,٥	٥٨,٩

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعى.

وفى إطار **"تحقيق زيادة مستمرة فى مخصصات برنامج الضمان الاجتماعى"**، حققت حكومة الحزب زيادة ملموسة فى مخصصات البرنامج للفئات المستفيدة منه منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧. فبموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٠ لسنة ٢٠٠٥، تم تحديد الفئات المستحقّة للضمان الاجتماعى وهم: (اليتيم – الأرملة – المطلقة – أولاد المطلقة إذا توفيت أو تزوجت أو سُجنت– العاجز – الشيخ – البنت التى بلغت ٥٠ سنة ولم يسبق لها الزواج – أسرة المسجون لمدة لا تقل عن ٣ سنوات). وبلغ معاش الضمان الاجتماعى ٦٠ جنيهاً إذا كان عدد أفراد الأسرة فرد واحد، و٦٥ جنيهاً للأسرة المكونة من فردين، و٧٠ جنيهاً للأسرة المكوَّنة من ثلاثة أفراد، و ٨٠ جنيهاً للأسرة المكوَّنة من أربعة أفراد. وبصدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٦، ارتفعت قيمة معاش الضمان الاجتماعى لتصبح ٧٠ جنيه للأسرة المكونة من فرد واحد، و٨٠ جنيه للأسرة

المكونة من فردين، و٩٠ جنيه للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد، و١٠٠ جنيه للأسرة المكونة من أربعة أفراد. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ بمضاعفة قيمة المنحة الدراسية للأبناء بالتعليم الأساسى والمتوسط لتصبح ٤٠ جنيه شهرياً لكل ابن من الأبناء بالأسرة المستفيدة من الضمان الاجتماعى بحد أقصى ٢٠٠ جنيه شهرياً.

٥ معك في طموحك...

مساندة الطبقة المتوسطة

" آن الأوان لمخاطبة الطبقة المتوسطة المصرية...بصورة مباشرة...بلا مواربة...مخاطبتها ببرامج مصممة خصيصاً لخدمة طموحاتها"

مقتطفات من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- ٣٩٠٢ وحدة سكنية تم تمليكها للمستفيدين بنظام التمويل العقاري بإجمالي قيمة دعم بلغت حوالي ٣٥ مليون جنيه حتى يونيو ٢٠٠٧.
- ٣٠٠٠ فصل رياض أطفال من خلال هيئة الأبنية التعليمية حتى يونيو ٢٠٠٧.
- بدء الدراسة بعدد ٤ جامعات خاصة يتبعها ٣٠ كلية في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- توصيل خدمة الإنترنت فائق السرعة لنحو ٣,٥ مليون مستخدم.
- ١١ مليون مشترك في التليفونات الثابتة حتى يوليو ٢٠٠٧ و٣٣ كابينة تليفون جديدة في ٢٠٠٧.
- ٨٠,١ ألف خط تليفوني في ٩ محافظات ريفية من خلال إنشاء ٦ سنترالات جديدة.
- ١١,٣ مليون زيادة في عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول عن العام الماضي ليصل إلى ٣٥,٦ مليون مشترك.

تلعب الطبقة المتوسطة دوراً هاماً فى تحقيق التنمية الشاملة، وفى هذا الإطار أولى السيّد رئيس الجمهورية اهتماماً خاصاً تجاه النهوض بتلك الطبقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولهذا تتبنّى حكومة الحزب العديد من الجهود التى تُبذل فى هذا الاتجاه.

ففى المجال التعليمى، ترفع حكومة الحزب شعاراً هاماً ألا وهو "رعاية أبنائك مسؤوليتنا" والذى يحرص على الارتقاء بمستوى التعليم بدءاً من مرحلة الطفولة حتى المرحلة الجامعية، إلى جانب نشر وتنمية ثقافة التعلم المستمر بين الأجيال، وتوفير الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل خدمة الإنترنت، الأمر الذى يعود بنفعه على العملية التعليمية والإرتقاء بمستوى الطلاب.

كذلك تسعى الحكومة لتوفير المسكن الملائم للمواطن من الطبقة المتوسطة من خلال تيسير الحصول على أرض للبناء، وتسهيل تملك الوحدات السكنية من خلال تفعيل قانون التمويل العقارى. وفى المجال الرياضى، تعمل حكومة الحزب جاهدة على تشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإنشاء الأندية الأهلية، وإتاحة الاشتراك فيها على نطاق واسع بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء الملاعب المفتوحة.

كذلك تعمل على نشر مراكز الشباب فى مختلف قرى ومدن مصر، إلى جانب تشجيع الشباب على العمل التطوعى.

تولّى حكومة الحزب اهتماماً كبيراً بتعميق استخدام والاستفادة من وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يظهر من خلال تبنيها لعدد من المشروعات التى تركز على نشر استخدام والحصول على حاسب آلى، وتوفير الخدمات التليفونية خاصةً فى المناطق الريفية، بالإضافة إلى دعم المشروعات من خلال الحاضنات التكنولوجية.

برنامج رعاية أبنائك مسؤوليتنا

لما كان تحقيق التقدُّم والتنمية فى أى دولة يعتمد على ثروتها البشرية، وانطلاقاً من حرص السيّد الرئيس على بناء مستقبل واعد لأبناء مصر، فقد تبنّى البرنامج الانتخابى برنامجاً يختص برعاية الأبناء خلال المراحل التعليمية المختلفة لهم من الطفولة حتى الجامعة، تحت شعار "**رعاية أبنائك مسؤوليتنا**"، حيث يستهدف رعايتهم علمياً وثقافياً، بما يتواكب مع التطورات العلمية والبحثية العالمية.

وفى هذا السياق، تقوم الحكومة على "حفز المدارس الخاصة على تكوين نظم تربوية لاستيعاب الأطفال فى مرحلة رياض الأطفال فى المرحلة العمرية ٤-أقل من ٦ سنوات"، بهدف الإعداد الجيد للطفل تمهيداً لإلحاقه بالتعليم الأساسى، وإتاحة التنشئة الاجتماعية الصحية السليمة فى ظل قيم ومبادئ وأهداف المجتمع. وتأتى الجهود الرئيسية لحكومة الحزب خلال الفترة منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧ فى هذا على النحو التالى:

أهم مؤشرات مرحلة التعليم ما قبل الابتدائى

- *ارتفاع عدد المدارس ليبلغ ٦,٧ آلاف مدرسة فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٥,٩ آلاف مدرسة فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤.*
- *ارتفاع عدد التلاميذ بالمرحلة ليبلغ ٥٨٠ ألف طالب فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ ٤٩٤ ألف طالب فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤.*
- *ارتفاع عدد الفصول بالمرحلة ليسجل ١٩,١ ألف فصل فى العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنةً بـ١٦,٢ ألف فصل فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤*

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

- إنشاء نحو ألفيْ فصل رياض أطفال من خلال هيئة الأبنية التعليمية.
- تطبيق مشروع إتاحة الغذاء لأطفال رياض أطفال، فى إطار تعاون وزارة التربية والتعليم مع برنامج الغذاء العالمى.
- تدريب ١٥,٢ ألف معلمّة وموجهة فى رياض الأطفال بهدف رفع كفاءة المعلمين بتلك المرحلة، فضلاً عن تدريب ٥٤٠ مشرفة من مشرفات رياض أطفال وذلك من خلال برامج بوزارة التضامن الاجتماعى.

وتنفيذاً لأهداف هذا البرنامج من توفير الرعاية التعليمية الكفء لأبناء مصر لمختلف المراحل التعليمية خاصةً التعليم العالى، كان لابد من الاهتمام بتطوير البنية التشريعية والقانونية للجامعات المصرية، وفى هذا الإطار يتم العمل على **"تعديل اللوائح الطلابية"**، والذى تمَّ فى سياقه زيادة الدعم المخصص للطلاب ليصل إلى ٣٢ مليون جنيه فى العام الدراسى الحالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

مشروع تشجيع الجامعات خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥- يونيو ٢٠٠٧

البيان	عدد جامعات (جامعة)	عدد الكليات (كلية)
جامعات أهلية وخاصة تمت الموافقة على إنشائها	٤	٢٢
جامعات خاصة صدر قرار جمهورى بإنشائها	١	٣
جامعات خاصة بدأت الدراسة بها اعتباراً من العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧	٤	٢٠

المصدر: وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

وفى سبيل استيعاب الأعداد المتزايدة من طلاب التعليم العالى، وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية، تعمل الحكومة على **"تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة وقيام كل جامعة منها بعمل توأمة مع إحدى الجامعات فى الخارج"**، وذلك بهدف رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالى، وإدخال تخصصات علمية جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية، فضلاً عن تحسين مستوى أداء الجامعات الخاصة. وفى هذا السياق تمت الموافقة على إنشاء خمس جامعات خاصة بدأت الدراسة بأربع جامعات منها.

برنامج تعلّم باستمرار

ومن أجل تنمية ثقافة التعلُّم المستمر بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وحرصاً على توفير الأدوات الحديثة اللازمة لذلك، تمَّ **"إنشاء مركز تنافسى للتعلُّم الإلكترونى"** بالقرية الذكية وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة فى مجال البرمجيات.

أحد الدورات التى يقوم بها المركز التنافسى للتعلم الإلكترونى

وفى نفس السياق يتم العمل على **"نشر خدمة الإنترنت فائق السرعة"**، حيث تمَّ توصيل الخدمة لعدد ٢,٥ مليون مستخدم، كما تمَّ تشغيل ٢٨٥ ألف خط إنترنت فائق السرعة، وقد بلغ إجمالى عدد الشركات المُقدِّمة للخدمة ٢٠٠ شركة، وذلك منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧.

برنامج امتلك بيتك

نظراً لأهمية توفير نظم أفضل للطبقة المتوسطة تستطيع من خلالها امتلاك المسكن الملائم، تتبنَّى حكومة الحزب عدداً من المشروعات التى تهدف لتسهيل تملك الوحدات السكنية، وفقاً لإمكانيات الطبقة

الوسطى وقدرتها الشرائية. وعليه تقوم الحكومة بالعمل على **"إتاحة أراضي حول المدن الرئيسية بأسعار مناسبة"**، وقد تم:

- طرح ٣٨,٥ ألف قطعة أرض بالمدن العمرانية الجديدة منذ بدء تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى سبتمبر ٢٠٠٧.
- الاتفاق بين وزارة الإسكان والقطاع الخاص على توفير ما يزيد عن ٣١ ألف وحدة سكنية تتراوح مساحتها بين ٩٠–١٥٠ متراً مربعاً، وذلك ضمن اتفاق للحصول على وحدات كاملة التشطيب مقابل أراضى خصصتها هيئة المجتمعات العمرانية لأحد مشروعات التنمية العمرانية الكبرى.

وفى إطار تسهيل عملية تملك الوحدات السكنية، تولّى حكومة الحزب اهتمامها كبيراً من أجل **"تنشيط قطاع التمويل العقارى"** بما يشمل التطوير التشريعى للسوق، مع تسهيل عملية تملك الوحدات السكنية والأراضى من خلال تفعيل قانون التمويل العقارى، الذى يهدف إلى تلبية طموح المواطن المصرى فى امتلاك المسكن المناسب، وفى هذا السياق جاءت أهم الجهود منذ بداية البرنامج الانتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧ كالتالى:

- إقرار بعض التعديلات التشريعية المتعلقة بمشروع السجل العينى، وتخفيض رسوم تسجيل العقارات، وتوحيد نماذج التمويل العقارى، وكذلك عدم خضوع اتفاقات التمويل العقارى لضريبة الدمغة النسبية
- استفادة عدد ٣٠٠٥ حالة لتملك وحدات سكنية مدعومة عن طريق نظام التمويل العقارى، وبدعم من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بما يصل إلى ١٥٪ من سعر الوحدة، بإجمالى قيمة دعم بلغ ٢٦ مليون جنيه.

- خصصت الحكومة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه للحساب الخاص بصندوق بهدف ودعم نشاط التمويل العقارى بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٤ تستهدف دعم ١٠ آلاف وحدة سكنية، تم تمويلها من حصيلة الرسوم المفروضة على صادرات الأسمنت والحديد.
- إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالهيئة العامة لشؤون التمويل العقارى، وتأسيس الشركة المصرية لإعادة التمويل العقارى بهدف تنشيط السوق الثانوى.
- منح ترخيص لعدد ١٤ وكيل عقارى لمزاولة نشاط التمويل العقارى، ووضع الضوابط الخاصة بشراء محفظة تمويل عقارى من شركات التنمية العقارية، وذلك فى سياق تنظيم السوق.

أرصدة مستحقات التمويل العقارى موزعة جغرافياً بشركات التمويل العقارى حتى آخر يونيو ٢٠٠٧
(التعمير المصرية تمويل)

المحافظة	إجمالى عدد المستثمرين	قيمة التمويل (مليون الجنيه)
القاهرة	١٠٦٤	١٤٠,٣
الجيزة	٥٥٨	١٨٩,٩
القليوبية	٢	٠,١٨٤
الإسكندرية	٨٤	١٨,٤٩
أسوان	٣	٠,١٨٧
مرسى مطروح	٥	٧,٣٩
بورسعيد	٢	٠,٤٦
السويس	٥	٢,١٧
أسيوط	١	٠,٠٨٤
الدقهلية	٢	٠,٠٥٢
البحيرة	٢	٠,٣١٦
الشرقية	١	٠,٠٦٣
الغربية	١	٠,١٠٢
الأقصر	١	٠,٦٥٠
دمياط	١	١,٩
الإسماعيلية	١	٠,٠٥٩
البحر الأحمر	٢	١,٥٥
الإجمالى	١٧٣٥	٣٦٣

المصدر: وزارة الاستثمار.

برنامج مستوى معيشة أفضل

إيماناً من حكومة الحزب بأهمية الارتقاء بمستوى معيشة أفضل للطبقة المتوسطة، من خلال تشجيع الأفراد على ممارسة الرياضة، وتحسين مستوى خدمات النقل والمواصلات المقدَّمة للمواطنين، فقد تبنىَّ البرنامج الانتخابى عدداً من المشروعات لبلوغ ذلك.

ففى سبيل تشجيع الأفراد على ممارسة الرياضة من خلال إقامة أندية رياضية وملاعب مفتوحة، تبنَّى الحزب وحكومته عدداً من الجهود الهادفة لتوفير

الأندية الرياضية المطروحة للبيع خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧

المدينة	عدد الأندية (نادى)	المساحة (ألف متر مربع)
مدينة الشروق	١	٣٣,٦
مدينة الشيخ زايد	١	٣٢,٩

المصدر: المجلس القومى للرياضة.

الأماكن المناسبة لممارسة مختلف أنواع الرياضة. وتعمل على **"تشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإقامة ٥٠ نادياً خلال ٦ سنوات"**. وفي هذا الصدد تمّ تخصيص ٤٨ قطعة أرض بالمدن الجديدة والتي سيتم طرحها للبيع على المستثمرين. كما تمّ طرح قطعتيْ أرض بمدينتيْ الشروق والشيخ زايد لإقامة ناديين عليها.

ويتم في نفس السياق العمل على **"إقامة مجموعة من الملاعب المفتوحة في الأحياء بأسعار رمزية"**، بهدف توسيع قاعدة الممارسة لمختلف أعمار وفئات المجتمع، حيث تمّ تحديد الأراضي الصالحة لإقامة الملاعب، وعددها ٢٨ موقعاً في ٧ محافظات منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابي حتى يونيو ٢٠٠٧.

وفي سياق تنفيذ المشروع الخاص بـ**"تاكسي العاصمة"** الذي نتج عنه تشغيل ١٠٣٣ سيارة تاكسي منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابي وحتى يونيو ٢٠٠٧.

توزيع الأراضي التي تمّ تخصيصها لإقامة الأندية في المدن الجديدة خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧

المدينة	عدد الأندية (نادي)	المدينة	عدد الأندية (نادي)
أسيوط الجديدة	٥	العبور	٢
برج العرب	٤	الشروق	٢
العاشر من رمضان	٤	سوهاج الجديدة	٢
٦ أكتوبر	٣	قنا الجديدة	٢
القاهرة الجديدة	٣	أسوان	٢
بدر	٣	الشيخ زايد	١
السادات	٣	الصالحية	١
دمياط	٣	الفيوم	١
بني سويف	٣	طيبة	١
المنيا الجديدة	٣		

المصدر: المجلس القومي للرياضة.

مشروع تاكسي العاصمة خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٥– يونيو ٢٠٠٧

البيان	سبتمبر ٢٠٠٦– يونيو ٢٠٠٧	سبتمبر ٢٠٠٥ – أغسطس ٢٠٠٦	إجمالي الفترة
عدد سيارات تاكسي العاصمة التي تمّ تشغيلها (تاكسي)	٨٣٨	١٩٥	١٠٣٣

المصدر: وزارة الدولة للتنمية المحلية.

برنامج الارتقاء بالخدمات الشبابية والرياضية

يحرص البرنامج الانتخابى على توفير وإتاحة الخدمات الشبابية والرياضية لمختلف الأعمار ولجميع الأفراد خاصةً فى القرى والمدن التى لا يتوافر بها إمكانية ممارسة الرياضات المختلفة، ولذلك فقد عملت الحكومة على" النهوض بخدمات وأنشطة الشباب والرياضة"، والتى جاءت أهم نتائجه كالتالى:

- الانتهاء من المرحلة الأولى من المدينة الشبابية بأبى قير بمحافظة الإسكندرية والتى تستوعب ٩٠٠ فرد.
- الإنتهاء من المدينة الشبابية برأس البر بمحافظة دمياط بطاقة استيعابية تصل إلى ٣٠٠ فرد.
- البدء فى تجهيز عدد ٧٣٢ نادياً لتكنولوجيا المعلومات فى المحافظات المختلفة.
- الإنتهاء من البنية التحتية لعدد ٢٩١ نادياً لتكنولوجياالمعلومات فى مختلف المحافظات (الشرقية – الدقهلية – دمياط – الغربية – القليوبية)، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك خلال العام الثانى من تنفيذ البرنامج الانتخابى.
- إنشاء ٣ مراكز للتعليم المدنى بكل من محافظات القاهرة، والإسكندرية، وسوهاج.

أندية تكنولوجيا المعلومات التى تمّ الانتهاء من البنية التحتية لها وجارى تزويدها بالحاسب الآلى خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦ – يوليو ٢٠٠٧

المحافظة	عدد أندية تكنولوجيا المعلومات (نادى)
الشرقية	١١٣
الغربية	٧٠
دمياط	٤٢
القليوبية	٤١
الدقهلية	٢٥
الإجمالى	٢٩١

المصدر: المجلس القومى للشباب.

برنامج تنمية قطاع الاتصالات وبناء مجتمع المعلومات

تزايدت الأهمية التى حظى بها قطاع الاتصالات خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تعكسه المؤشّرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد تمّ تبنّى العديد من المشروعات بهدف نشر استخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى مختلف محافظات الجمهورية.

مؤشرات أساسية لقطاع الاتصالات

- *سجل عدد الشركات المقدمة لخدمات الانترنت ٢٠٧ شركة حتى أغسطس ٢٠٠٧.*
- *سجل عدد مستخدمى شبكة الإنترنت ٧,٦ مليون مستخدم حتى أغسطس ٢٠٠٧.*
- *ارتفاع السعة الدولية للاتصال بالإنترنت بنحو ٢٦,٣٪.*
- *بلغ عدد المستفيدين من خدمة الإنترنت فائق السرعة ٣٣٩,٨ ألف مستفيد حتى أغسطس ٢٠٠٧.*
- *بلغ إجمالى عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول فى مصر ٢٥,٦ مليون مشترك حتى أغسطس ٢٠٠٧.*

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويأتى فى هذا الإطار "**تطوير المحتوى الإلكترونى العربى**" حيث تمّ الانتهاء من تحويل ٤١٥ كتاباً و١٥٠ مسرحية إلى صورة رقمية منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يوليو ٢٠٠٧.

أحد المعارض التى تقوم بتسويق الحاسبات الآلية

بالإضافة إلى نشر تكنولوجيا المعلومات ومحو الأمية التكنولوجية فى المجتمع المصرى، حيث تم التيسير على المواطنين للحصول على حاسبات آلية منخفضة التكاليف ذات جودة عالية. هذا وقد تمّ بيع ١٦١,٣ ألف حاسب آلى، وذلك منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧، استحوذت القاهرة الكبرى على أعلى نصيب من عدد إجمالى الأجهزة المباعة بنسبة ٦٥٪.

سنترال غرب المنصورة – محافظة الدقهلية

كما تعمل الحكومة على" **توفير الخدمة التليفونية فى الريف**" وقـــــد تمّ الانتهاء من الجهود التالية:

- توفير ٨٠,١ ألف خط فى ٩ محافظات من خلال إنشاء ٦ سنترالات و٣٣ كابينة تليفونية جديدة.
- إنشاء ٥٤ محطة تليفونية لاسلكية بالمناطق الريفية بإجمـالى ٦٠,٣٥ ألـف خـط لاسـلكى فـى ١٥ محافظة.
- تزويـد ٧ محطّـات تليفونيـة لاسـلكية بالمنـاطق الريفية بخمس محافظات بإجمالى ٦,٥ ألف خط.
- تنفيذ ١٤٧,٩ ألف خط من إجمالى عدد خطوط الشبكة النحاسية والذى يبلـغ ٨٢١,٩ ألـف خـط فى ١٥ محافظة.

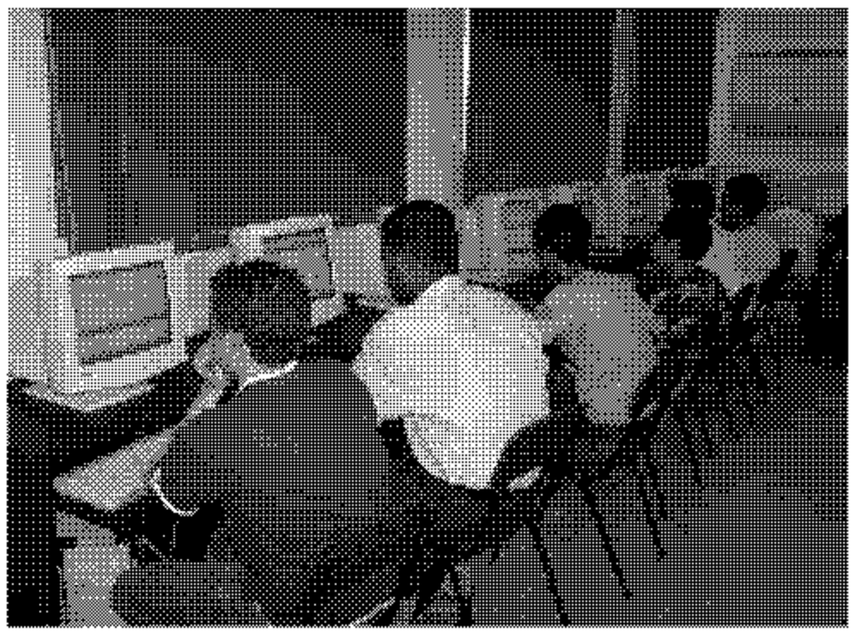

أحد نوادى تكنولوجيا المعلومات

كمـا تتبنـى حكومـــة الحـــزب "**إنشاء نوادى تكنولوجيا المعلومات**" والـذى تمّ فيـه الانتهاء من إنشاء ١,٥٣٤ ألف نادى لتكنولوجيا المعلومات منذ بداية المشروع وحتـى يونيـو ٢٠٠٧، وقـد جاءت القاهرة فى المرتبة الأولى من حيث عدد النوادى التى تمّ إنشاؤها بنسبة ١٩,٦٪ من إجمالى النوادى.

وفـــى إطـــــار "**الحاضنات التكنولوجية**"، تمّ الانتهاء من إنشاء ٨ حاضنات بمحافظة الجيزة بمدينة ٦ أكتوبر، وجارى العمل على إنشاء ١٠ حاضنات أخرى، وذلك منذ بدء البرنامج الانتخابى وحتى يونيو ٢٠٠٧. وفى إطار "**إنشاء صناديق تمويل المخاطر فى مجال تكنولوجيا المعلومات**"، تـم الانتهـــاء مـــن إنشـــاء صنـــدوق برأسمال ٥٠ مليون جنيه، كما تمّ تمويل ١٠ شركات فى القاهرة، وذلك منذ البدء فى المشروع وحتى يونيو ٢٠٠٧. كما أنه جارى حالياً التوسع فى إنشاء صندوق رأسمال المخاطر برأسمال ٢٥٠ مليون جنيه، واختيار ١٠ شركات أخرى تحدد مواقعها حين يتم اختيارها.

برنامج الارتقاء بثقافة المواطن المصرى

تُعدُّ ثقافة المجتمع من المحددات الرئيسية لتقدم المجتمعات، ويتبنَّى الحزب وحكومته برنامج **" الارتقاء بثقافة المواطن المصرى"** والذى يتم تنفيذه من خلال عدد من المشروعات التى تعمل على زيادة ثقافة ووعى المواطن المصرى.

فهناك **"تطوير المجالات الفنية"**، والذى حقق فى إطاره العديد من الجهود خلال العام الثانى من البرنامج الانتخابى من أبرزها إنشاء ٦٠ مكتبة فى قرى ونجوع الأقاليم بالمحافظات المختلفة والتى تمثِّل مركزاً ثقافياً متكاملاً يضم نوادى الأدب والمسرح والطفل وتكنولوجيا المعلومات، وتقديم الخدمة المكتبية بالتجمعات الشعبية من خلال المكتبات المتنقلة، بالإضافة إلى تنفيذ خطة وزارة الثقافة الشاملة لتطوير كافة المسارح القائمة وإضافة مسارح كبرى بالأقاليم، وهذا إلى جانب المشاركة فى ١٨ معرضاً للكتاب بمختلف المحافظات، وتنفيذ عدد ٨٠٢ نشاط فنى فى مختلف فروع الثقافة والفن من خلال ١١ مركزاً للإبداع.

ومن أجل تعظيم الاستفادة من ثرواتنا التاريخية، تتبنى حكومة الحزب **"تطوير وإنشاء المتاحف"**، وفى هذا الإطار تمّ إنشاء متحفين فنيين، بالإضافة إلى ٧ متاحف أثرية أخرى، إلى جانب تطوير ٥ متاحف فنية و ٧ متاحف أثرية، فضلاً عن تطوير ٣٦ مخزن متحفى على مستوى الجمهورية.

ويعتبر مشروع إنشاء المتحف المصرى من المشروعات الثقافية العالمية الكبرى على مستوى القرن المقبل والذى يهتم بعرض تاريخ الحضارة الفرعونية، ويقام على مساحة ١١٧ فداناً ، وجدير بالذكر أنه يجرى العمل على تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع والتى تشمل (مركز ترميم الآثار والمخازن الأثرية– محطة الطاقة الكهربائية– مركز الإطفاء)، ذلك إلى جانب مشروع إنشاء المتحف القومى للحضارة المصرية الذى يعرض تاريخ الحضارة فى مصر منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى اليوم والذى من المخطط له أن يضم ٥٠ ألف قطعة أثرية تحكى مراحل تطور الحضارة المصرية، ومن المخطط الانتهاء من إنشائه خلال ٦ سنوات، ويجرى الآن العمل فى المرحلة الأولى للمشروع والتى تتضمن الانتهاء من الأعمال الإنشائية والكهروميكانيكية.

مصر قوية وآمنة

دور قيادي إقليمياً .. ومكانة متميزة دولياً

"مساندة بناء الدولة الفلسطينية..."

"التضامن مع العراق حفاظاً على استقراره ووحدة أراضيه..."

"رؤية واضحة وتحرك ملموس نحو تعميق العلاقات مع السودان..."

"توثيق العلاقات مع القوي الكبرى لخدمة أهداف التنمية في الداخل..."

"تلك هي تعهدات الرئيس من أجل الحفاظ على مصر قوية وآمنة..."

مقتطفات من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠٥

- إستمرار التحرك الفاعل عربيا ودوليا بهدف وقف أي محاولات إسرائيلية لفرض أي واقع جديد على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وإحياء مسار التسوية السليمة في الشرق الأوسط .
- مواصلة التحرك النشط والفعال تجاه السودان حفاظاً على وحدته وسيادته واستقراره.
- تحركات على الساحتين العربية والدولية لتدعيم وحده العراق وسلامته الإقليمية ، واستعادة الأمن والاستقرار فيه .
- دخول اتفاقية اغاديير التي تم توقيعها عام ٢٠٠٤ بين المغرب وتونس والأردن حيز النفاذ في يوليو ٢٠٠٧ ، مما سيؤدى إلى تعميق التجارة العربية البينية.
- اعتماد خطه العمل المصرية الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبي في مارس ٢٠٠٧.
- فوز مصر بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو ٢٠٠٧.

تحكم تحركات حكومة الحزب الخارجية رؤية واضحة تقوم على أساس مبادئ الحق والعدالة والشرعية الدولية من ناحية، وضرورة صون المصالح المصرية الأمنية والسياسية والتنموية من ناحية أخرى. وتؤمن حكومة الحزب فى هذا الصدد بوجود تكامل وتشابك بين السياستين الخارجية والداخلية، ولذلك فقد اتبعت سياسة خارجية نشطة ومتوازنة، تحمى أمنها القومى من أى أخطار تحدق به، وتدفع فى ذات الوقت بعجلة التنمية الاقتصادية والتطوير السياسى فى الداخل.

ويتحقق ذلك من خلال العمل على ضمان الاستقرار والسلام فى المنطقة، الذى يكفل رخاء مصر وتقدمها؛ وعن طريق بناء جسور من التواصل والدعم المتبادل والمصالح المشتركة مع دول الجوار والقوى الكبرى، وفى مقدماتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى؛ وتحقيق مكانة متميزة فى الأسواق الدولية؛ بما يساهم فى جذب مزيد من الاستثمارات والسياحة الأجنبية إلى أرضنا، ويساعد على نقل التكنولوجيات والتقنيات المتطورة إلى مصانعنا، ويعمل على توسيع الأسواق التجارية لصادراتنا، وتوفير مزيد من فرص العمل لشبابنا. فالسياسة الخارجية لحكومة الحزب إنما هى أداة توظفها لخدمة أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الإصلاح فى الداخل، بما يضمن مستوى معيشة أفضل للمواطن المصرى.

وقد تمثّلت تحركات مصر الخارجية على المستويين الإقليمى والدولى فى الآتى:

- **مساندة بناء الدولة الفلسطينية**

استمرت القضية الفلسطينية فى احتلال مكانة متقدمة على قائمة اهتمامات وتحركات حكومة الحزب، حيث بذلت جهوداً مكثفة ومتواصلة لمساعدة الشعب الفلسطينى على الحصول على حقوقه المشروعة، من خلال طرح قضاياه على الساحة الدولية، ودعم مواقفه التفاوضية، والدفع فى اتجاه وحدة الصف العربى خلفه، ووحدته هو ذاته خلف قضيته، مع عدم التدخل فى شئونه الداخلية. كما عملت حكومة الحزب على تخفيف معاناة الشعب الفلسطينى، وتعظيم قدرة مؤسساته الوطنية، والنهوض ببنيته الأساسية، وتنمية موارده البشرية وكوادره الفنية.

وقد تمثلت أهم جهود حكومة الحزب فى الآتى:

- استمرار الدفع بشكل صارم فى اتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، استناداً إلى مقررات الشرعية الدولية. والتحرك عربياً ودولياً بهدف وقف أى محاولات إسرائيلية للفرض أى واقع جديد على الأرض فى المناطق الفلسطينية المحتلة، وإحياء مسار التسوية، بما يحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة ويفتح الطريق لقيام الدولة الفلسطينية.

- العمل على إيجاد توافق إقليمى ودولى حول صيغة التسوية التى تحكم قضايا الوضع الدائم على المسار الفلسطينى، وهى الحدود والمياه والمستوطنات.

- العمل على تعزيز التفاهم بين الفصائل الفلسطينية والتقريب بين مواقفها، بهدف تحقيق التوافق الداخلى، ووحدة الصف الفلسطينى، وضمان حرية واستقلال القرار الفلسطينى.

- دعم الاقتصاد الفلسطينى والتحرك فى إطار محاور متعددة لمساعدة الشعب الفلسطينى على مواجهة المأزق الاقتصادى الذى يمر به. وقد نتج عن قمة شرم الشيخ الرباعية فى يوليو ٢٠٠٧ الإفراج عن بعض أموال الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية والتى كانت تحتجزها إسرائيل.

- بذل جهد وافر لحل مشكلات العالقين الفلسطينيين على الجانب المصرى من معبر رفح، من خلال توفير مساعدات إنسانية وتسهيل مرورهم لقطاع غزة من خلال معبر العوجة ببيت حانون.

- العمل فى إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – والذى فازت مصر بعضويته فى مايو ٢٠٠٧ – على دفع جهود دعم القضية الفلسطينية، من خلال المساهمة فى إدراج مسألة الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة كبند رئيسى على جدول أعمال المجلس،

وضمان ألا تنتهي ولاية المقرر الخاص المعنى بأوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلى.

• تعميق العلاقات مع السودان

حرصت حكومة الحزب على مواصلة تحركها النشط والفعال تجاه السودان بهدف الحفاظ على وحدته واستقراره والتخفيف من محنة شعبه، وذلك فى ضوء العلاقات التاريخية والإستراتيجية الوثيقة بين مصر والسودان، وارتباط أمنهما القومى بتحقيق الأمن والسلام فيه. وقد تركزت جهود حكومة الحزب فى هذا الصدد على العمل على مسارين متوازيين، أولهما فى اتجاه تعزيز الأمن والسلام فى كافة أنحاء البلاد، وخاصةً فى الجنوب، والمساهمة فى إيجاد حل للنزاع الدائر فى إقليم دارفور، وثانيهما فى اتجاه توسيع دائرة التعاون المشترك فى مجالات البنية الأساسية، والزراعة، والطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية. وقد تمثلت تلك الجهود فى الآتى:

أهم الجهود المصرية فى تعزيز التكامل مع السودان

- *القيام بدور محورى فى التوصل إلى اتفاق أبوجا للسلام فى دارفور فى ٥ مايو ٢٠٠٦.*
- *الاستعداد للمساهمة بوحدات من القوات المسلحة والشرطة فى القوة المشتركة فى دارفور تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى.*
- *مواصلة المساعدات المصرية الرسمية والشعبية لدعم شعب دارفور والتخفيف من حدة محنته.*
- *تعميق التعاون مع السودان فى مجالات عديدة منها الزراعة والصحة والتعليم والبنية الأساسية.*

المصدر: وزارة الخارجية، وزارة التعاون الدولى.

● **فى إطار التحرك على مسار تعزيز الأمن والاستقرار فى السودان**

– المشاركة بأكبر مكون فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى جنوب السودان والمساهمة بفريق من المراقبين العسكريين ورجال الشرطة فى البعثة العسكرية الإفريقية فى دارفور.

– عرض المساهمة بوحدات من القوات المسلحة والشرطة فى القوة المشتركة فى دارفور تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى.

– تقديم مشروع قرار فى يونيو ٢٠٠٧، بالاشتراك مع الاتحاد الأوربى، فى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع فى دارفور، اعتمده المجلس بتوافق الآراء، بما يضمن التناول الموضوعى لهذه الأوضاع من جانب الدول الأعضاء بالمجلس.

– إنشاء مكتب دبلوماسى مصرى بدارفور تشرف عليه السفارة فى الخرطوم بهدف متابعة الأوضاع فى الأقليم عن قرب.

- **التضامن مع العراق، والحفاظ على استقراره ووحدة أراضيه**

واصلت حكومة الحزب تحركاتها على الساحتين العربية والدولية للمساعدة فى تطبيع الأوضاع فى العراق بما يمكنه من تضميد جراحه والنهوض من جديد، وذلك من خلال العمل على تدعيم وحدة وسيادة العراق وسلامته الإقليمية، وتحقيق الأمن والاستقرار فيه، والمساهمة فى جهود إعادة الاعمار، وبناء قدراته الوطنية، وتخفيف معاناة شعبه، ووضع حد للاقتتال الدائر فيه.

أهم الجهود المصرية فى تكثيف التضامن مع العراق

- *العمل على ضمان الحضور العربى الفاعل بشأن قضايا العراق حتى لا تُترك الساحة خالية أمام أطراف أخرى لتقرر مصير العراق.*
- *استضافة مؤتمر العهد الدولى حول العراق، والمؤتمر الموسع لوزراء خارجية دول الجوار فى مايو ٢٠٠٧.*
- *الاستمرار فى بناء القدرات الوطنية العراقية، وتدريب الكوادر اللازمة لإعادة بناء مؤسسات العراق في مختلف المجالات.*

المصدر: وزارة الخارجية.

وقد ساهمت حكومة الحزب فى ضمان الحضور العربى الفاعل بشأن قضايا العراق حتى لا تُترك الساحة خالية أمام أطراف إقليمية ودولية أخرى لتقرر مستقبل العراق. وقد عملت فى هذا الصدد على الحفاظ على توافق عربى جماعى إزاء تطور الأوضاع فى العراق، كان نقطة الانطلاق لتحرك مكثف لمحاولة احتواء الأزمة التى يمر بها. وتجسد هذا التحرك فى استضافة مصر لعديد من المؤتمرات، كانا أهمها مؤتمر "العهد الدولى حول العراق"، والمؤتمر الموسع لوزراء خارجية دول الجوار العراق (شارك فيه الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ودول مجموعة الثمانى الصناعية)، وذلك فى مايو ٢٠٠٧. وقد أكدت مصر خلال المؤتمرين موقفها الداعم للعراق، القائم على حتمية تحقيق الأمن والاستقرار فيه، وضرورة العمل على تحسين المناخ الإقليمى المحيط به.

كما استمرت مساهمة حكومة الحزب فى بناء القدرات الوطنية العراقية، وتدريب الكوادر اللازمة لإعادة بناء مؤسسات العراق فى مختلف المجالات، حيث تمَّ تدريب ٤٨٠ طبيباً وممرضاً عراقياً فى مصر (فى إطار التعاون الثلاثى مع اليابان)، ومجموعات من الدبلوماسيين والقضاة ووكلاء النيابة العراقيين وعناصر من الشرطة العراقية (فى إطار التعاون الثلاثى مع الأمم المتحدة)، بالإضافة إلى دورات تدريبية

للعاملين فى القطاع الزراعى فى حكومة إقليم كردستان. هذا، ونظراً لأهمية توافر قوات دفاع عراقية وطنية مدربة، أعربت حكومة الحزب للعراق عن استعدادها لتدريب قوات عسكرية عراقية فى مصر.

- **دعم ومساندة الشعب اللبنانى**

أولت حكومة الحزب اهتماماً خاصاً بالقضية اللبنانية، حيث لعبت دوراً بارزاً فى إطار مساندة لبنان –حكومةً وشعباً– تجاوز محنه المتكررة، وذلك من خلال تقديم الدعم السياسى والاقتصادى، فضلاً عن المشاركة فى عملية إعادة إعمار البلاد.

وفى هذا الإطار شاركت مصر ضمن الوفد العربى الذى شكله مجلس وزراء الخارجية العرب لزيارة لبنان فى يونيو ٢٠٠٧، للالتقاء مع الزعامات السياسية اللبنانية للعمل على حل الأزمة القائمة.

وفى إطار حرص حكومة الحزب على مساندة لبنان اقتصادياً، قامت بإرسال مساعدات إنسانية لدعم الحكومة اللبنانية فى مواجهة التحديات التى فرضتها أزمة النهر البارد، وقد شملت المساعدات أغذية وأدوية ومستلزمات طبية للمستشفى الميدانى الذى أقامته القوات المسلحة فى لبنان فى الصيف الماضى، كما أرسلت طائرتين عسكريتين محملتين بالأغذية والمستلزمات الطبية. وقدمت حكومة الحزب مساهمة قدرها ٤٤ مليون دولار فى صورة مشروعات تنفذ على مدى خمس سنوات، ذلك إضافة إلى ما قدمته من مساهمات من قبل لإعادة إعمار لبنان بعد العدوان الاسرائيلى عليها فى العام الماضى.

• تدعيم العلاقات المصرية الأفريقية

حظيت العلاقات المصرية بالدول الأفريقية باهتمام خاص علي أجندة حكومة الحزب، سواءً سياسياً أو تجارياً أو ثقافياً، وذلك نظراً لارتباط مصر تاريخياً وحضارياً بالقارة الأفريقية وقضاياها. وعلى هذا الأساس، فقد حرصت حكومة الحزب على مواصلة تعميق علاقاتها الثنائية بمختلف دول القارة، ومع دول حوض النيل منها على وجه الخصوص، كما عملت على تعزيز دورها وإسهامها فى العمل الجماعى الأفريقى، سواء فى إطار الاتحاد الأفريقى وأجهزته المختلفة، أو من خلال التجمعات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية التى تتمتع مصر بعضويتها. وتجسد جهد حكومة الحزب فى تدعيم العلاقات المصرية الأفريقى فى الآتى:

أهم الجهود المصرية فى تدعيم العلاقات المصرية الأفريقية

- *تنامي دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا فى العديد من المجالات.*
- *مشاركة مصر فى المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة فى الخدمات ووضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع التى تتبادل بين دول الكوميسا.*
- *القيام بدور نشط وبناء فى إطار مجلس السلم والأمن الأفريقى الذى تحظى مصر بعضويته منذ مارس ٢٠٠٦، وذلك بهدف تعزيز ودفع الجهود الرامية لحل النزاعات الأفريقية ودعم الأمن والاستقرار فى القارة.*
- *المساهمة بشكل محوري وإيجابى فى المفاوضات الجارية بين دول حوض النيل حول الصيغة النهائية للإطار المؤسسى والقانوني لـ"مبادرة حوض النيل" بهدف التوصل إلى اتفاق تام بشأنه بين كافة الأطراف المعنية.*

المصدر: وزارة الخارجية.

- زيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الأفريقية بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة. هذا، وجارى التفاوض لتحرير التجارة فى الخدمات ووضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع التى تتبادل بين دول الكوميسا.

- المشاركة الفعالة فى التجمعات الإقتصادية الأفريقية ومنها الكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء.

- تعاظم دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا فى العديد من المجالات، من خلال إيفاد خبراء مصريين للعديد من دول القارة، وتنظيم دورات تدريبية للكوادر الفنية الأفريقية،

وتخصيص عدد كبير من المنح الدراسية للطلبة الأفارقة فى الجامعات والمعاهد المصرية، فضلاً عن تنامى دور الصندوق فى مجال المساعدات الإنسانية التى يقدمها للدول الأفريقية.

- لعب دور رائد فى إطار مبادرة النيباد، باعتبار مصر إحدى الدول المؤسسة للمبادرة، والمشاركة فى مختلف المؤتمرات واللقاءات التى تمّت فى إطار المبادرة.

- القيام بدور نشط وبناء فى إطار مجلس السلم والأمن الأفريقى الذى تحظى مصر بعضويته منذ مارس ٢٠٠٦، وذلك بهدف تعزيز ودفع الجهود الرامية لحل النزاعات الأفريقى ودعم الأمن والاستقرار فى القارة.

- المساهمة بشكل محورى وإيجابى فى المفاوضات الجارية بين دول حوض النيل حول الصيغة النهائية للإطار المؤسسى والقانونى لـ"مبادرة حوض النيل". ويساعد الدور البناء الذى تلعبه مصر فى هذه المفاوضات على قرب التوصل إلى نقطة الاتفاق التام بين كافة الأطراف المعنية، مما يفتح الباب واسعاً لتعزيز التعاون بينها، وتعظيم العائد من الموارد المائية المتاحة، وتنفيذ مشروعات مشتركة، تحقق مصالحها جميعاً.

- **تعميق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية**

ينبع اهتمام حكومة الحزب بتعزيز أطر التعاون السياسى والاقتصادى مع والولايات المتحدة من إدراك راسخ بوجود علاقة مصالح قوية ومتشعبة معها، غير قابلة للتجاوز، تقوم على أساس من التعاون والاحترام المتبادل، وتسمح بوجود مساحة من الاتفاق فى الرؤى وأخرى من الاختلاف. وتساهم هذه العلاقة الإستراتيجية ليس فقط فى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ولكن أيضاً فى التأثير على توجهات السياسة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا إقليمية شديدة الأهمية بالنسبة لمصر وللمنطقة، سواء القضية الفلسطينية، أو العراقية، أو السودانية. ويظهر اهتمام حكومة الحزب بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال الآتى:

- مواصلة تنشيط المشاورات الثنائية السياسية، في إطار الحوار الاستراتيجي الذي اتفقت حكومة الحزب مع الولايات المتحدة على إحيائه وتفعيله في يوليو ٢٠٠٦، والذي شهد جولات متعددة منذ ذلك الحين.

أهم الجهود المصرية فى تعميق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

- *مواصلة تنشيط المشاورات الثنائية فى إطار الحوار الاستراتيجى الذى تم تفعيله وإحيائه مع الجانب الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٦.*
- *مليار و٢٧٥ مليون دولار قيمة الصادرات المصرية من منظومة المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة منذ بدء سريان البروتوكول وحتى يونيو ٢٠٠٧، مقارنةً بنحو ٥٧٠ مليون دولار فى يونيو ٢٠٠٦، و٦١ مليون دولار فى يونيو ٢٠٠٥.*

المصدر: وزارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة.

- استمرار التشاور حول مستقبل برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بعد عام ٢٠٠٨، للتوصل إلى تصور شامل يتفق مع أولويات السياسة التنموية المصرية.

وعلى مستوى المساعدات العسكرية، فقد وافقت الإدارة الأمريكية فى يوليو ٢٠٠٧ على تثبيت المساعدات العسكرية لمصر على مستواها الحالى ولمدة عشر سنوات مقبلة بقيمة ١,٣ مليار دولار سنوياً.

- العمل على إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية بين البلدين بحيث ترتكز بشكل أكبر على التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى وتشجيع الاستثمار بدلاً من برنامج المساعدات، بما يفتح آفاقاً جديدة للصادرات المصرية، ويجذب الاستثمارات الأمريكية لأغراض التنمية الاقتصادية الوطنية.

- أدت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة إلى زيادة كبيرة فى الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى، حيث ارتفعت قيمة صادرات تلك المناطق من ٥٠٩,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ -٢٠٠٦ إلى ٧٠٣,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ -٢٠٠٧.

• تدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى

واصلت حكومة الحزب الجهود التى بذلتها فى السنوات الماضية لتطور وتنوع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى، إدراكاً منها بضرورة تحقيق التوازن فى علاقاتها الخارجية من ناحية، وبأهمية تعميق الروابط السياسية والاقتصادية مع هذا الشريك الاستراتيجى من ناحية أخرى، وذلك بهدف المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة وزيادة الاندماج فى الاقتصاد العالمى ودعم المواقف المصرية إزاء القضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. فالاتحاد الأوروبى ليس فقط كيان اقتصادى عملاق، وإنما هو أيضاً إحدى القوى السياسية الكبرى التي تمارس دوراً هاماً فى التفاعل مع شئون الشرق الأوسط. هذا فضلاً عن

أهم الجهود المصرية فى تدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى

- *اعتماد خطة العمل المصرية الأوروبية فى إطار سياسة الجوار الأوروبى فى مارس ٢٠٠٧.*
- *توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع دول الافتا فى يناير ٢٠٠٧. وهى اتفاقية مكملة لاتفاقية الشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى، وقد بدأ تنفيذها فى أغسطس ٢٠٠٧.*
- *انضمام مصر بصفة مشارك فى يوليو ٢٠٠٧ لعضوية لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تضم الاقتصاديات الكبرى على مستوى العالم.*

المصدر: وزارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة.

كونه الشريك التجارى الأول لمصر، والمصدر الأول للسياحة فيها، وثانى أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تمثّل جهد حكومة الحزب لتدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبى فى الآتى:

- اعتماد خطة العمل المصرية الأوروبية فى إطار سياسة الجوار الأوروبى فى مارس ٢٠٠٧. وتتضمن الخطة أولويات التعاون المشترك التى سيجرى تنفيذها بين مصر والاتحاد الأوروبى بهدف دعم أولويات الإصلاح والتطوير المصرية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعميق الاندماج الاقتصادى بين الطرفين، بما فى ذلك إتاحة فرصة لزيادة استفادة مصر من مزايا السوق الأوروبي الموحد. كما تتيح خطة العمل الفرصة للاستفادة من الدعم الفني والخبرة الأوروبية لتدعيم القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة، وبناء القدرات المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا.

- التفاوض مع الاتحاد الأوروبي على مزيد من تحرير التجارة فى الخدمات والزراعة، فضلا عن التفاوض على صياغة بروتوكول موحد لفض المنازعات.

- توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع دول الافتا في يناير ٢٠٠٧، وهى اتفاقية مكملة لاتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقد بدأ تنفيذها فى أغسطس ٢٠٠٧.

- انضمام مصر بصفة مشارك في يوليو ٢٠٠٧ لعضوية لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تضم الاقتصاديات الكبرى على مستوى العالم. وتعد مصر أول دولة عربية وأفريقية تكتسب حق المشاركة فى هذه اللجنة، وهى المعنية برسم السياسات الدولية الخاصة بالاستثمار.

- **توثيق العلاقات التجارية مع القوى الاقتصادية الأخرى ودول المنطقة**

واصلت حكومة الحزب جهودها لتدعيم علاقاتها التجارية مع القوى الاقتصادية الأخرى ودول المنطقة، مما تمخض عن الآتي خلال الفترة الماضية:

تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري مع روسيا الاتحادية، حيث تم التوقيع في إبريل ٢٠٠٧ على اتفاق إقامة منطقة صناعية روسية متخصصة في مدينة برج العرب على مساحة مليون متر مربع باستثمارات من المنتظر أن تصل إلى ٢ مليار دولار، للقيام بمشروعات في مجالات عدة، من بينها إنتاج وتجميع السيارات وأجزاء الطائرات وصناعات الحاسب الآلي. هذا، وقد ارتفعت الصادرات المصرية إلى روسيا بنسبة ٥٢٪ عام ٢٠٠٦ مقارنةً بعام ٢٠٠٥.

أهم جهود توثيق العلاقات التجارية مع القوي الاقتصادية الأخرى ودول المنطقة

- *التوقيع في ٢٠٠٧ على أتفاق إقامة منطقة صناعية روسية متخصصة في مدينة برج العرب على مساحة مليون متر مربع باستثمارات من المنتظر أن تصل إلى ٢ مليار دولار.*
- *دخول اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها مع تركيا في عام ٢٠٠٥ حيز التنفيذ في مارس ٢٠٠٧.*
- *دخول اتفاقية أغادير التي تم توقيعها عام ٢٠٠٤ بين مصر والمغرب وتونس والأردن حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٧.*
- *استكمال المفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات ووضع نظام لقواعد المنشأ التفضيلية العربية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.*
- *الإعداد لبدء التفاوض على إقامة اتحاد جمركي عربي.*
- *التقدم مع الكويت بمبادرة لإقامة أول قمة عربية اقتصادية لبحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ومن المتوقع أن تعقد في عام ٢٠٠٨.*

المصدر: وزارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة.

- توثيق العلاقات الاقتصادية مع الصين، وجارى فى هذا الصدد إقامة أول مصنع صينى لحفارات البترول البرية فى مصر والشرق الأوسط باستثمارات مصرية صينية مشتركة تبلغ حوالى ٣٠ مليون دولار بمنطقة التنمية الصناعية شمال غرب السويس.

- دخول اتفاقية أغادير التى تم توقيعها عام ٢٠٠٤ بين مصر والمغرب وتونس والأردن حيز التنفيذ فى يوليو ٢٠٠٧. وتقضى الاتفاقية بتحرير التجارة المتبادلة من الرسوم الجمركية بين الدول الأربع المشاركة فيها، مما سيدفع بالتجارة العربية البينية، كما سيزيد من التعاون الاقتصادى العربى –اليورو–متوسطى خلال المرحلة المقبلة حيث يضمن هذا الاتفاق الاستفادة

من قواعد تراكم المنشأ لتصدير منتجات دول جنوب المتوسط أعضاء اتفاقية المشاركة إلى السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية.

- دخول اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها مع تركيا فى عام ٢٠٠٥ حيز التنفيذ فى مارس ٢٠٠٧، مما من شأنه فتح مزيد من الفرص التصديرية أمام المنتجات المصرية وتشجيع التجارة المتبادلة بين الدولتين.

- تفعيل وتعميق التعاون العربى المشترك من خلال استكمال المفاوضات حول تحرير التجارة فى الخدمات ووضع نظام لقواعد المنشأ التفصيلية العربية، وذلك في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، التى دخلت حيز التنفيذ فى يناير ٢٠٠٥. وجارى الإعداد لبدء التفاوض على إقامة اتحاد جمركى عربى، كما تقدمت كل من مصر والكويت بمبادرة لإقامة أول قمة عربية اقتصادية لبحث تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، ومن المتوقع أن تعقد فى عام ٢٠٠٨.

ويستمر الإنجـــاز...

نلتزم بتعهدات محددة .. نعد بالوفاء بها بسياسات طموحة .. ومن بين ما نتعهد به:

- تعديلات تشريعية وسياسات عامة لتطوير نظام الإدارة المحلية وتدعيم اللامركزية.
- تشريعات لإنشاء المحاكم الاقتصادية ، وتطوير قانون محاكم الأسرة، وقانون الطفل، وقانون الإفصاح وتداول المعلومات.
- قانون لمكافحة الإرهاب يحقق التوازن بين أمن الوطن وحقوق وحريات المواطن.
- سياسات وحوافز لتشجيع الاستثمار وتطوير البنية الأساسية والصناعية لصعيد مصر.
- إدخال تعديل تشريعي على القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، لتطوير التعاونيات الزراعية وزيادة فاعليتها.
- إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي لتحقيق الكفاءة والفاعلية فى الإقراض الزراعي.
- توفير ٧٠ ألف وحدة سكنية للحالات الأكثر احتياجاً في إطار برنامج نصف مليون وحدة سكنية.
- زيادة التمويل المتاح من خلال نظم الإقراض الصغير، والمتناهي الصغر بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه.
- زيادة عدد القوافل الطبية لمعالجة المواطنين في مختلف المحافظات ليصل إلي ١٠٨٠ قافلة تخدم نحو ٤ مليون مواطن حتى نهاية يونيو ٢٠٠٨.
- إنشاء وتطوير ٢٥٠٠ وحدة رعاية صحية أولية خلال الثلاث سنوات ٢٠٠٧ - ٢٠١٠.
- الاستمرار في إعادة هيكلة مرفق السكة الحديد متضمناً تطوير ٦٥ محطة بتكلفة إجمالية ٢٢٧ مليون جنيه، و٣٠٠ عربة ركاب جديدة بتكلفة ٦٠ مليون جنيه، و١٢٠ عربة جرار جديدة بتكلفة ٣٦٠ مليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٨.
- البدء في تنفيذ المرحلتين الأولي والثانية من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة بإجمالي تكلفة ٦,٥ مليار جنيه علي مدار ست سنوات.
- استهداف تطبيق سياسات لترشيد استهلاك الطاقة تدريجياً علي مدى زمنى قدره ١٥ سنة بما يضمن تحقيق وفر فى حجم الطاقة المستهلكة حالياً بنسبة ٢٠٪.
- البدء فى الخطوات والإجراءات التنفيذية للبرنامج المصري للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والذي يتضمن إنشاء ٤ محطات نووية حتى عام ٢٠٢٢.
- تعديل الإطار القانوني المنظم للشباب والرياضة بما يطور منظومة الرياضة المصرية والخدمات الشبابية.